جامعة ابن خلدون _ تيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير.

مطـبـوعة بعنـوان:

الاقتصـــــاد الكلـــــي 01

دروس وتمـــارين.

موجهة لطلبة الليسانس في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إعداد الدكتور: بن الحاج جلول ياسين.

السنة الجامعية: 2017-2018

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات I

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول: النظرية الاقتصادية الكلية: مدخل عام ومفاهيم أساسية.

تمهيد: 2

أولا: مفهوم علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية: 2

ثانيا: أنواع التحليل الاقتصادي الكلي. 6

ثالثا: منهجية (أدوات) التحليل الاقتصادي الكلي. 8

رابعا: أهداف السياسات الاقتصادية الكلية..... 12

خامسا: بعض الصعوبات التي تواجه التحليل الاقتصاد الكلي. 14

سادسا: نبذة حول نشأة التحليل الاقتصاد الكلي..... 15

سابعا: سلسلة تمارين حول الفصل الأول..... 19

الفصل الثاني: قياس النشاط الاقتصادي: مدخل لحسابات الدخل الوطني.

تمهيد: 21

أولا: مفاهيم أساسية للحسابات الوطنية: 22

ثانيا: طرق قياس النشاط الاقتصادي للمجتمع. 30

ثالثا: الحسابات الوطنية الأخرى المستعملة في تحليل النشاط الاقتصادي: 38

رابعا: الناتج الإجمالي وتقلبات الأسعار..... 43

خامسا: سلسلة تمارين حول الفصل الثاني..... 46

الفصل الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي وفق النموذج الكلاسيكي

تمهيد: 50
أولا: مدخل للتحليل الاقتصادي الكلي في النموذج الكلاسيكي. 50
ثانيا: توازن القطاع الحقيقي في النموذج الكلاسيكي. 52
ثالثا: توازن القطاع النقدي. 67
رابعا: التوازن الكلي للقطاعين الحقيقي والنقدي. 75
خامسا: سلسلة تمارين حول الفصل الثالث: 79

الفصل الرابع: التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكينزي

تمهيد: 83
أولا: أسس وفرضيات النظرية الكينزية: 84
ثانيا: التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكينزي المكون من قطاعين 85
ثالثا: التوازن في نموذج كينز المكون من ثلاثة قطاعات. 106
رابعا: التوازن في نموذج كينز المكون من أربعة قطاعات. 117
خامسا: سلسة تمارين حول الفصل الرابع 122
قائمة المراجع 126

مقدمة

مقـدمـة:

لاشك أن هناك الكثير من المطبوعات في موضع الاقتصاد الكلي 01، تتشابه في عناوينها وموضوعاتها وتختلف بلا شك في أسلوب عرضها وتقديمها للقارئ. وبما أن الاقتصاد الكلي هو الفرع الثاني الذي يتعرف من خلاله الطالب على علم الاقتصاد، فقد استهدفنا في هذه المطبوعة تقديمها بأسلوب بسيط وخاص يثير اهتمام القارئ ويتفهم محتواها بسهولة. وذلك لاعتقادنا بأن الهدف الأهم في تدريس مقياس الاقتصاد الكلي هو ليس إعطاء الطالب أفكارا ومبادئ ومفاهيم نظرية مجزأة ومشتتة، وإنما إعطاءه صورة متكاملة ومترابطة ومبسطة لكيفية عمل الاقتصاد الكلي في إطار عملي وواقعي بحيث يستطيع الطالب مستقبلا أن يستفيد منها في مجال تخصصه.

إن ما يحصل من تغيرات اقتصادية في مجتمعنا وما يدور حولها من مناقشات وأحاديث، تمس حياة الأفراد والمجتمع بشكل من الأشكال وبجميع طبقاته وفئاته. فارتفاع المستوى العام للأسعار وتخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب وارتفاع معدلات البطالة وتغير سعر صرف العملة الوطنية، كلها تغيرات لها تبعات اقتصادية تؤثر في حياتنا اليومية. وباعتقادنا أن الطالب الجامعي لابد وأن يكون له اطلاع وإلمام بتأثيرات هذه المتغيرات. لذلك توخينا في هذه المطبوعة تحقيق الأهداف التالية:

- تعريف الطالب بالمفاهيم الاقتصادية والعلاقات النظرية في الاقتصاد الكلي واستخدام الأمثلة التوضيحية والتطبيقية على ذلك دون الحاجة للأساليب الكمية المتطورة.

- إعطاء تفسير سلوكي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية كلما كان ذلك ممكنا وملائما، لأن علم الاقتصاد هو علم سلوكي في الجزء الأكبر منه، فظاهرة الكساد أو النمو الاقتصادي هي ليست ظاهرة طبيعية كشروق الشمس وغروبها وإنما هي ظواهر سلوكية ترتبط بسلوك الأفراد والمجتمع.

- التأكيد على توضيح كيفية عمل الاقتصاد الكلي، والتدرج في المواضيع الاقتصادية من خلال نماذج مبسطة.

- تعريف الطالب بالمبادئ الأولية للاقتصاد الكلي، ليستطيع بعد تخرجه أن يتفهم ما يكتب في الصحف والمجلات وما يدور في العالم من مناقشات حول هذه المواضيع.

تتكون هذه المطبوعة من أربعة فصول، خصصنا الفصل الأول منها للبحث في المفاهيم الأساسية للنظرية الاقتصادية الكلية، أما الفصل الثاني فقد تناول بالبحث قياس النشاط الاقتصادي من خلال

مدخل لحسابات الدخل الوطني، بينما استعرض الفصل الثالث التوازن الاقتصادي الكلي وفق النموذج الكلاسيكي. وبحث الفصل الرابع في التوازن الاقتصادي الكلي وفق النموذج الكينزي.

ويتضح من هذا بأن تغطية جميع الموضوعات التي شملها عرض التكوين المبرمج، قد يصعب تحقيقه بالكامل خلال فصل دراسي واحد(سداسي واحد)، لذا يستطيع الأستاذ مدرس المقياس اختصار بعض الأجزاء من بعض الفصول بالطريقة التي يراها مناسبة.

إن المراجع الاقتصادية كما هو معروف ليست من نتاج شخص واحد أو مجموعة أشخاص، وإنما تراكمت وتطورت وتوسعت بجهود عدد كبير من الأساتذة الاقتصاديين، ولا يستطيع أي مؤلف أن يدعي الأصالة إلا في أسلوب تقديمها وتوضيحها وترابط عرض أفكارها. وهذا أقصى ما نصبوا إلى تحقيقه في هذه المطبوعة.

الفصل الأول

النظرية الاقتصادية الكلية: مدخل عام ومفاهيم أساسية.

تمهيد:

نواجه في حياتنا اليومية العديد من الظواهر التي نشعر أنها أصبحت جزءا ديناميكيا من حركة التاريخ. فكلنا يسمع عن البطالة وقد يكون عايشها، والصحف تتحدث دائما عن التضخم وأثاره المختلفة، كما أن الكثير منا لا بد أن يكون قد سمع عن مصطلحات النمو والتنمية والإنتاج والإنتاجية، وتجري على ألسنتنا مصطلحات الدول المتقدمة والدول النامية. وعادة ما ينتهي بنا المطاف إلى الحديث عن العولمة وتحرير التجارة والاقتصاد القوي والاقتصاد الضعيف. وكل هذه الظواهر السابقة سببها حركة الاقتصاد وإدارته.

أولا: مفهوم علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية:

1.مفهوم علم الاقتصاد:

إن علم الاقتصاد كغيره من العلوم يدور حول مشكلة ما، وهذه ما تسمى بالمشكلة الاقتصادية. وإن فهم علم الاقتصاد يتطلب تعريفا شاملا يؤدي إلى فهم ظواهر ومحتوى المشكلة الاقتصادية. ولعله من المفيد أن نتناول أركان تلك المشكلة حتى يتسنى لنا معرفة الأساس الذي وجد من أجله هذا العلم. ولعله من المفيد أن نقدم المشكلة الاقتصادية على أنها ببساطة محدودية الموارد في مواجهة الحاجات اللانهائية. وأي تعريف لعلم الاقتصاد عليه أن يصب في النهاية في بوتقة حل المشكلة الاقتصادية. ومن هنا فان تتبع تعريف علم الاقتصاد يقودنا إلى أركان التعاريف المختلفة والتي انصبت على الأمور التالية[1]:

– أن علم الاقتصاد يهتم بتوزيع الموارد المتاحة نحو المطلوب إنتاجه من السلع والخدمات وكيفية الإنتاج والفئات المقصود إشباع حاجاتها من هذا الإنتاج.

– إن علم الاقتصاد هو علم الاختيار والقرارات. فالموارد المحدودة تحتاج بدائل معينة، وهذه الأخيرة تعني ضرورة الاختيار بمعايير معينة لإشباع اكبر قدر ممكن من الحاجات غير المحدودة.

– أن الاقتصاد علم فهم تحليل آليات عمل الأسعار، والناتج، والبطالة، والتجارة الخارجية، بما يسمح دوما بالتعامل مع هذه المتغيرات وفقا لما يسهل حل المشكلة الاقتصادية.

– أنه العلم الذي يهتم بآلية التبادل التجاري بين الدول والمنافع المشتركة لذلك التبادل.

[1]- أحمد حسين الرفاعي وخالد واصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 24.

وفي إطار الأركان السابقة ظهر العديد من التعاريف لعلم الاقتصاد اختلف بعضها باختلاف المذاهب الفكرية لأصحابها. ومن أهمها:

- هو العلم الذي يتمحور حول فهم سبل تخصيص الموارد بين الاستخدامات المتعددة بهدف تلبية حاجات الإنسان.[1]
- هو العلم الذي يتناول كيفية إدارة المجتمعات لمواردها النادرة.[2]
- هو العلم الذي يسعى إلى دراسة توظيف الموارد الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات المتعددة لأفراد المجتمع.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص الفلسفة المشتركة لها، والتي مفادها أن الاقتصاد علم يهتم بمعرفة الكيفية التي تستخدم بها الدول مواردها النادرة لإنتاج السلع والخدمات ذات القيمة في إشباع الحاجات ثم توزيعها على أفراد المجتمع.[4]

نخلص إلى القول أن أركان التعاريف السابقة هي:

- الندرة: ندرة الموارد
- التخصيص للموارد باستخدامها في الإنتاج.
- الحاجات التي يجب إشباعها.

إذن ببساطة علم الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بتخصيص الموارد النادرة لإشباع اكبر قدر ممكن من الحاجات غير المحدودة.

2.مفهوم النظرية الاقتصادية:

هي نظرية علمية تتمثل في مجموعة أفكار وفرضيات تعمل على فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية بطريقة تبسيطية وتجريدية. تنتج الظواهر الاقتصادية عن نشاط الأفراد والجماعات الذين يعيشون في مجتمعات معينة. ولا يمكن فهم هذه الظواهر إلا بتفهم نشاطات الأفراد والخلايا الأساسية (كالعائلات والمشاريع...) من جهة، وكذلك العلاقات المختلفة التي يخلقها المحيط الاجتماعي والمؤسسي بين هذه

[1]- Mansfield.Edwin. Principles of Macroeconomics,6th.ed, W.W.Norton et Company. 1989, P 36
[2]-Mankiw,N, Gregory, Principles of Economics, the Dryden press, 1997, p 42
[3]- فايز بن إبراهيم الحبيب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، السعودية، 1994، ص 04.
[4]- Samuelson .Paul A, and William.D, Nordhaus, 1995, Economics,15th.ed,McGraw – Hill,Inc.

الأنشطة المختلفة من جهة أخرى. ويشكل الجانب الأول موضوع النظرية الاقتصادية الجزئية والجانب الثاني موضوع النظرية الاقتصادية الكلية.

1.2. النظرية الاقتصادية الجزئية:

هي جزء من النظرية الاقتصادية، تهتم بدراسة وتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية: كالمستهلك، المستثمر، المدخر، المشروع...، والعلاقات التي تنتج بينها في مختلف الأسواق التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج. والهدف من هذه النظرية هو تفسير آلية تشكل الأسعار (سعر كل سلعة أو خدمة بما فيها عوامل الإنتاج)، والأسعار النسبية لها وكذلك تخصيص عوامل الإنتاج النادرة وتوزيعها بين مختلف استعمالاتها، ولذلك يطلق على الاقتصاد الجزئي في بعض المراجع "نظرية السعر"[1]

2.2. النظرية الاقتصادية الكلية:

هي ذلك الجزء من النظرية الاقتصادية، والتي تهتم بدراسة وتحليل سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية التجميعية على مستوى المجتمع ككل(الوطني أو الإقليمي أو الدولي) مثل:الإنتاج الكلي والاستثمار الكلي، مستوى الأسعار العام، مستوى الاستخدام، معدلات التضخم والبطالة، ميزان المدفوعات، أسعار الصرف...، والعلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات والعوامل التي تؤثر عليها.إذن التحليل الاقتصادي الكلي يهتم بدراسة النشاط الاقتصادي للمجتمع من خلال دراسة المواضيع الاقتصادية الرئيسية ذات الحجم الكبير والتي تؤثر في مستوى معيشة الأفراد وعلى الحالة الاقتصادية للدولة.

3.2. علاقة النظرية الاقتصادية الكلية بالنظرية الاقتصادية الجزئية:

يتضح لنا من خلال التعريفين السابقين، مجال اهتمام التحليلين الاقتصاديين الكلي والجزئي، ففي حين يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بالتصرفات الاقتصادية على المستوى الكلي، فان التحليل الاقتصادي الجزئي يهتم بدراسة وتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية. وبالرغم من هذا الفصل بينهما إلا أنه فصل منهجي أكاديمي لضرورة الدراسة فقط. لأنه في الواقع من الصعب الوصول إلى ذلك، كما لا يجوز أن نفضل إحدى النظريتين على الأخرى ولا أن نشترط دراسة إحداهما قبل الأخرى، لأن الفهـــم الجيد لعـــدد

[1]- بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي:نظريات نماذج وتمارين محلولة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص 13.

كبير من المسائل الاقتصادية ذات الطبيعة الكلية يتطلب البحث في أسسها الاقتصادية الجزئية[1]، كما أنه ليس هناك نزاع بين النظريتين رغم وجود اختلاف في نظرتهما إلى العلاقات الاقتصادية المختلفة.

رغم كل هذا إلا إن الانتقال من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي لا يكون دائما واضحا وسهلا، حيث أن ما هو صحيح على المستوى الجزئي ليس بالضرورة صحيح على المستوى الكلي، فارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى تعظيم أرباح المؤسسة الإنتاجية، مما يؤدي بها إلى العمل على زيادة إنتاجها، إلا انه إذا عممت الزيادة في السعر على المستوى الكلي يؤدي ذلك في البداية إلى زيادة أرباح فئة معينة صغيرة من المجتمع هي المنظمون وأصحاب رؤوس الأموال، ولكن هذه الزيادة العامة في الأسعار ستؤدي إلى ارتفاع تكاليف المؤسسات في مرحلة لاحقة بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية لفئة كبيرة من الأجراء مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات ومنه انخفاض نشاط المؤسسات الإنتاجية وبالتالي دخول الاقتصاد في حالة انكماش اقتصادي. ومنه سيصبح الارتفاع العام في الأسعار في غير صالح المؤسسات على المستوى الكلي[2].

يعترف الاقتصاديون بصورة أدق، بأن النظرية الجيدة في الاقتصاد الكلي هي تلك التي يجب أن تعتمد على عناصر النظرية الاقتصادية الجزئية، وبالخصوص على مبدأ المثالية الذي يوجد في صلب كل تصرف اقتصادي.

جدول رقم 01–01: أهم الفروق بين النظرية الاقتصادية الكلية بالنظرية الاقتصادية الجزئية:

النظرية الاقتصادية الكلية	النظرية الاقتصادية الجزئية
تهتم بفهم وتفسير كيفية تحديد المجمعات الاقتصادية كالإنتاج الكلي، الدخل الوطني، الاستثمار الكلي، الاستهلاك الكلي، الادخار الكلي، حجم العمالة، المستوى العام للأسعار...الخ	تهتم بدراسة وتحديد: العرض والطلب على سلعة ما، تحديد سعر سلعة ما، التكلفة، الربح، قيد الميزانية، منحنيات السواء...الخ
تهتم بتحديد المستوى العام للأسعار والعوامل المؤثرة فيه.	يهتم بدراسة سعر كل سلعة على حدى ومنه عدد الأسعار بعدد أسواق السلع
تهتم بالتوازن على المستوى الكلي حيث عدد	تهتم بتوازن سوق كل سلعة لوحدها وبالتالي عدد

[1]- GORDON ,R.J, **Macro-economics**, Library of congress; cataloguing in publication Data, Canada, 1984, p 06.

[2]- محمد عبد المؤمن، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مطبوع علمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير،جامعة الوادي، 2007-2008، ص03.

الأسواق محدد وهي أربعة أسواق: سوق السلع والخدمات، سوق العمل، سوق رأس المال، سوق النقود.	الأسواق يصبح لا نهائيا وهو بعدد السلع بما فيها أسواق عناصر الإنتاج
التحليل الكلي يضع نماذج مستوحاة من النظام الاجتماعي السائد فعلا، وبالتالي هي أكثر واقعية وأقل دقة من نماذج التحليل الجزئي	التحليل الجزئي يضع نماذج مجردة تتميز بدقة عالية تعبر عن الوضع الأمثل من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية (فرضية المنافسة الحرة الكاملة مثلا)
تهتم بدراسة الدخل الوطني كمتغير رئيسي للتوازن الكلي وكأداة للنمو الاقتصادي.	تهتم بدراسة السعر وكيفية تحديده لتحقيق أقصى ربح ممكن.
تهتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية مجمعة (قطاع العائلات، وقطاع الأعمال، وقطاع الحكومة، وقطاع العالم الخارجي)	تهتم بتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية الجزئية منفردة كسلوك المستهلك، وسلوك المنتج، تحليل الأسواق كل على حدى والقرارات الاقتصادية حول الإنتاج والأسعار في المؤسسات الاقتصادية...الخ

المصدر: من إعداد الباحث

ثانيا: أنواع التحليل الاقتصادي الكلي.

يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي الكي إلى أنواع مختلفة، على حسب الأسس التي يقوم عليها التحليل.

1. على أساس عنصر الزمن: يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع هي:

1.1. التحليل الساكن: هو التحليل الاقتصادي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار تأثير عنصر الزمن عند دراسة الظاهرة الاقتصادية، فهو تحليل قائم على دراسة الظاهرة في لحظة معينة. أي أن العلاقات السببية في الظاهرة المدروسة تكون مستقلة عن الزمن، بمعنى أن المتغيرات المختلفة المتضمنة في النموذج غير مؤرخة.

2.1. التحليل الساكن المقارن: هو التحليل الاقتصادي الذي يدرس ظاهرة اقتصادية من خلال علاقاتها السببية في وضعين مختلفين دون الاهتمام بالكيفية التي تم بها الانتقال من الوضع الأول إلى الوضع الثاني، بمعنى أن هذا التحليل هو مقارنة حالتين لهما نفس العلاقات السببية ولكن قيمة المتغير الخارجي قد تغيرت بين الحالة الأولى والحالة الثانية مع عدم أخذ الزمن بعين الاعتبار.

3.1. التحليل الحركي (الديناميكي): هو التحليل الاقتصادي الذي يدرس ظاهرة اقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار لعنصر الزمن، أي الزمن اللازم ليتمكن المتغير المستقل من التأثير على المتغير التابع في الظاهر الاقتصادية المدروسة. وينقسم هذا النوع من التحليل بدوره إلى:

– التحليل الحركي المستمر: في هذا النوع من التحليل الزمن يمر دون انقطاع، وأن كل متغير يصبح تابع للزمن أي أنه مستمر ومنه يقبل الاشتقاق والتفاضل والتكامل.

– التحليل الحركي على فترات: هو التحليل الذي يعتبر الزمن كتدفق مقسم إلى فترات متتالية مدتها محددة وثابتة وتؤخذ هذه المدة كوحدة قياس للزمن

2. على أساس الصياغة (الأسلوب): يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى أربعة أنواع هي:

1.2. التحليل الاقتصادي الوصفي (النظري): هو الذي يدرس الظواهر الاقتصادية والمتغيرات المؤثرة فيها بصفة نظرية أو وصفية من خلال تقديم شرح وتفسير مفصل للظاهرة محل الدراسة بعيدا عن الأساليب الرياضية أو الكمية التي تحتاج إلى بعض الفرضيات لتحقيقها، ويتمتع هذا النوع من التحليل بمكانة بارزة في العلوم الاقتصادية[1]. خاصة إذا علمنا أن الدراسات الاقتصادية التحليلية النظرية تفيد الدراسة التحليلية التطبيقية باعتبار الأولى مرشد في اختبار نتائج الثانية.

2.2. التحليل الاقتصادي الرياضي: هو نوع من أنواع التحليل الاقتصادي يعتمد على استعمال أداوت علم الرياضيات في تحليل العلاقات بين متغيرات الظواهر الاقتصادية قيد الدراسة. وقد بدأ التطور الأكثر وضوحا في الاقتصاد الرياضي منذ 1930 مع التطورات التي حدثت في الحواسيب الالكترونية إبان الحرب العالمية الثانية.[2]

3.2. التحليل الاقتصادي القياسي: هو نوع من أنواع التحليل الاقتصادي يعتمد على استخدام أدوات كل من علم الرياضيات وعلم الإحصاء في التعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة بين متغيرات الظاهرة الاقتصادية المدروسة، من أجل القياس الكمي للعلاقات التي تربط بين مختلف المتغيرات ذات العلاقة بالظاهرة محل الدراسة. وقد أطلق على هذا الفرع من علم الاقتصاد بالاقتصاد القياسي، ومع ظهور وتطور أجهزة الحاسوب والبرامج الحاسوبية، أصبح استخدام هذا النوع من التحليل الاقتصادي أكثر سهولة من

[1]– بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي:نظريات نماذج وتمارين محلولة**، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2]– عبلة بخاري، **محاضرات في مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون دار النشر، مصر، بدون سنة النشر، ص 07

خلال تزويد الباحثين بالأدوات اللازمة للاختبار الكمي للظواهر الاقتصادي والتنبؤ بحركة المتغيرات الاقتصادية.

ثالثا: منهجية (أدوات) التحليل الاقتصادي الكلي.

إن أهم ما يميز التحليل الاقتصادي الكلي، هو تملك أولئك الذين يعملون في حقله لأدوات متخصصة يستخدمونها في تحليل ودراسة الظواهر و العلاقات الاقتصادية على المستوى الكلي.

1- النموذج الاقتصادي: هو عبارة عن تمثيل مبسط لبعض الظواهر الاقتصادية بهدف فهم التدفق المتبادل للعلاقات بين تلك الظواهر. ومن هنا قد يعبر عن النموذج الاقتصادي في شكل معادلات أو رسم بياني أو بشكل نظري وصفي. ولقد أصبحت النماذج وسيلة اقتصادية كبرى تستخدم في الأبحاث الاقتصادية الحديثة فتظهر لنا علاقة الأسباب بالنتائج وتتنبأ لنا بالشروط الاقتصادية المطلوبة لتحقيق وضع معين أو لحل مشكلة اقتصادية ما.[1] وفي وقتنا الحاضر أصبحت الصياغة الرياضية هي المتغلبة في عملية بناء النماذج الاقتصادية.

مثال: من أبسط النماذج التي نعرفها جميعا من دراسة مبادئ الاقتصاد الجزئي، نموذج العرض والطلب لتحديد سعر السوق، ولنفرض أننا ندرس سوق القمح وتوفرت لدينا المعلومات التالية:

- كمية القمح المطلوبة في السوق هي Q_D والتي تعتمد على سعره p ودخل المستهلكين Y حيث الكمية المطلوبة تتغير طرديا مع الدخل Y وعكسيا مع السعر P.

- كمية القمح المعروضة في السوق هي Q_S وتتغير طرديا مع السعر P.

- في حالة التوازن تكون الكمية المطلوب من القمح تعادل الكمية المعروضة منه، ويمكن العبير عن كل ذلك بالنموذج التالي:

$$Q_D = f(p,y): \frac{\partial Q_D}{\partial P} < 0, \frac{\partial Q_D}{\partial y} > 0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$Q_s = f(p): \frac{\partial Q_s}{\partial P} > 0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$Q_D = Q_s \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

ويمكن إضافة الكثير من المتغيرات لكل من الدالتين، ولكن الاقتصادي عادة ما يلجأ إلى تفضيل عدد قليل من المتغيرات من أجل تبسيط الواقع المعقد. كما أن الأخذ بعين الاعتبار لعدد أكبر من المتغيرات

[1]- عبد الرحمان يسري احمد وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 27.

أمر غير مرغوب فيه وليس بسلوك اقتصادي إذا كان ذلك لا يزيد من فهمنا للظاهرة محل الدراسة إلا بشكل هامشي، ولهذا لا يعني بأن النموذج الذي يحتوي على عدد كبير من المتغيرات أحسن حتما من النموذج الذي يحتوي على عدد أقل.

يربط النموذج الاقتصادي ما بين بعض الظواهر الاقتصادية على أساس علاقات سببية. كما يمكننا من تقدير وضع ما على أساس وضع آخر، وذلك دائما مع تبسيط الواقع المعقد. ويرتكز كل نموذج على ملاحظات معينة حول ظاهرة معينة، هذا ما يؤدي إلى وجود أكثر من نموذج واحد لدراسة نفس الظاهرة. فالنماذج تتعدد بتعدد الظواهر ووضعياتها المختلفة.

2– فرضيات بناء النماذج الاقتصادية: يرتكز بناء النماذج الاقتصادية على ثلاث فرضيات تتلخص في:

– **فرضية بقاء العوامل الأخرى المؤثرة ثابتة:** بمعنى أنه من أجل فهم وتوضيح العلاقة بين متغيرين أو ثلاثة في دراسة ظاهرة اقتصادية معينة في إطار نموذج اقتصادي معين، لابد أن تبقى العوامل (المتغيرات) الأخرى المؤثرة في الظاهرة ثابتة لأن تحرك جميع العوامل الأخرى المؤثرة يجعل النموذج غير صحيح، ومن هنا يتم مثلا دراسة أثر السعر على كل من الكمية المطلوبة والكمية المعروضة، مع فرضية بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في الكمية المطلوبة والمعروضة ثابتة أو مجردة باستثناء السعر.

– **فرضية الرشد:** بمعنى أن الوحدات الاقتصادية تقوم بصياغة توقعاتها ونظرياتها برشد اقتصادي لتحقيق أهدافها المختلفة، من خلال استخدام كل الوسائل التي تنسجم مع الهدف المنشود ولا تتعارض معه.

– **فرضية السعي إلى التعظيم:** إن هذه الفرضية تنسجم مع ساقتها، حيث أن لكل وحدة اقتصادية هدف تسعى برشد لتحقيقه. من خلال السعي إلى القدر الأكبر من الهدف وليس الجزء البسيط منه.[1]

3. مكونات النموذج الاقتصادي: إن عملية النمذجة تستدعي بشكل عام الصياغة الرياضية، التي أصبحت متغلبة في الوقت الحاضر وتتيح لعملية التحليل الاقتصادي أن تتم بصورة دقيقة مقارنة بطريقة الوصف النظرية، ويتكون النموذج الاقتصادي في ظلها مما يلي:

1.3. المتغيرات: هناك عدة أنواع وتقسيمات للمتغيرات الداخلة في بناء النماذج الاقتصادية، أهمها:

– المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية: فالمتغيرات الداخلية هي المتغيرات التي تحدد قيمتها داخل النموذج الاقتصادي المدروس، أي أنها متغيرات العلاقة السببية، وهي تؤثر في بعضها البعض وتتأثر

[1]– أحمد حسين الرفاعي وخالد واصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 39.

بالمتغيرات الخارجية ولكنها لا تؤثر فيها. أما المتغيرات الخارجية فهي التي تتحد قيمتها خارج النموذج الاقتصادي أي خارج العلاقة السببية لأنها تتحكم فيها عوامل ليس لها علاقة بالنموذج. وهي تؤثر في المتغيرات الداخلية ولا تتأثر بها. وكلا النوعين من المتغيرات تعتبر تابعة أو التي يراد تفسيرها، إذا كانت موجودة في الطرف الأيسر من العلاقات الدالية، وتسمى بالمتغيرات المستقلة أو المفسرة إذا كانت بالطرف الأيمن من العلاقات.

أما الاختيار بين المتغيرات التي ستعتبر كمتغيرات داخلية أو خارجية، فهذا يتعلق أساسا بما يراد دراسته وإظهاره، وعليه فمتغير داخلي في نموذج ما يمكن أن يصبح متغيرا خارجيا في نموذج آخر، والعكس صحيح.[1]

– **الأوسطة أو المعلمات** *(Paramètres)*: هي ثوابت تميز العلاقات السببية في الظاهرة محل الدراسة، وتستعمل كأوزان أو وسائط ربط وتمييز بين المتغيرات ضمن معادلات النموذج الاقتصادي، ولا يسمح لها بالتغير لان تغيرها يؤثر على الفرضيات المقدمة لدراسة الظاهرة الاقتصادية.

– **متغيرات المخزون ومتغيرات التدفق**: المتغير المخزون ويسمى كذلك المتغير الرصيد وهو الذي ليس له بعد زمني بمعنى أنه يقاس عند نقطة زمنية معينة مثل: كمية النقود هي متغير مخزون، وكذلك الثروة متغير رصيد أو مخزون تقاس عند نقطة من الزمن(لحظة زمنية معينة). أما المتغير المتدفق"المتغير التيار" فهو المتغير الذي له بعد زمني بمعنى أنه يقاس بالنسبة لفترة معينة من الزمن مثل الدخل فهو متغير متدفق لأنه يقاس بالنسبة لفترة معينة من الزمن فنقول الدخل في الشهر أو في السنة، أي يتدفق عبر الزمن. ونفس الشيء بالنسبة للاستثمار والاستهلاك...الخ. وهناك علاقة بين متغيرات المخزون ومتغيرات التدفق، حيث أن متغيرات المخزون تتغير فقط عن طريق التدفقات فمثلا مخزون رأس المال لا يتغير إلا عن طريق تيار الاستثمار.

2.3. معادلات النموذج الاقتصادي (أنواع العلاقات بين المتغيرات): ترتبط المتغيرات الاقتصادية الكلية بعضها ببعض حسب عدة أنواع من العلاقات وهي:

– **المعدلات التعريفية**: هي التي تعرف متغيرا ما باستعمال متغير أو أكثر آخر. مثلا يعرف الطلب الكلي(Y) في نموذج كينز البسيط المكون من قطاعين بأنه مجموع الطلب الاستهلاكي(C) والطلب الاستثماري(I): $Y= C+I$

[1] محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 13.

والمعادلات التعريفية صحيحة بالتعريف أي أنها لا تستلزم العلاقة السببية بين طرفيها. بمعنى لا تستلزم سببا أو شرطا حتى تكون صحيحة فهي متطابقة وليست معادلة.

- **المعادلات السلوكية (المعادلات الوظيفية)**: هي المعادلات التي تبين سلوك متغير اقتصادي كلي تبعا لسلوك متغير كلي آخر أو أكثر.مثلا دالة الاستهلاك الكلية *(C)* التي مفادها وفقا للنظرية الكينزية أن استهلاك العائلات دالة تابعة لدخلها المتاح *(y_d)*، وعندما يتغير الدخل يتغير الاستهلاك، فتكون لدينا العلاقة السلوكية التالية:

$$C = f(y_d): \frac{\partial C}{\partial y_d} > 0$$

فهي تعرف بالعلاقة الدالية التي تستلزم سببا أو شرطا بين الطرفين.

- **علاقات التوازن**: هي العلاقات التي تعبر عن شرط التوازن. وشرط التوازن يمثل حالة التوازن بين القوى المتضادة أو المتعارضة. عادة ما ينطلق التحليل الاقتصادي من حالة التوازن، أي أن شرط التوازن يصبح الفرضية التي تعتمد عليها النظرية الاقتصادية. والمعادلة (العلاقة) التي تعبر عن شرط التوازن تقابل ما بين علاقتين سببيتين، وفي الاقتصاد الكلي فان التوازن يمثل الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي(تعادل).

تسمى كل هذه المعادلات أو العلاقات (المعادلات السلوكية، المعادلات التعريفية، علاقات التوازن)، بالمعادلات البنيوية التي تشكل بنية النموذج الاقتصادي الكلي.

4. مراحل بناء نماذج التحليل الاقتصادي الكلي: يتم بناء نماذج التحليل الاقتصادي الكلي في ثلاث مراحل هي:

1.4. المرحلة الأولى: اختيار وتصنيف الوحدات الاقتصادية، وقد اختلفت هذه المرحلة باختلاف المدارس الاقتصادية، ولكن التحليل الاقتصادي الكلي الحديث اكتفى بالشكل الوظيفي لمختلف الوحدات الاقتصادية، فمقياس التصنيف عند " كينز" مثلا يتلخص في "استقلالية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالطلب النهائي". هكذا، يفرق بين المشاريع الإنتاجية التي تستثمر وتنتج، العائلات التي تستهلك وتدخر، الإدارات أو الدولة التي تنفق وتعيد توزيع الدخل...و القطاع الخارجي، وهي بشكل عام الوحدات الاقتصادية التي تعتبرها المحاسبة الوطنية.[1]

[1]- محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 22.

2.4. المرحلة الثانية: اختيار أسباب الظاهرة وتبسيط الواقع وهي مرحلة يمكن تقسيمها إلى:

– تحديد المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة بصفة عامة.

– انتقاء المتغيرات التي لا تتعارض مع ما يراد البرهنة عليه مع تعيين المتغيرات الداخلية: المستقلة والتابعة، والمتغيرات الخارجية. وفي نفس الوقت الاستغناء عن بعض المتغيرات الأخرى التي قوتها التأثيرية ضعيفة.

3.4. المرحلة الثالثة: تحديد العلاقات بين مختلف المتغيرات السابقة، وترتبط المتغيرات الكلية بعضها ببعض من خلال عدة أنواع من العلاقات كما ذكرنا سابقا وهي: علاقات التعريف، علاقات السلوك، وعلاقات التوازن.

5. مميزات التحليل الاقتصادي الكلي: يتميز التحليل الاقتصادي الكلي بما يلي:

1– الظواهر الاقتصادية الكلية: إن الظواهر التي تشكل موضوع النظرية الاقتصادية الكلية هي تلك التي تخص الجماعة كلها (تنتج عن النشاط لاقتصادي للمجتمع)، يمكن أن نذكر من بين هذه الظواهر: البطالة، التضخم، تقلبات النشاط الاقتصادي، المبادلات الاقتصادية بين الدول، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية...الخ.

2– المتغيرات الاقتصادية الكلية: وتسمى المجمعات الاقتصادية *les Agrégats*،كالإنتاج الكلي، الدخل الوطني،الاستهلاك الكلي، الادخار الكلي، الاستثمار الكلي، مستوى الأسعار العام، حجم العمالة والبطالة، رأس المال الكلي،التضخم،معدل الفائدة، معدل صرف العملة...الخ.

رابعا: أهداف السياسات الاقتصادية الكلية.

تسعى النظرية الاقتصادية الكلية إلى شرح المشاكل الاقتصادية التي يواجهها اقتصاد وطني أو دولي وإعطاء الحلول المناسبة لها، وهذا يعني أنه لا مفر من وضع سياسة اقتصادية. غير أنه قبل دراسة ووضع السياسة الاقتصادية الكلية فإنه لابد من تحديد الأهداف الاقتصادية الكلية للاقتصاد المعني بالدراسة، لأنه لا يمكن وضع سياسة اقتصادية معينة دون أهداف محددة لها. ومن الواضح أن أهداف السياسات الاقتصادية تختلف من اقتصاد إلى أخر. إلا أنه يمكننا تحديد أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف المجتمعات الاقتصادية.

1– النمو الاقتصادي المستقر: يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في الطاقة الإنتاجية من السلع والخدمات لاقتصاد ما، فهو عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من

الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحسن قدرته الشرائية وبالتالي مستوى معيشة الأفراد.

2- التشغيل الكامل (الاستخدام التام): يقصد بالتشغيل الكامل نظريا استخدام جميع موارد المجتمع استخداما كاملا وامثلا ومن ثم الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، وهو هدف يصعب الوصول إليه في الواقع العملي وهذا ما يجعلنا نقبل وجود معدل بطالة عادي أو طبيعي وذلك بربطه بمعدل النمو والتضخم...الخ، أي أن معدل البطالة الطبيعي هو ذلك الذي يسمح وجوده بتسكين العمالة في مؤهلاتها الملائمة.[1] وقد ذكر الاقتصادي البريطاني الذي عاش في القرن العشرين **ويليام بيفيريدج**[2] أن معدل البطالة الذي يصل إلى **3%** يعد توظيفًا كاملاً. وقد ذكر بعض الاقتصاديين الآخرون تقديرات بين **2%** و**13%**، اعتمادًا على الدولة والفترة الزمنية والميول السياسية للاقتصاديين المختلفين. والمصطلح الشائع في التحليل المعاصر هو "الاستخدام المتاح" أي عدد المناصب المتاحة أو المتوفرة فعلا حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

3- استقرار الأسعار(التحكم في معدل التضخم): إن استقرار الأسعار لا يعني تحقيق معدل تضخم يساوي صفر، وإنما المحافظة على معدل تضخم ثابت عند مستوى منخفض نسبيا في حدود **01%** إلى **03%**، وهذا لا يعني عدم زيادة الأسعار وإنما أن تكون تلك الزيادة مبررة اقتصاديا مثل زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة أسعار المواد الأولية المستوردة...الخ. ويتمثل استقرار الأسعار في المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين، حيث يجب أن يكون معدل الزيادة في متوسط دخل الفرد السنوي أكبر من معدل التضخم، لأنه لو حدث العكس سيؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين ومنه انخفاض الطلب الكلي ومن ثم حدوث الركود الاقتصادي.

4- عدالة توزيع الدخول: والمقصود هنا هو محاولة توزيع الناتج الكلي بشكل عادل بين أفراد المجتمع. وهذا لا يعني توزيع الدخل بشكل متساوي بين كل أفراد المجتمع، بل مكافأة الأفراد حسب مجهودهم ومساهمتهم في العملية الاقتصادية أي لكل فرد حسب عمله ونشاطه. وفي هذا الإطار فإنه من العدالة في توزيع الدخل ضمان حد أدنى من الدخل لكل فرد عامل من أفراد المجتمع.

---

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتاب، القاهرة، 1997، ص38.

[2]- **وليام هنري بيفيريدج** (**William Henry Beveridge**): اقتصادي وسياسي بريطاني (**1879-1963**) معروف بتقريره البرلماني(في نوفمبر 1942) حول الخدمات الاجتماعية والخدمات ذات الصلة.

5- التوازن في ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.

يقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج ، مما يجعله من الناحية المحاسبية متوازنا أي جانب دائن (إيجابي) تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات إلى العالم الخارجي.

نظريا يحدث اتزان تلقائي لميزان المدفوعات في حالة تساوي الإيرادات مع المدفوعات وهذا نادر الحدوث، وفي حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات يحدث فائض ميزان المدفوعات وفي حالة زيادة المدفوعات عن الإيرادات يحدث عجز ميزان المدفوعات أي أن العجز أو الفائض هو المتمم لاتزان ميزان المدفوعات.

ولهذا فإن الدول التي تعاني عجزا في ميزانها للمدفوعات تكون مضطرة باستمرار لاتخاذ إجراءات محددة من شأنها أن تحقق فائضا في ميزان المدفوعات أو على الأقل موازنته.

خامسا: بعض الصعوبات التي تواجه التحليل الاقتصاد الكلي.

يواجه التحليل الاقتصادي الكلي بعض المشاكل التي لابد من الإشارة إليها أو إلى بعضها، وهي:

1- مشكلة التجميع: يكون من الخطأ معاملة العناصر الاقتصادية عند التجميع على أنها عناصر متجانسة في حين أنها ليست كذلك، فمثلا الزيادة في الاستهلاك الوطني لا تعني بالضرورة زيادة استهلاك كل فرد من أفراد المجتمع. ومن أجل الوصول إلى حكم أقرب للواقع فانه لابد من اللجوء إلى عملية التجميع للمتغيرات الجزئية آخذين بعين الاعتبار الكثير من الملاحظات.

تمس عملية التجميع كلا من المقادير والقوانين. ومن الواضح أن تجميع القوانين (العلاقات الدالية) أعقد بكثير من تجميع المقادير(المتغيرات). وتتمثل العملية العامة للتجميع في إحلال نموذج مختصر محل نموذج مفصل.

يحتوي النموذج المفصل على عدد كبير من العلاقات التي يصعب التعامل معها وتقديرها، ولهذا يكون هذا النموذج غير عملي، وبالتالي لا بد من تعويضه بنموذج عملي يحتوي على أقل عدد ممكن من العلاقات. ومن أجل الوصول إلى ذلك عادة ما يلجأ الاقتصاديون إلى إدخال المقادير المجمعة التي يفترض

أنها دوال للمقادير الفردية، فمثلا دالة الاستهلاك الفردية هي: $c= f(y)$ وأما دالة الاستهلاك الكلية فهي: $C= F(Y)$ حيث:

$$Y = \sum_{i=1}^{n} y_i \, , \; C = \sum_{i=1}^{n} c_i$$

ونلاحظ أن عملية التجميع الكامل أمر مستحيل وهو غير ممكن في حالته العامة، ولهذا عادة ما يلجأ الاقتصاديون إلى التجميع التقريبي مع قبول الخطأ.[1]

2- مشكلة الأوساط الحسابية: إن بعض المتغيرات الاقتصادية يتم حسابها عن طريق المتوسطات الحسابية مثل: معدلات الأسعار ، ومعدلات الأجور، ومعدلات الفائدة، وبما أن من الخصائص الرياضية للوسط الحسابي تأثره بالقيم القصوى أو الشاذة، فإنه لا يمثل أو لا يعبر عن المتغير الاقتصادي تمثيلا دقيقا.

3- خطأ التركيب: والمقصود هنا هو أن ما هو صالح على المستوى الجزئي لا يعني بالضرورة أنه صالح على المستوى الكلي، فمثلا ارتفاع سعر سلعة واحدة له نتائج اقتصادية تختلف كثيرا عن النتائج التي يحدثها ارتفاع أسعار كل السلع، فعلى المستوى الجزئي يؤدي ارتفاع سعر السلعة إلى تعظيم أرباح المؤسسة الإنتاجية، إلا أنه على المستوى الكلي قد يترجم الارتفاع العام للأسعار إلى زيادة في معدلات التضخم وبالتالي دخول الاقتصاد في مشاكل معقدة. كما أن زيادة ادخار فرد ما قد يكون مفيد له، لكن زيادة مدخرات كل أفراد المجتمع ربما تؤدي في النهاية إلى تخفيض الادخار الوطني (الكلي).

سادسا: نبذة حول نشأة التحليل الاقتصاد الكلي.

إن عبارة *Macro-économie* قد استخدمت لأول مرة من طرف الاقتصادي النرويجي الشهير *Ragnar Frisch* وكان ذلك سنة 1933[2]. وتعني كلمة *macro* التي أخذت من اللغة اليونانية كبير أي الاقتصاد الكبير والذي اصطلح فيما بعد على تسميته بالاقتصاد الكلي أو التجميعي. ولكن التحليل الاقتصادي الكلي بالمعنى الواسع قديم قدم التحليل الاقتصادي ونجده عند أغلب المدارس الاقتصادية.

1- المدرسة التجارية: استخدم رواد هذه المدرسة مفهوما اقتصاديا كليا في تحليلهم الاقتصادي وهو الميزان التجاري (العلاقات التجارية الدولية) والذي وفق نظرتهم يجب أن يحقق فائضا حتى يكون في صالح الدولة. وبالتالي فقد اهتم التجاريون بتحقيق مصلحة الدولة وليس مصلحة الفرد ، كما نادوا بتدخل الاقتصادي للدولة وعدم ثقتهم في قدرة النشاط الاقتصادي الفردي على تحقيق مصلحة الدولة بمفرده.

[1]- بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي:نظريات نماذج وتمارين محلولة**، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 22.

2- المدرسة الطبيعية: اعتمدت هذه المدرسة على التحليل الاقتصادي الكلي في دراسة النشاط الاقتصادي. ولعل الجدول الاقتصادي الذي قدمه المفكر الفرنسي فرنسوا كيناي *François Quesney*، وفيه يبين كيفية توزيع الناتج الصافي بين طبقات المجتمع[1]، وقد قسم كيناي المجتمع الفرنسي إلى ثلاث طبقات هي طبقة الزراعيين، طبقة الملاك، والطبقة العقيمة وتشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة. ويعتبر الجدول الاقتصادي أول بداية تحليلية لوضع نماذج للتوازن الكلي للاقتصاد الوطني.

3- المدرسة الكلاسيكية: إن النماذج الاقتصادية بأتم معنى الكلمة، ظهرت مع ظهور الفكر الكلاسيكي وهذا من خلال أعمال كل من: آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتس وغيرهم، والتي اهتمت بإنتاج الدخل وتوزيعه بين الطبقات الاجتماعية، وبالتنمية الاقتصادية و التنبؤ بمستقبل النظام الرأسمالي.

4- المدرسة الماركسية: اهتمت هي كذلك بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية والمركزية في توجيه الإنتاج وأن الفرد يوجد من أجل الدولة. ومن أهم روادها: كارل ماركس (1818-1883) وفريديرك انجلز (1820-1895).

5- المدرسة النيوكلاسيكية: ابتداء من سنة 1870، حل التحليل الاقتصادي الحدي محل التحليل الاقتصادي الكلي، بل محل اقتصاد ريكاردو. هكذا تكونت وازدهرت المدرسة الكلاسيكية الحديثة. وقد سادت هذه المدرسة سيادة كاملة على التحليل الاقتصادي خلال ما يناهز الستين سنة (1870-1930) ومن أهم روادها: الفريد مارشال (1842-1924)، ليون فالراس (1834-1910)، كارل منجر (1840-1921). وقد توسع هذا التحليل إلى أن أصبح يعالج معظم المشاكل الاقتصادية على المستوى الجزئي والكلي، وكانت هذه المدرسة تزعم أنها تستطيع تفسير كل الأحداث الاقتصادية. إلى أن وجدت نفسها عاجزة عن ضبط وتفسير الأوضاع والأزمات التي تلت الحرب العالمية الأولى وبالخصوص أزمة 1929 الكبرى. خاصة أننا نعلم أن من أهم فرضيات المدرسة النيوكلاسيكية هي أن النظام الرأسمالي يوجد دائما في حالة توازن الاستخدام الكامل لوسائل الإنتاج.

6- المدرسة الكينزية: إن استمرار أزمة 1929 وتفاقم الأوضاع الاقتصادية لسنوات طويلة، وخاصة فيما يتعلق بالبطلة من جهة، والنجاح النسبي للسياسات الاقتصادية القائمة على تدخل الدولة من جهة أخرى، شكلت مجالا مناسبا لظهور نظرة جديدة في التحليل الاقتصادي وهذا على يد الاقتصادي الانجليزي

[1]- حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى ، دار الشروق، مصر، 1995، ص 47

الشهير *John Maynard Keynes* من خلال كتابه الشهير "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" الذي صدر سنة 1936، والذي أعاد التحليل الاقتصادي الكلي للميدان وأعطاه دفعا جديدا لتطوره، فتكونت النظرية الاقتصادية الكلية الحديثة.

ويجب الإشارة إلى أن *Keynes* ليس الأول الذي اتجه بشكل منظم إلى التحليل الكلي في تلك الفترة، بل ظهر عدة مفكرين أهمهم: السويدي *Knut Wicksell* (1851–1926) الذي اصدر كتابا سنة 1889 تحت عنوان "الفائدة والأسعار" والمترجم إلى الانجليزية سنة 1936 حيث وجد هناك تشابه كبير بينه وبين كتاب "كينز".

هكذا، ورغم اختلاف المؤرخين حول أبوية الاقتصاد الكلي الحديث إلا أن أعمال "كينز" شكلت حافزا هاما في تطوره، وهي التي استقطبت الكثير من أنظار الجامعيين ورجال السياسة.

أما أهم الأفكار الأساسية التي تقوم عليها نظرية "كينز"، يمكن تلخيصها فيما يلي:

– أن النظام الاقتصادي الرأسمالي ليس دائما في حالة توازن الاستخدام التام، بل على العكس من ذلك، يرى كينز أن الحالة الأكثر وقوعا هي حالة توازن الاستخدام غير الكامل، ويمكن أن يعرف الاقتصاد حالة توازن الاستخدام الكامل، إلا أن هذه حالة عرضية وغير دائمة. كما يمكن أن يعرف حالة توازن الاستخدام الزائد. وهكذا اكتسبت نظرية كينز إحدى أساسيات عموميتها باعتبارها تلقي الضوء على كل الحالات.

– الطلب هو أساس التحليل الاقتصادي وليس العرض الكلي، وأن الطلب الكلي قد يكون غير كافي لامتصاص كل الإنتاج، ولهذا يقترح كينز زيادة النفقات الحكومية أي زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبشكل فعال بغرض إرجاع الاقتصاد إلى حالة التوازن.

– لتوضيح التوازن اعتمد كينز على اختيار وعزل عدد محدد من المتغيرات الكلية الهامة وبعض الوحدات الاقتصادية مع إعطاء الأسبقية لبعض العلاقات السلوكية.

– رفض فكرة حيادية النقود، ويعتبر أن للنقود دور أساسي في الحياة الاقتصادية وأنها تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية.

– تركيز التحليل الاقتصادي على الفترة القصيرة.

وسنستعرض باقي مبادئ وأفكار المدرسة الكينزية، عندما نتناول في الفصول اللاحقة: التوازن الاقتصادي الكلي وفق نموذج كينز. ومنذ ظهور أفكار المدرسة الكينزية، لم تتوقف النظرية الاقتصادية الكلية عن التطور

والتحسن، وذلك على الأقل في ثلاثة اتجاهات نظرية أساسية: كينزية جديدة، نقدية، وتيار اندماجي بين النظرية الكينزية والنظرية الكلاسيكية.

7- التيار الكينزي الجديد: والذي بقي وفيا للأفكار والمبادئ الأساسية لنظرية كينز، كون الاقتصاد في حالة التشغيل غير الكامل، رفض فكرة حيادية النقود، وتأييد تدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق السياسات المالية النشيطة لإعادة حالة التوازن المرغوبة.

8- المدرسة النقدي الحديثة: ابتعدت هذه المدرسة عن التحليل الكينزي، لتعود إلى المذهب النيوكلاسيكي من خلال أفكارها وفلسفتها مثل: عدم تواجد الاقتصاد الرأسمال في حالة الاستخدام غير الكامل بشكل دائم، وأنه يتجه بشكل آلي إلى حالة توازن الاستخدام الكامل.مع إدخالهم بعض المتغيرات التي تجاهلتها المدرسة النيوكلاسيكية والمدارس التي قبلها مثل الذمة أو الثروة. كما اهتمت المدرسة النقدية بالنقود، من خلال النظرية الكمية للنقود الجديدة التي طورها زعيم هذه المدرسة ميلتون فريدمان. والذي اعتبر أن التوظيف الكامل، تتأثر متغيراته الحقيقية (الناتج الحقيقي ومعدل البطالة) بالتغير في عرض النقود فقط في المدى القصير. أما على المدى الطويل فيعتبر محايدا.

أما فيما يخص السياسة الاقتصادية، فرواد هذه المدرسة يقللون من فعالية الحكومة في الاقتصاد عن طريق السياسة المالية، ما لم تكن مصحوبة ومدعومة بسياسة نقدية توسعية، واضعين كل ثقتهم في آليات السوق وفعاليتها فيما يتعلق بسير الاقتصاد ماعدا ما يتعلق بالنقد. هكذا، نجدهم من جهة، يرفضون تدخل الدولة وبالتالي رفض الأسلوب الكينزي في معالجة الأزمة، ومن جهة أخرى، يعترفون بفعالية النقد والسياسة النقدية. وهو ما يجعلهم في بعض الأحيان يرون بضرورة إخضاع الجهاز المصرفي لرقابة السلطات النقدية.

9- التيار الاندماجي (تيار الأسس الاقتصادية الجزئية للاقتصاد الكلي): يستمد هذا التيار جذوره من النظرية الكينزية والنظرية النيوكلاسيكية. وبعد انقسام وتعارض بين النظريتين دام عشرات السنين، حاول بعض الاقتصاديين دمجهما وذلك تارة بمحاولة استيعاب النظرية النيوكلاسيكية للنظرية الكينزية، وتارة أخرى بمحاولة استيعاب النظرية الكينزية للنظرية النيوكلاسيكية. والتيار الأخير هو الأقوى في الوقت الحالي[1]. ويعتبر كل من *Robert W. Clower* (1926–2011) و *Axel Leijonhufvud* (1933) من مؤسسي هذا التيار الذي اخذ عدة تسميات: الأسس الاقتصادية الجزئية للاقتصاد الكلي، نظرية اللاتوازن.

[1] محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

سابعا: سلسلة تمارين حول الفصل الأول.

التمرين الأول: أجب على الأسئلة التالية:

1- ما هو المقصود بعلم الاقتصاد، وما هي المشكلة التي يعالجها ؟

2- ما هو المقصود بالنظرية الاقتصادية ؟

3- وضح الفرق بين كل من: النظرية الاقتصادية الكلية والنظرية الاقتصادية الجزئية ؟

التمرين الثاني: لقد عاد التحليل الاقتصادي الكلي إلى الميدان وعرف دفعة جديدة نحو تطوره منذ سنة 1929

1- اشرح باختصار ما كان عليه التحليل الاقتصادي الكلي قبل سنة 1929 ؟

2- ما هو السبب وراء عودة الاهتمام بالتحليل الاقتصادي الكلي بعد سنة 1929 ؟

التمرين الثالث: أجب باختصار على الأسئلة الآتية:

- أذكر مجال اهتمام التحليل الاقتصادي الكلي ؟
- ما هي أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ؟
- ما هي أهم الصعوبات التي تواجه التحليل الاقتصاد الكلي؟

التمرين الرابع: أعط مفهوما دقيقا للمصطلحات التالية:

- المتغير الكلي الداخلي والمتغير الكلي الخارجي.
- المعدلات السلوكية والمعادلات التعريفية.
- النموذج الاقتصادي الكلي.

التمرين الخامس: أجب على الأسئلة التالية:

- ما هو الفرق بين المتغيرات الكلية الداخلية و المتغيرات الكلية الخارجية في مجموعة المعادلات الاقتصادية؟
- اشرح كل من متغيرات التدفق ومتغيرات المخزون ؟ ثم أعطي مثالا عن كل نوع ؟
- ما هي أنواع التحليل الاقتصادي الكلي حسب معيار الزمن ؟ ثم حسب معيار الصياغة ؟
- ما هي أهم فرضيات بناء النموذج الاقتصادي الكلي ؟

الفصل الثاني

قياس النشاط الاقتصادي: مدخل لحسابات الدخل الوطني.

تمهيد:

لقد رأينا في الفصل الأول، أن النظرية الاقتصادية الكلية تهتم بدراسة النشاط الاقتصادي في مجتمع معين وذلك بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية والعلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات والعوامل التي تؤثر عليها. ولفهم كيفية تحديد هذه المتغيرات يجب أن نفهم أيضا طبيعة هذه الأخيرة وكيفية قياسها عمليا، ولذلك فإنه من الضروري تجميع البيانات الخاصة بإجمالي النشاط الاقتصادي للمجتمع وتصنيفها وتبويبها بالشكل الذي يساعد السياسيين، والاقتصاديين والباحثين على اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الكلي. وللوصول إلى ذلك يتم استعمال حسابات الدخل الوطني، حيث تعطي لنا هذه الأخيرة قيم الناتج الداخلي الخام*(PIB)* والناتج الداخلي الصافي*(PIN)* و الناتج الوطني الخام*(PNB)* والناتج الوطني الصافي*(PNN)* والدخل الوطني*(RN)* والدخل الشخصي*(RP)* والدخل المتاح*(RD)*. ويدخل ضمن هذه الحسابات الوطنية حسابات منفردة تتناول حسابات الدخل والإنتاج للمشروعات الاقتصادية وحسابات الدخل والإنفاق للأفراد، ومجموع الإيرادات والنفقات الحكومية والحسابات مع العالم الخارجي، وحسابات الادخار والاستثمار الإجماليين.

وتجدر الإشارة إلى أن اهتمام المفكرين الاقتصاديين بدراسة حسابات الدخل الوطني بدأ بعد الحرب العالمية الثانية في ظل اتساع الفكر الكينزي، بعد أزمة الكساد الكبير والتي كان لها انعكاسات كبيرة على مجمل الاقتصاديات الصناعية في أوربا بشكل خاص وعلى الاقتصاد العالمي بشكل عام. وقد دفع ذلك الاقتصاديين إلى البحث عن وسيلة لقياس مدى أداء وانجاز المجتمع وبالتالي قياس ومقارنة مستويات المعيشة أو الرفاهية العامة من وقت لأخر ومن مكان لأخر، ولتحقيق ذلك اتجهت معظم الجهود نحو فكرة الدخل الوطني ومحاولة تقديره وقياسه على أساس سليم.

لا نهدف من خلال هذا الفصل التعمق في الحسابات الوطنية بل نريد إعطاء فكرة واضحة عن بعض المجاميع التي تستعملها المحاسبة الوطنية، مركزين في ذلك على القراءة الاقتصادية للمحاسبة باعتبار أن المجاميع المستخدمة تشكل أدوات لتحليل وتحديد المسار الاقتصادي الكلي لأي اقتصاد.

ونظرا لما يقع فيه البعض من الخلط والتشابك بين المفاهيم المختلفة للدخل الوطني، سنحاول في هذا الفصل تحديد الفواصل الدقيقة للتمييز بين تلك المفاهيم وتحديد العلاقات بينها، وانطلاقا مما سبق سوف نتطرق لمفهوم المؤشرات الاقتصادية وعلى رأسها الناتج الوطني والدخل الوطني ومحددات هذه المؤشرات والتعرف على طرق قياسها والبحث في الصعوبات التي تواجه طرق القياس.

أولا: مفاهيم أساسية للحسابات الوطنية:

يقوم كل اقتصاد بإنتاج أنواع وكميات مختلفة من السلع والخدمات باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وللحصول على صورة أكثر تناسبا مع الواقع، يجب على الاقتصاديين أن يتوفروا على إحصائيات جدية حول وضعية الاقتصاد في المجتمع، وتحاول الحسابات الوطنية توفير الأساسيات والمفاهيم الرئيسية التي يجب أن تقود إلى بناء المجمعات الإحصائية الكبرى.[1]

1. مفهوم الناتج الوطني الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي.

إن نشاط المجتمع الهادف إلى تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات يطلق عليه بالإنتاج والذي يستخدم لسد الحاجات وإشباع الرغبات. وحصيلة هذا الإنتاج هو الناتج الإجمالي.

يقوم كل اقتصاد بإنتاج أنواع وكميات مختلفة من السلع والخدمات باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، حيث تتطلب عملية الإنتاج مزج العناصر الإنتاجية المتوفرة للحصول على أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات. وتحصل عناصر الإنتاج على مقابل مادي نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية. فعنصر العمل يحصل على أجر، فيما يحصل عنصر الأرض (مالك الأرض) على ريع، ويحصل عنصر رأس المال على الفائدة، بينما يحصل المنظم على جزء من الأرباح. إذاً، يحصل العنصر الإنتاجي على دخل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية.

1.1. الناتج الوطني الإجمالي(*PNB*): هو القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات المنتجة من طرف مجتمع ما، خلال فترة زمنية معينة عادة السنة.

وهناك خمسة شروط أساسية يجب توفرها في الإنتاج حتى يدخل في حسب الناتج الوطني الإجمالي وهي: إنتاج اقتصادي، إنتاج وطني، إنتاج جاري، إنتاج نهائي، وإنتاج مسوق.

- **إنتاج اقتصادي:** بمعنى أن الناتج الإجمالي الوطني لا يتضمن إلا المنتجات الاقتصادية، والتي يجب أن تتضمن ثلاثة شروط هي: تحقيق منفعة ونادرة نسبيا وقابلة للتداول.

- **إنتاج وطني:** بمعنى كل ما يتم إنتاجه بواسطة عناصر إنتاج وطنية سواء كانت تنشط داخل الوطن أو خارجه، بمعنى تلك التي تحمل الجنسية الوطنية بغض النظر عن مكان نشاطها.

- **إنتاج جاري:** أي ذلك الإنتاج الذي تم إنتاجه في الفترة الحالية (الجارية) بالإضافة إلى تقييمه بالأسعار الجارية أي أسعار الفترة الحالية(فترة الدراسة).

[1]- تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 33.

- **إنتاج نهائي:** بمعنى ذلك الإنتاج الذي لا يعاد استخدامه مرة أخرى في العملية الإنتاجية.

- **إنتاج مسوق:** بمعنى قيمة الإنتاج بأسعار السوق الذي تعرض فيه السلع والخدمات.

2.1. الناتج المحلي الإجمالي(*PIB*): هو عبارة عن الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة السنة. ويسمى بالداخلي أو المحلي لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي التي يحققها الأعوان الاقتصاديين الموجودين داخل بلد ما بغض النظر عن جنسياتهم. بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن قيمة الإنتاج الاقتصادي النهائي المحقق داخل البلد أو الرقعة الجغرافية بصرف النظر عن جنسية ملاك عناصر الإنتاج.

ومنه سيكون أمامنا مجمعين أساسيين: المجمع الأول هو الناتج الوطني الإجمالي يعبر عن ما هو وطني، والمجمع الثاني هو الناتج الداخلي الإجمالي يعبر عن ما هو محلي.

3.1. العلاقة بين الناتج الوطني الإجمالي والناتج الداخلي الإجمالي: إن النشاط الداخلي أساسه الرقعة الجغرافية بينما النشاط الاقتصادي الوطني أساسه وطني أي جنسية عناصر الإنتاج. وتوجد علاقة متينة بين المجمعين حيث يتوقف الانتقال من احدهما إلى الأخر على الفرق الحسابي بين دخل عناصر إنتاج أجنبية العاملة بالتراب الوطني والموجه أو المدفوع للخارج(لدولها الأصلية)(*RV*)، ودخل عناصر إنتاج وطنية العاملة بالخارج والموجه للداخل(*RR*). والفرق بين الناتج الوطني الإجمالي والناتج الداخلي الإجمالي يطلق عليه كذلك بصافي دخل ملكية عناصر الإنتاج من والى الخارج(صافي دخل الملكية)$\Delta RR'$

.الناتج الوطني الإجمالي= الناتج الداخلي الإجمالي+ عوائد عوامل الإنتاج الوطنية العاملة بالخارج– عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية العاملة بالتراب الوطني.

$$PNB = PIB + RR - RV$$
$$PNB = PIB + \Delta RR'$$

.صافي دخل الملكية ($\Delta RR'$)= عوائد عوامل الإنتاج الوطنية العاملة بالخارج– عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية العاملة بالتراب الوطني.

.الناتج الوطني الإجمالي= الناتج الداخلي الإجمالي + صافي دخل الملكية.

وهناك مجمعات إحصائية أخرى تقرن بمصطلحي الوطني والمحلي كالدخل الوطني والدخل المحلي، والتي تعالج بنفس الطريقة.

4.1 الدخل الوطني الإجمالي: هو عبارة عن مجموع ما يحصل عليه المجتمع من إيرادات نتيجة النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة عادة السنة، أو هو مجموع الدخول المدفوعة أو الموزعة على أصحاب عناصر الإنتاج نظير مساهمتهم في النشاط الاقتصادي للمجتمع(العملية الإنتاجية).[1]

إن الوحدات الإنتاجية تستخدم عناصر الإنتاج في إنتاج السلع والخدمات التي تمثل الناتج الإجمالي، وهذا الأخير يمثل في الوقت نفسه الدخل الإجمالي الذي يحصل عليه أصحاب عناصر الإنتاج نظير مساهمتهم في العملية الإنتاجية. حيث أن الدخل الإجمالي ينظر إليه من زاوية اكتسابه والناتج الإجمالي من زاوية إنتاجه.

2. أهمية قياس النشاط الاقتصادي الكلي:

تعتبر دراسة حسابات الدخل الوطني ذات أهمية كبيرة، فهي من أهم المؤشرات التي تعطي صورة واضحة للنشاط الاقتصادي في مجتمع ما بشكل يظهر هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك، أي أنها تهتم بقياس وتحليل عناصر الدخل الوطني وأوجه استخداماته. وتتمثل أهمية دراسة الحسابات الوطنية فيما يلي:

- تساعد الحسابات الوطنية على تقدير الاتجاهات المتحملة التي يمكن أن يتجه إليها الاقتصاد، وهو ما يساعد على وضع الإجراءات المناسبة لجعل الأحوال تتجه أو تقترب من الأهداف المطلوبة.

- تقدم الحسابات الوطنية بيانات منظمة عن التدفقات الاقتصادية المهمة بين القطاعات الاقتصادية ضمن نظام حسابي شامل، وأنها تساعد على تفهم العلاقات الإحصائية بين تلك التدفقات.

- تقدير نجاح السياسات الاقتصادية للدول، من خلال مقارنة تقديرات حسابات الدخل الوطني بين فترة تطبيق السياسة الاقتصادية والفترة السابقة لها[2].

- تسمح لنا بإلقاء الضوء على مساهمة كل قطاع اقتصادي في النشاط الاقتصادي للمجتمع.

- تكشف لنا نتائج توزيع الدخل الوطني بين أصحاب عناصر الإنتاج. بمعنى التعرف على نمط توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع.

- وسيلة تساعد في بناء وصياغة النماذج الاقتصادية واختبارها.[3]

---

[1]- بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي:نظريات نماذج وتمارين محلولة**، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[2]- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي(الاقتصاد الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1994، الجزائر، 1994، ص 28-29.

[3]- شعيب بونوة و زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 47.

– وسيلة تساعد في التنبؤ ببعض الظواهر الاقتصادية كالتضخم، البطالة..وغيرها.

– قياس مستوى معيشة الأفراد من خلال متوسط الدخل الفردي الحقيقي والذي يعطي صورة دقيقة عن التغيرات التي تطرأ على مستوى المعيشة.

3. قطاعات الاقتصاد الوطني:

على مستوى الاقتصاد الكلي، يتم تجميع الوحدات الاقتصادية التي لها سلوك متشابه(وظيفة وخصائص متقاربة)، وفق قطاعات اقتصادية معينة، وفي العادة يمكن تقسيم الاقتصاد إلى أربع قطاعات أساسية كما يلي:

1.3 قطاع العائلات: يتكون من كل عائلات وأفراد المجتمع المدروس، وهو يعد أهم قطاع لاحتوائه على كافة أفراد المجتمع، كما يتميز بالخصائص التالية:

– المالك الوحيد لعناصر الإنتاج فهو يتركب من عمال ورأسماليين ومنظمين وملاك الأراضي، حيث يعتبرون كلهم كأفراد داخل المجتمع المدروس بغض النظر عما يملكون.

– إمداد قطاع الإنتاج بخدمات عناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم)، ويحصل مقابل ذلك على ما يعرف بعوائد عوامل الإنتاج من أجور، ريع، فوائد، وأرباح.

– إن النشاط الأساسي لهذا القطاع هو استهلاك السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية، لهذا يطلق عليه في بعض الأحيان بالقطاع الاستهلاك.

– إن ما يتحصل عليه هذا القطاع من عوائد عوامل الإنتاج مجتمعة ما هو إلا الدخل الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج، والذي يستخدمه في اقتناء السلع والخدمات الاستهلاكية، ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي.

2.3 قطاع الأعمال (قطاع الإنتاج أو المؤسسات): يتكون من المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بعمليات إنتاج السلع والخدمات المختلفة، ويتميز هذا القطاع بالخصوصيات التالية:

– هذا القطاع لا يملك عناصر الإنتاج، ويحصل عليها من طرف قطاع العائلات، ويدفع مقابلها ما يعرف بعوائد عوامل الإنتاج وهي: الأجر بالنسبة لعنصر العمل، الفائدة مقابل رأس المال، الربح مقابل التنظيم، والريع مقابل الأرض والمواد الأولية.

– ينظم عملية الإنتاج من خلال دمج عناصر الإنتاج لإنتاج السلع والخدمات، لإشباع قطاع الأفراد بالسلع والخدمات الاستهلاكية النهائية، وقطاع الأعمال بالسلع الوسيطة والرأسمالية.

– يعمل هذا القطاع على المحافظة على الطاقة الإنتاجية أو الرفع منها من خلال عملية الاستثمار لتعويض ما أهتلك في العملية الإنتاجية أو الرفع من الطاقات الإنتاجية للمجتمع.

– يسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري.

3.3. قطاع الحكومة (قطاع الإدارة أو الدولة): ويضم كل مؤسسات وهياكل الدولة، التي تقدم خدمات عمومية بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال. كما يقوم القطاع الحكومي بشراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال من أجل استهلاكه الخاص، وبالإنفاق على تسيير إداراته. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع الحكومي بالإنفاق الحكومي والذي يشتمل: الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، الإنفاق الاستثماري الحكومي، والإنفاق الجاري. ويحصل القطاع الحكومي على الموارد المالية اللازمة لتمويل إنفاقه عن طريق فرض الضرائب التي إن لم تكفي تلجا الحكومة إلى القرض العام. ويمكن للحكومة أن تقوم بتقديم إعانات لقطاع الإنتاج لتشجيع الإنتاج والتأثير على جانب العرض الكلي، أو تقديم إعانات لقطاع العائلات لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي والتأثير على جانب الطلب الكلي.

4.3. قطاع العالم الخارجي: لا يوجد بلد في العالم يستطيع أن يغلق أبوابه ويكتفي بإنتاجه، بل إن كل اقتصاد له علاقات مع العالم الخارجي، فالعالم الخارجي هو الوحدات الاقتصادية الأجنبية (عائلات، مؤسسات، حكومات) والتي لها علاقة اقتصادية مع الوحدات المقيمة. وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي يرتبط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي من خلال الصادرات والواردات. ويتمثل إنفاق العالم الخارجي فيما يعرف بصافي الصادرات وهو "قيمة الصادرات مطروح منها قيمة الواردات"[1].

4. حلقة التدفق الدائري للناتج والدخل:

يتميز النظام الاقتصادي الحديث بالتشابك بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، ويتمثل هذا التشابك المتبادل في العلاقات التي تقوم داخل النظام الاقتصادي بين قطاعاته الأربعة، ونتيجة تفاعل هذه القطاعات مع بعضها البعض يتم تحديد النشاط الاقتصادي للمجتمع، وهذا ما يؤدي إلى حدوث تدفقات حقيقية ونقدية بينها. ومن أجل التبسيط سنحاول التطرق إلى طبيعة هذه التدفقات في ظل ثلاثة نماذج اقتصادية كما يلي:

[1]– عبلة بخاري، **محاضرات في مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

1.4. في حالة نموذج اقتصادي مكون من قطاعين: الاقتصاد بقطاعين هو أبسط اقتصاد ويعرف باقتصاد خاص مغلق (اقتصاد لا دور للحكومة فيه ولا يتعامل مع العالم الخارجي) مكون من قطاعين فقط هما: قطاع العائلات وقطاع المنتجين، ويكون التفاعل بين هذين القطاعين من خلال سوقين هما:

- سوق السلع والخدمات: الذي يشتري منه المستهلكون السلع والخدمات التي يبيعها قطاع الإنتاج.

- سوق عوامل الإنتاج (الموارد): الذي يشتري منه قطاع الأعمال عوامل الإنتاج التي يبيعها القطاع العائلي.

وتتشكل دائرتان اقتصاديتان، دائرة اقتصادية للمعاملات الحقيقية ودائرة اقتصادية للمعاملات النقدية. والشكل التالي يوضح التدفق الدائري للدخل والناتج في هذا النموذج الاقتصادي، مع افتراض عدم وجود اهتلاكات وقطاع الإنتاج يوزع كل أرباحه وقطاع العائلات ينفق جزءا من عوائده على السلع النهائية والخدمات ويدخر الجزء المتبقي.

الشكل رقم (02-01): حلقة تدفق الدخل والناتج في نموذج اقتصادي مكون من قطاعين.

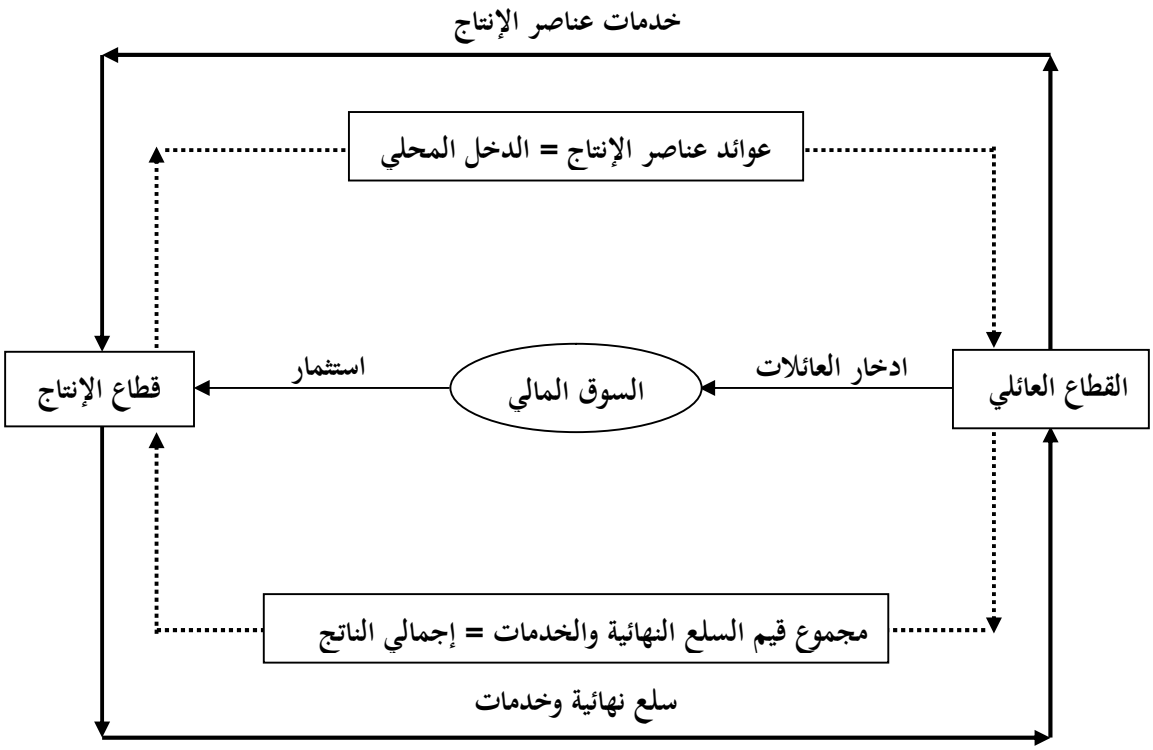

المصدر: محمد صلاح، **الاقتصاد الكلي محاضرات وتمارين محلولة**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016، ص 14.

من الشكل نلاحظ أن هناك تدفقات نقدية وتدفقات حقيقية بين قطاع العائلات وقطاع الأعمال كما يلي:

- يوفر قطاع العائلات خدمات عناصر الإنتاج (عمل، رأس المال، تنظيم، والأرض) لقطاع الأعمال.

– قطاع الأعمال سيدفع مقابل خدمات عناصر الإنتاج عوائد لقطاع العائلات، والمتمثلة في الأجور والريع والأرباح والفوائد، ومجموع هذه العوائد نطلق عليه الدخل الوطني.

– قطاع الأعمال سيستخدم عناصر الإنتاج في إنتاج سلع نهائية وخدمات، منها السلع الاستهلاكية والتي توجه للعائلات والسلع الاستثمارية والتي توجه لقطاع الأعمال.قطاع العائلات سيطلب سلع نهائية وخدمات والتي يوفرها قطاع الأعمال.

– قطاع العائلات سيدفع قيمة السلع النهائية والخدمات لقطاع الأعمال. ويطلق على قيمة إجمالي السلع والخدمات النهائية المنتجة "الناتج الإجمالي الوطني".

– القطاع العائلي يدخر جزء من دخله ويوجهه نحو السوق المالي والتي من أهم وظائفها تمويل قطاع الأعمال بالقروض التي تستخدم في تمويل الاستثمار.

ما يمكن استخلاصه هو أن الناتج الإجمالي من السلع والخدمات النهائية سيولد دخلا يتمثل في عوائد عوامل الإنتاج، وسيقوم القطاعين باستخدام هذا الدخل في الإنفاق على الناتج من السلع والخدمات وهكذا. بمعنى أن:

الناتج الكلي= الدخل الكلي= الإنفاق الكلي.

2.4 في حالة نموذج اقتصادي مكون من ثلاثة قطاعات: عند إضافة القطاع الحكومي للقطاعين السابقين، نكون أمام نموذج اقتصادي مكون من ثلاثة قطاعات وهو اقتصاد مغلق.

إن تدخل الدولة في التدفقات الاقتصادية يكون أساسا من خلال الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات من قطاع الأعمال، وعملية فرض الضرائب على قطاع العائلات وقطاع الأعمال، بالإضافة إلى التحويلات الحكومية إلى قطاع العائلات وإعانات الإنتاج لقطاع الأعمال. إذن نشاط القطاع الحكومي سيؤثر على حلقة التدفق الدائري للدخل والناتج من خلال مختلف السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة[1].

3.4 في حالة نموذج اقتصادي مكون من أربعة قطاعات: يضم هذا النموذج بالإضافة إلى القطاعات الثلاثة السابقة (العائلات، الأعمال، الحكومة) قطاع العالم الخارجي، ويصبح الاقتصاد أكثر واقعية. وتظهر التدفقات الدائرية للدخل وفق الشكل التالي:

[1]– محمد عبد المؤمن، **التحليل الاقتصادي الكلي**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، مطبوعة دروس، جامعة الوادي، 2008، ص 06.

الشكل رقم (02 – 02): حلقة التدفق الدائري للدخل في نموذج اقتصادي مكون من أربعة قطاعات.

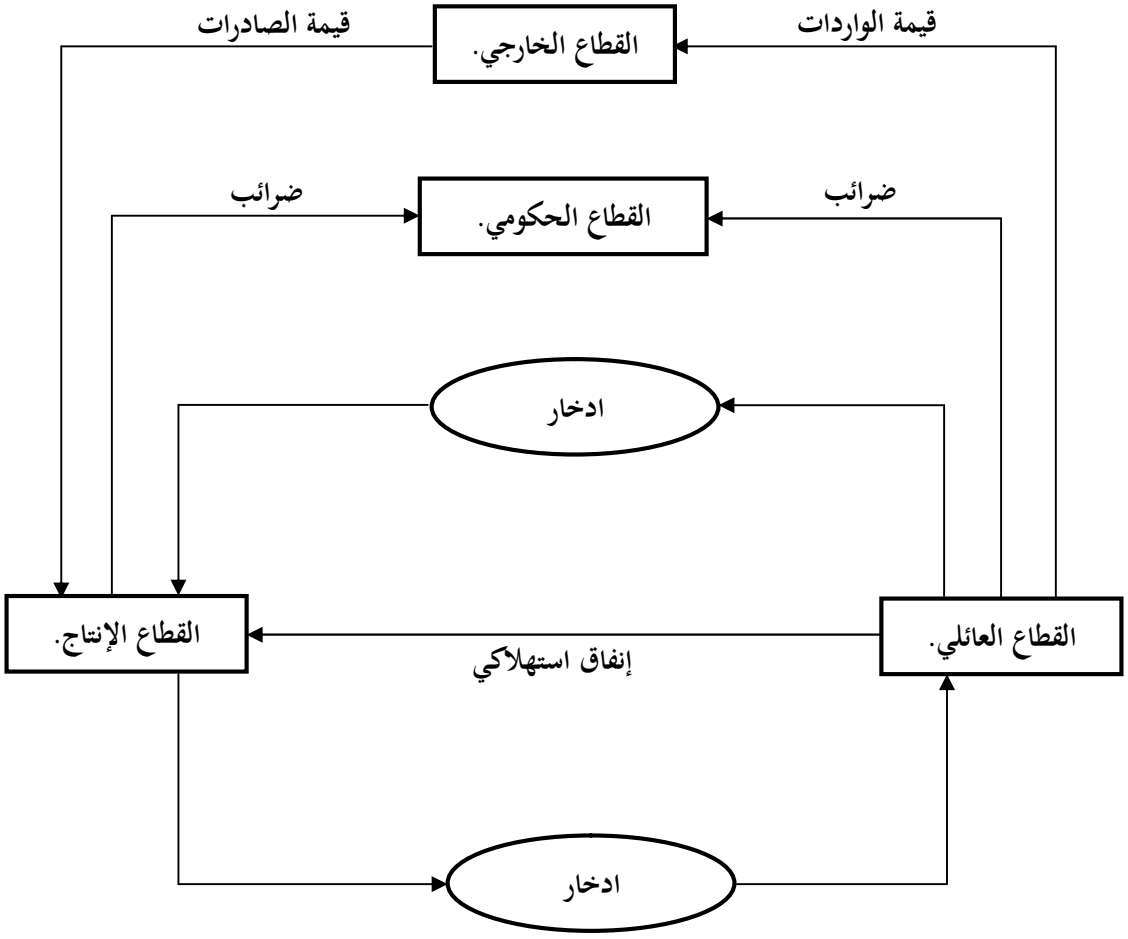

المصدر: محمد صلاح، **الاقتصاد الكلي محاضرات وتمارين محلولة**، مرجع سبق ذكره، ص 16.

إن التدفقات الدائرية للدخل التي تحدث بين القطاعات الاقتصادية في هذا النموذج هي نفسها التي حدثت في النموذج السابق، ويضاف إليها التعامل مع العالم الخارجي من خلال التصدير له والاستيراد منه في إطار سياسة التجارة الخارجية التي تنظمها الحكومة. ويمكن تلخيص التدفق الدائري للدخل في حالة القطاعات الأربعة كالأتي:

– القطاع العائلي ينفق جزء من دخله الذي يحصل عليه من قطاع الأعمال على استهلاك السلع النهائية والخدمات، وهذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع الإنتاج.

– القطاع العائلي يدخر جزء من دخله ويوجهه نحو السوق المالي والتي من أهم وظائفها تمويل قطاع الأعمال بالقروض التي تستخدم في تمويل الاستثمار.

– يدفع القطاع العائلي وقطاع الأعمال صافي الضرائب للقطاع الحكومي، وهذا الأخير يستعملها في تمويل النفقات العامة.

– يدفع قطاع العائلات قيمة وارداته من السلع والخدمات غير المتوفرة محليا إلى قطاع العالم الخارجي، وفي المقابل يحصل قطاع الإنتاج على قيمة الصادرات من السلع والخدمات والتي يدفعها قطاع العالم الخارجي.

وكحوصلة لكل هذه التدفقات الحقيقية والنقدية تظهر فكرة تدفق الدخل الذي مصدره الإنتاج من جهة، وتدفق الإنفاق من جهة أخرى، وفي الأخير فان هذه التدفقات ما هي إلا حصيلة للنشاط الاقتصادي للمجتمع. بالتالي فالقيام بعملية الإنتاج تولد دخلا وكل دخل يخلق إنفاقا على الإنتاج من سلع وخدمات وهكذا.

ثانيا: طرق قياس النشاط الاقتصادي للمجتمع.

لقد أصبحت كل دول العالم تهتم كثيرا بقياس النشاط الاقتصادي للمجتمع لما له من أهمية في معرفة الوضعية الاقتصادية وعند وضع السياسات الاقتصادية للدول. ونظرا للأهمية المتزايدة لتقديرات الناتج الكلي الإجمالي والتي تتطلب جهدا كبيرا ومهارات إحصائية وتقنية عالية، قامت العديد من الدول بإنشاء أجهزة مركزية للإحصاء تقوم بجمع وتبويب وتنسيق الإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة لتصل إلى التقدير الدقيق للحسابات الوطنية وباستخدام احدث الأساليب والطرق.

لاحظنا من خلال دراستنا لحلقة التدفق الدائري للنشاط الاقتصادي، أن القيام بعملية الإنتاج يؤدي إلى تولد دخل والذي بدوره يؤدي إلى خلق الإنفاق. وبالتالي هناك ثلاث طرق لحساب النشاط الاقتصادي للمجتمع هي: طريقة الإنتاج، طريقة الدخل، وطريقة الإنفاق. والذي يرجح طريقة على أخرى هو مدى توفر ودقة المعلومات والبيانات التي تتطلبها هذه الطريقة أو تلك.

الشكل رقم (02-03): حلقة التيار الدائري للدخل.

المصدر: من إعداد الباحث.

1. طريقة الإنتاج:

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس القيمة النقدية لكل المنتجات النهائية من السلع والخدمات الاقتصادية التي أنتجها المجتمع مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة عادة سنة. وبما أن هذه الطريقة تعتمد على جمع قيمة المنتجات النهائية التي أنتجت خلال سنة، فلابد من الانتباه إلى مشكلة الازدواجية والتكرار في الحساب. فمثلا إذا كانت لدينا المعطيات التالية عن مجتمع معين:

المؤسسات الإنتاجية	قيمة الإنتاج النهائي لكل مؤسسة
المؤسسة المنتجة للسلعة أ	210
المؤسسة المنتجة للسلعة ب	300
المؤسسة المنتجة للسلعة ج	400
الناتج الكلي	**810**

إن حساب النشاط الاقتصادي بهذه الطريقة سيكون مبالغ فيه بقدر التكرار في الحساب، لأن كل مؤسسة إنتاجية قد تكون استعملت منتج مؤسسات أخرى، وعليه سيكون الرقم **810** مضخم بقدر ما استخدمته المؤسسات من إنتاج المؤسسات الأخرى. ولتجنب الازدواجية (التكرار في الحساب) يتعين إتباع أحد الأسلوبين التاليين:

- **طريقة القيمة المضافة:** نعني بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطة التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة.

القيمة المضافة = القيمة النهائية للإنتاج – قيمة السلع الوسيطة المستخدمة في الإنتاج (مستلزمات الإنتاج)

$$VA = VPT - CI$$

حيث VA : القيمة المضافة، VPT: قيمة الإنتاج النهائي، CI: قيمة الاستخدامات الوسيطة.

وتهتم هذه الطريقة بتقدير الزيادات التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يتسلمها من القطاعات الأخرى، ثم إضافة جميع هذه الزيادات لكافة القطاعات المشكلة للاقتصاد. وسميت هذه الطريقة بطريقة القيمة المضافة لأن كل قطاع اقتصادي يضيف قيمة (خيرات) إلى العملية الإنتاجية. وتعد هذه الطريقة من أفضل الطرق المستعملة في حساب الناتج الداخلي الإجمالي لتميزها بالسهولة ولتجنبها الازدواجية في الحساب.

وبالعودة إلى المثال السابق مع فرضية أن القطاع الأول هو قطاع المزارع والمنتج لمادة القمح أما القطاع الثاني هو قطاع المطاحن المنتج للدقيق والقطاع الثالث هو قطاع المخابز المنتج للخبز مع فرضية أن كل قطاع يبيع كل إنتاجه، وعليه يصبح الجدول السابق كما يلي:

القطاعات	قيمة الإنتاج النهائي	قيمة الاستخدامات الوسيطة	القيمة المضافة
قطاع المزارع (السلعة أ)	210	-----	210
قطاع المطاحن (السلعة ب)	300	210	90
قطاع المخابز (السلعة ج)	400	300	100
الناتج الإجمالي	910	510	**400**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مجموع القيم المضافة عند كل مرحلة إنتاجية يمثل قيمة المنتج النهائي. وباستخدام نفس الطريقة بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى نكون قد حصلنا على تقدير للناتج الإجمالي، وعليه الناتج الداخلي الإجمالي هو مجموع القيم المضافة لكل قطاع عند جميع مراحل إنتاج السلع والخدمات.

$$PIB = \sum_{i=0}^{n} VA_n = \sum VPT - \sum CI$$

باعتبار أن الاقتصاد يتكون من n قطاع اقتصادي.

ولكن ومن خلال التعريف يجب أن يكون الناتج الإجمالي مقيم بأسعار السوق لذا يجب تحميله بما فرض عليه من ضرائب غير مباشرة (لأنها تزيد من القيمة السوقية للمنتج) والتي تتمثل على الخصوص في الرسم على القيمة المضافة والحقوق الرسوم الجمركية على الواردات، كما يجب استبعاد قيمة ما استفادت منه مختلف المؤسسات الإنتاجية من إعانات والتي تتمثل على الخصوص في إعانات التصدير (لأنها ستخفض سعر المنتج) ، وذلك وفقا للعلاقة التالية:

الناتج الداخلي الخام= مجموع القيم المضافة+ الرسم على القيمة المضافة + الحقوق والرسوم الجمركية– إعانات تصدير الإنتاج.

$$PIB = \sum VA + TVA + DTM - SUBx$$

حيث:

$\sum VA$: مجموع القيم المضافة.

TVA: الرسوم على القيم المضافة.

DT_M: الحقوق والرسوم الجمركية على الواردات.

SUB_x: إعانات تصدير الإنتاج.

- **طريقة المنتجات النهائية:** تتمثل هذه الطريقة، والتي تمكننا من تجنب الازدواجية في الحساب، في حساب الناتج الداخلي الإجمالي عن طريق جمع القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية الموجهة للاستخدام النهائي المنتجة خلال سنة، والمباعة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية شرط استبعاد السلع والخدمات التي تستخدم مرة أخرى كمستلزمات في الإنتاج لأنها منتجات وسيطة بحكم أنها تستعمل في إنتاج سلع أخرى حتى وان كانت نهائية بالنسبة للمؤسسة. كما يجب حساب التغير في المخزون (مخزون آخر المدة ناقص مخزون أول المدة)، كما نضيف السلع التي تؤدي إلى زيادة رأس المال المنتج.

2. طريقة الدخل:

حسب هذه الطريقة يجب جمع كل الدخول الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي إلى حيز الوجود[1]، وكما هو معلوم فإن الإنتاج الكلي النهائي من السلع والخدمات هو حصيلة التعاون بين عناصر الإنتاج الأربعة: العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم. وبذلك تتمثل طريقة الدخل في إمكانية الحصول على الناتج المحلي الإجمالي من خلال الدخول التي تولدت من الناتج، فالقيام بالعملية الإنتاجية يتطلب تضافر عناصر الإنتاج، والحصول على خدمات عناصر الإنتاج يتطلب دفع مقابل لها. وكأن قيمة الناتج هنا تتجلى في صورة الدخول المدفوعة والموزعة على عناصر الإنتاج نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية، ويكون ذلك كما يلي:

- **الأجور**(w): هي عائد عنصر العمل، وتشمل الأجور والمرتبات والمعاشات التي يحصل عليها الأفراد نظير قيامهم بالعمل، بالإضافة إلى المكافآت والعمولات والهبات والمزايا المادية والعينية المختلفة. ويتم حساب كل ذلك قبل خصم الضرائب والاقتطاعات، لكن لا يتم حساب المدفوعات التحويلية التي تقدمها الدولة للإفراد (كإعانات العجزة، منح البطالة...الخ)، لأنهم حصلوا عليها دون مساهمته في العملية الإنتاجية الجارية.

- **الريع (الإيجار)**: هو عائد عنصر الأرض، وهو عبارة عن العائد الذي يحصل عليه ملاك الأراضي او الموارد المملوكة نظير المساهمة في العملية الإنتاجية، وهو بذلك يشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن والمحلات التجارية. هذا إضافة إلى قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحابها، وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراع وحقوق التأليف.

[1]- تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 46.

- **الأرباح(π)**: هي عائد عنصر التنظيم، وتشمل أرباح الشركات والمؤسسات ويتم حساب ذلك قبل خصم الضرائب وكذلك قبل خصم الجزء المعاد استثماره. وينقسم تعبير الأرباح في حسابات الدخل الوطني الى جزأين هما:

دخل الملاك: هو عبارة عن دخل قطاع الأعمال الذي ليس على شكل شركات مساهمة كدخل المؤسسات الفردية والتضامنية وكذلك التعاونية.

أرباح الشركات: وهي الأرباح التي تحققها شركات المساهمة، والتي يتم توزيعها كما يلي:

- ضريبة دخل الشركات: وتمثل ذلك الجزء من الأرباح التي تدفعه الشركات في صورة ضرائب.
- أرباح الأسهم: وهي عبارة عن الأرباح التي توزع على المساهمين في الشركة.
- الأرباح غير الموزعة: أو المحتجزة وهي الجزء من الأرباح الذي لا يوزع و يودع في خزينة الشركة لمواجهة بعض الالتزامات التي تواجه المؤسسة.

- **الفوائد**: هي عائد عنصر رأس المال، وهي العائد الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال من مؤسسات الأعمال أو البنوك نتيجة عملية الإقراض.

وبجمع عوائد عناصر الإنتاج، نحصل على تقدير للدخل الوطني أو ما يعرف الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة، لأن تكلفة عناصر الإنتاج ما هي إلا تكلفة ما وظف من يد عاملة وتنظيم والمعبر عنها بالأجور والأرباح وما استخدم من ماد أولية ورأس مال والمتمثل في الريع والفوائد، ومجموع هذه المركبات الأربعة ما هي إلا ما يحصل عليه قطاع العائلات كعوائد عوامل الإنتاج والتي تعرف بالدخل الوطني.

الدخل الوطني= مجوع الأجور والرواتب+ مجوع الفوائد+ مجموع الأرباح+ مجموع الريع + صافي دخل الملكية.

$$RN= \sum W+ \sum i+ \sum \pi+ \sum R+\Delta RR"$$

ولكننا نريد هنا إجمالي الناتج مقيما بأسعار السوق وليس بأسعار التكلفة، لذا نضيف الضرائب غير المباشرة، ونطرح إعانات الإنتاج إن وجدت. كما نضيف إلى التقدير السابق مخصصات اهتلاك رأس المال الثابت لأننا نريد الناتج الإجمالي وليس الصافي. وعليه يمكننا حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل كما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل= مجوع الأجور والرواتب+ مجوع الفوائد+ مجموع الأرباح+ مجموع الريع+ الضرائب غير المباشرة– إعانات الإنتاج+ اهتلاك رأس المال الثابت.

$$PIB= \sum W+ \sum i+ \sum \pi+ \sum R + TX_i - TR_P + A_M$$

حيث:

$\sum W$: مجموع الأجور والرواتب.

$\sum i$: مجموع الفوائد.

$\sum \pi$: مجموع الأرباح.

$\sum R$: مجموع الريع.

TX_i: الضرائب غير المباشرة.

TR_P: إعانات إلى قطاع الإنتاج (تحويلات إلى قطاع الأعمال).

A_M: اهتلاك رأس المال الثابت.

3. طريقة الإنفاق:

تعتمد هذه الطريقة في تقديرها للناتج المحلي الإجمالي على حساب الإنفاق الكلي على الإنتاج النهائي من طرف القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني. والإنفاق الكلي ما هو إلا الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية من قبل الأعوان الاقتصاديون والمنتجة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

إذا لتقدير قيمة الناتج الداخلي الإجمالي فإنه لابد من جمع إنفاق كل قطاع اقتصادي، ويتلخص هذا الإنفاق في الآتي:

- **إنفاق قطاع العائلات (الإنفاق الاستهلاكي)**: ويرمز له بالرمز c، ويتمثل في مجموع القيم النقدية للسلع النهائية والخدمات التي يستهلكها الأفراد، من سلع معمرة كشراء سيارة أو أثاث وغيرها، وسلع غير معمرة كمختلف السلع الغذائية، بالإضافة إلى الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب والمعلم وغيرها.

- **إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الإجمالي)**: ويرمز له بالرمز I، ويتمثل في مجموع قيمة الإنفاق الاستثماري الخاص والعام على السلع الرأسمالية (الإنتاجية) ويسمى إجمالي الاستثمار المحلي والذي يتضمن ما يلي:

أ: الإنفاق على السلع الرأسمالية الجديدة في نفس السنة كالآلات والمعدات..الخ، وكذلك النفقات على جميع الإنشاءات من مصانع ومشاريع وبناء الجسور والطرقات والمباني..الخ والتي تسمى: إجمالي تكوين رأس المال الثابت $FBCF$.

ب: التغير في المخزون: ويقصد به التغير في المخزون السلعي من سلع نهائية ومواد أولية ووسيطة (الإنتاج الذي لم يتم بيعه في سنة إنتاجه)، فالإضافة إلى المخزون جزء من الناتج لا بد من إضافته عند حساب الناتج الإجمالي، والسحب من المخزون جزء من إنتاج الفترة السابقة لذا يجب طرحه.

ويقصد بالإنفاق الاستثماري إجمالي الاستثمار وليس صافي الاستثمار والفرق بينهما يتمثل في قيمة رأس المال الذي اهتلك في العملية الإنتاجية والذي يحل محله سلع استثمارية جديدة وهو ما يعرف بالاستثمار الاحلالي أو اهتلاك رأس المال

الاستثمار الإجمالي= الاستثمار الصافي + الاستثمار الاحلالي (اهتلاك رأس المال الثابت)[1]

- **الإنفاق الحكومي:** ويرمز له بالرمز G، ويمثل إنفاق الدولة على احتياجاتها من السلع والخدمات للقيام بوظائفها المختلفة، و يتكون من:

1: الإنفاق الحكومي الجاري: والذي يتعلق بدفع الأجور والمرتبات للموظفين والعمال ومصاريف التسيير.

2: الإنفاق الحكومي الاستثماري: هو ما تقوم الحكومة بإنفاقه على الأصول الرأسمالية كبناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشروعات المختلفة.

3: الإنفاق الحكومي الاستهلاكي: ويتكون من مشتريات الحكومة من السلع والخدمات الاستهلاكية التي تحتاجها.

- **إنفاق العالم الخارجي (صافي الصادرات):** يرمز له بالرمز *(X-M)*، ويتمثل فيما يعرف بصافي الصادرات وهو قيمة الصادرات*(X)* مطروحا منها قيمة الواردات*(M)*. فكما نعلم أن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محليا إنما يرسل جزء منه إلى الخارج في صورة صادرات يحصل عليها الأجانب مقابل إنفاق من الخارج يمثل جزء يضاف إلى الناتج الإجمالي للدولة، من ناحية أخرى تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع وخدمات منتجة في الخارج. وعلى ذلك فإن ما تستورده وتنفقه الدولة في الخارج هو جزء يجب طرحه من الناتج المحلي الإجمالي لكونه إنفاق لا يقابله إنتاج محلي. وعلى ذلك يكون: **إنفاق العالم الخارجي= الصادرات – الواردات.**

وعليه فان الناتج المحلي الخام بطريقة الإنفاق يساوي مجموع الإنفاقات الكلية في القطاعات الأربعة كما يلي:

[1]- بوتيارة عنتر، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، 2017، ص 19.

الناتج المحلي الإجمالي= الإنفاق الاستهلاكي+ الإنفاق الاستثماري+ الإنفاق الحكومي+ إنفاق العالم الخارجي.

$$PIB = C + I + G + X\text{-}M$$

4- صعوبات قياس النشاط الاقتصادي:

إن الحصول على قيمة حقيقية وممثلة للناتج الداخلي الخام أمر في غاية الأهمية، لأنه من خلالها يتم الحكم على مستوى الأداء الوطني والنشاط الاقتصادي للمجتمع. وبالرغم من أن قياس الناتج الداخلي الخام واضح من حيث العناصر المكونة له إلا أن هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي تعترض عملية قياس النشاط الاقتصادي من أهمها:

- نقص وعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى التصريح ببيانات مشوهة بقصد (من أجل الاستفادة من الإعفاءات والإعانات أو للتهرب الضريبي) أو من دون قصد نظرا لعدم استعمال وسائل تقدير حديثة.

- استبعاد بعض النشاطات الاقتصادية لعدم القدرة على قياسها كالخدمات الشخصية المجانية (خدمات ربات البيوت، إصلاح الرجل لسيارته...الخ) والإنتاج العائلي لمخصص للاستهلاك العائلي. مما يؤدي إلى الحصول على أرقام للناتج أقل من الحقيقية.

- إدراج بيانات بعض الأنشطة رغم عدم توفر بيانات خاصة بها مثل: ريع المنازل التي يقطنها أصحابها، وبعض الخدمات الحكومية المجانية كالدفاع والأمن والتي تتميز نفقاتها بنوع من السرية.

- مشكلة المدفوعات التحويلية (وهي جميع المبالغ التي يحصل عليها الأفراد بدون مقابل مثل الإعانات والمنح...الخ). وهذه المدفوعات يجب استثنائها من حسابات الناتج الداخلي الخام، لأن الأفراد حصلوا عليها دون مساهمة في الناتج الجاري.

- صعوبة حساب قيمة السلع القديمة التي تستعمل لعدة سنوات، إذ يجب إدراجها ضمن حسابات الناتج الداخلي بقدر قيمة الاستخدام في السنوات التي تستعمل فيها.

- استثناء عمليات بيع وشراء الأوراق المالية قديمة الإصدار، وكذا إعادة بيع السلع الرأسمالية المستعملة كالآلات والمعدات والمباني، لكونها عمليات لا تعدو أن تكون مجرد تحويل لأصول موجودة فعلا وليس إيجاد أصول جديدة.[1]

[1]- إبراهيم سليمان قطف ونزار سعد الدين العيسى، **الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 43.

– مشكلة التقلبات في مستوى الأسعار من فترة إلى أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى التباين في تقديرات الناتج المحلي.

– مشكلة اختلاف قيم العملات الوطنية بين الدول ووجود أكثر من سعر للعملة الوطنية (رسمي وحقيقي) في بعض الدول، مما يجعل المقارنة بين الدخول الوطنية للدول غير دقيقة.

– صعوبات تقدير نشاطات السوق الموازية (الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية)، وما تمثله من خسائر للاقتصاد الوطني الرسمي.

ثالثا: الحسابات الوطنية الأخرى المستعملة في تحليل النشاط الاقتصادي:

بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي(*PIB*) والناتج الوطني الإجمالي(*PNB*) اللذين تطرقنا لهما سابقا، هناك بعض المفاهيم الأخرى التي تدخل في الحسابات الوطنية

1- الناتج الوطني الصافي بسعر السوق(*PNN.m*): إن الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق لا يصل بأكمله إلى أصحاب عناصر الإنتاج حيث يخصص جزء منه لتعويض ما اهتلك في العملية الإنتاجية وهذا للمحافظة على الطاقة الإنتاجية في المجتمع. وبالتالي يصبح الناتج الوطني الصافي بسعر السوق هو عبارة عن الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق مطروحا منه مخصصات اهتلاك رأس المال الثابت(*Am*).

$$PNN.m = PNB.m - Am$$

2- الناتج المحلي الصافي بسعر السوق(*PIN.m*): كذلك فان الناتج المحلي الإجمالي لا يصل بأكمله إلى أصحاب عناصر الإنتاج المساهمين في تحقيقه، حيث يخصص جزء منه لتعويض النقص الذي يحدث في الأصول الرأسمالية وذلك حفاظا على الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد المحلي، وعليه:

الناتج المحلي الصافي بسعر السوق= الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق – مخصصات اهتلاك رأس المال الثابت.

$$PIN.m = PIB.m - Am$$

3- الناتج الوطني الصافي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج(*PNN.f*): هناك أيضا بعض القيم السوقية التي لا تمثل دخولا لعناصر الإنتاج، لذا لابد من استبعادها ومثال ذلك الضرائب غير المباشرة التي تدفعها المؤسسات لكنها لا تتحملها حيث تحولها للمستهلك الذي يتحملها عن طريق السعر. وفي نفس الوقت تقدم الحكومة أو العالم الخارجي إعانات للمؤسسات كدعم لتكلفة الإنتاج وهذه الأخيرة يجب إضافتها عند حساب الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة. وعليه:

الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة = الناتج الوطني الصافي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة +إعانات الإنتاج والاستغلال

$$PNN._f = PNN.m - T_{XI} + TR_P$$

ملاحظة: يسمى الفرق بين الضرائب غير المباشرة وإعانات الإنتاج بصافي الضريبة غير المباشرة.

صافي الضريبة غير المباشرة = الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج(تحويلات إلى قطاع الأعمال).

وعليه يمكن القول أن الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة يساوي الناتج الوطني الصافي بسعر السوق مطروحا منه صافي الضريبة غير المباشرة.

كما يمكننا إيجاد الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج كما يلي:

الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة = الناتج المحلي الصافي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة +إعانات الإنتاج والاستغلال

$$PIN._f = PIN.m - T_{XI} + TR_P$$

وكقاعدة : يمكن الانتقال من الحسابات الوطنية بسعر السوق إلى الحسابات الوطنية بسعر التكلفة وذلك بطرح الضرائب غير المباشرة وإضافة إعانات الإنتاج وعليه:

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة +إعانات الإنتاج والاستغلال.

$$PIB.f = PIB.m - TXI + TRP$$

الناتج الوطني الإجمالي بسعر التكلفة = الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة +إعانات الإنتاج والاستغلال.

$$PNB._f = PNB.m - T_{XI} + TR_P$$

4– الدخل الوطني(الدخل المكتسب)*RN*: هو الدخل المكتسب من قبل أصحاب عناصر الإنتاج الوطنية نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية، بمعنى هو الدخول المدفوعة أو الموزعة فعلا على عوامل الإنتاج الوطنية المساهمة في العملية الإنتاجية.[1]

الدخل الوطني = مجموع الأجور + مجموع الريع+ مجموع الفوائد+ مجموع الأرباح + صافي عوائد الملكية.

$$R.N = \sum W + \sum R + \sum i + \sum \pi + \Delta RR''$$

[1]– شعيب بونوة و زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 52.

هناك طريقة ثانية لحساب الدخل الوطني، الذي يمثل تكلفة عناصر الإنتاج وبالتالي نجد أن الدخل الوطني ما هو إلا الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة لأن القيمة النقدية للناتج الوطني الإجمالي المتحصل عليها لا تصل بأكملها كدخول للقطاع العائلي وذلك للأسباب التالية:

- ضرورة دفع مخصصات اهتلاك رأس المال الثابت والتي لا تدفع كدخول لعناصر الإنتاج.

- هناك أعباء أخرى كالضرائب غير المباشرة والتي تمثل دخولا لعناصر الإنتاج.

-كما أن بعض المؤسسات تحصل على إعانات لدعم العملية الإنتاجية والتي تمثل دخلا إضافيا لأصحاب عناصر الإنتاج. وعليه فان الدخل الوطني بهذه الطريقة هو نفسه الناتج الوطني الصافي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج أي:

الدخل الوطني = الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة = الناتج الوطن الصافي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة +إعانات الإنتاج والاستغلال.

$$R.N = PNN.f = PNN.m - T_{XI} + TR_P$$

5- الدخل الشخصي (الدخل المستلم) $R.P$: إن الدخل الوطني ليس الدخل الذي تستلمه العائلات، وإنما ستقتطع منه عدة عناصر لأسباب مختلفة كالتأمينات الاجتماعية (أقساط الضمان الاجتماعي)، والضرائب على دخل وأرباح الشركات، والأرباح غير الموزعة(المحتجزة). وهذه كلها تشكل اقتطاعات من الدخل الوطني لا يتسلمها قطاع العائلات. وفي نفس الوقت فان هذا القطاع يحصل على إعانات (تحويلات) من الحكومة أو العالم الخارجي أو من هيئات أو منظمات مختلفة، وهي إضافة للدخل الذي يتسلمه أفراد المجتمع.

فإذا أضفنا للدخل الوطني ما يحصل عليه أفراد المجتمع نتيجة التحويلات وطرحنا منه الاقتطاعات المفروضة عليه فإننا نحصل على ما يسمى الدخل الشخصي أو كما يسمى الدخل المستلم.

الدخل الشخصي = الدخل الوطني – (الأرباح غير الموزعة + ضرائب على دخل وأرباح الشركات + مساهمات الضمان الاجتماعي) + المدفوعات التحويلية للأفراد.

$$R.P = R.N - (\overline{\pi} + Tx\pi + TxSS) + TR_F$$

6- الدخل المتاح(الدخل التصرفي) $R.D$: كذلك فإن الدخل الشخصي لا يمثل ذلك الدخل الذي يمكن لأفراد المجتمع التصرف فيه بكل حرية سواء باستهلاكه أو ادخاره، ويرجع ذلك لوجود نوع آخر من الضرائب التي تفرض على الدخل والتي يجب دفعها وهي الضرائب المباشرة أو ضرائب الدخل، فإذا خضمنا هذه الضرائب من الدخل الشخصي نحصل على الدخل المتاح (التصرفي).

الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الدخل.

$$R.D = R.P - Txd$$

إن المستهلكين يوزعون دخلهم المتاح بين إنفاقهم الاستهلاكي ومدخراتهم وعليه:

الدخل المتاح = الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الادخار الشخصي الخاص.

$$R.D = C + S$$

حيث C: الاستهلاك الكلي الخاص، S: الادخار الكلي

ملخص لكيفية قياس النشاط الاقتصادي

مخطط يلخص كيفية الانتقال من الإنتاج الكلي إلى الدخل المتاح

الإنتاج الكلي

ـ الاستهلاك الوسيط

= مجموع القيم المضافة (القيمة المضافة الكلية)

+ صافي الضرائب غير المباشرة

(+ TVA الرسم على القيمة المضافة
+ DTI الحقوق والرسوم الجمركية
ـ إعانات الاستيراد (مثلا))

= الناتج الداخلي الخام PIB

+ إنتاج وسائل الإنتاج الوطنية المتواجدة بالخارج

ـ إنتاج وسائل الإنتاج الأجنبية العاملة بداخل التراب الوطني

= الناتج الوطني الإجمالي PNB

ـ مخصصات الاهتلاك

= الناتج الوطني الصافي بسعر السوق $PNN_{(m)}$

_ الضرائب والرسوم غير المباشرة

+ إعانات الاستغلال

= الناتج الوطني الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج PNN(f)

≡≡ الدخل الوطني

ـ الأرباح غير الموزعة

ـ الضرائب على الأرباح

ـ اقتطاعات الضمان الاجتماعي

+ المدفوعات التحويلية

= الدخل الشخصي

ـ الضرائب المباشرة على الدخل

= الدخل المتاح

رابعا: الناتج الإجمالي وتقلبات الأسعار.

1. الناتج الاسمي والناتج الحقيقي:

إن الناتج الإجمالي سواء المحلي أو الوطني معرض للتغير (الزيادة أو النقصان) من فترة إلى أخرى، وفي كثير من الأحيان لا تعبر الزيادة المحققة في الناتج الإجمالي عن تحسن في القدرات الإنتاجية، وبذلك تظهر هذه الزيادة في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار. لذلك يجب التأكيد على أن الناتج الإجمالي لا يمكنه أن يعطينا صورة دقيقة عن التقلبات الاقتصادية الجارية في الاقتصاد ما لم يتم الأخذ بعين الاعتبار تقلبات الأسعار.

فالزيادة الحاصلة في الناتج الإجمالي قد تكون حقيقية بمعنى زيادة في الكميات المنتجة مع بقاء الأسعار ثابتة، وقد تكون نقدية متمثلة في ارتفاع الأسعار دون الكميات، أو قد تجمع بين زيادتين في الإنتاج والأسعار بحيث تكون نسبة الزيادة في الإنتاج أكبر من الزيادة في الأسعار أو العكس.

وبما أن الزيادة في مستوى الأسعار تشوه التقييم الحقيقي للنشاط الاقتصادي، فإنه يتوجب علينا التمييز بين مفهومين للناتج هما: الناتج الاسمي والناتج الحقيقي.

1.1 الناتج الاسمي (الناتج النقدي): هو كمية السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة مقيمة بالأسعار الجارية أي الأسعار السائدة في سنة الإنتاج[1]، ويتم حسابه من خلال جمع حاصل ضرب الكميات المختلفة في أسعارها الجارية المقابلة.

$$PIB = Q_1 \times P_1 + Q_2 \times P_2 + \ldots\ldots + Q_n \times P_n = \sum Q_i \times P_i$$

1.2 الناتج الحقيقي: هو كمية السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة مقيمة بأسعار ثابتة أي أسعار سنة أخرى سابقة غير سنة الإنتاج تسمى سنة الأساس. أي بعد استبعاد تأثيرات الأسعار. وهو حاصل قسمة الناتج الاسمي على الرقم القياسي للأسعار.

$$\text{الناتج الحقيقي} = \frac{\text{الناتج الاسمي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} \times 100$$

2. مقياس التغير في المستوى العام للأسعار:

حتى يتسنى لنا معرفة النمو الحقيقي للمجمعات الاقتصادية يجب استبعاد اثر التغيرات السعرية ويكون ذلك عن طريق استخدام ما يعرف بـ الأرقام القياسية للأسعار.

[1]- نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 160.

1.2. مفهوم الأرقام القياسية للأسعار: يعرف الرقم القياسي بصفة عامة على أنه مؤشر إحصائي يستخدم في قياس التغير الذي يطرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية. فهو يستخدم مثلا لقياس التغير في أسعار السلع أو في حجم إنتاجها أو في كميات المبيعات منها...الخ. والرقم القياسي هو رقم نسبي أو ملخص لعدة أرقام نسبية ناتج عن قياس التغير في أي ظاهرة بالنسبة لأساس معين سواء أكان هذا الأساس فترة زمنية معينة أو مكان معين.

ويستخدم الاقتصاديون بشكل أكثر **الرقم القياسي الاستهلاكي للأسعار** في قياس المستوى العام للأسعار، هذا الرقم يعكس التغير المئوي في تكلفة مجموعة من السلع والخدمات المختارة لفترة زمنية معينة مقارنة بفترة زمنية أخرى، تسمى فترة الأولى بفترة **الأساس** وتسمى الفترة الجارية بفترة **المقارنة**.

ملاحظة: يعطى الرقم القياسي للأسعار في فترة الأساس قيمة تحكمية تساوي **100%**، أي يتم على أساسها المقارنة في الأسعار مع الفترات السابقة.

ويستخدم الاقتصاديون عدة صيغ للأرقام القياسية فيما يخص الأسعار أهمها:

2.2 الرقم القياسي البسيط ($I._P$): هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في سنة سابقة تسمى سنة الأساس.

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

$$I._p = \frac{\sum P_1}{\sum P_0} \times 100$$

ومن عيوب الرقم القياسي البسيط أنه لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لمختلف السلع والخدمات المعتبرة ضمن الرقم القياسي كما لا يأخذ بعين الاعتبار اختلاف السعر الناشئ عن اختلاف المقاييس والأوزان. ولاستدراك هذه العيوب ظهرت الأرقام القياسية المرجحة.

3.2 الرقم القياسي المرجح: ويتم حسابه بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية (سنة المقارنة) على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع والخدمات في سنة الأساس.

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{\text{مجموع(أسعار } x \text{ الأوزان الترجيحية)}_{\text{الجارية}}}{\text{مجموع(أسعار } x \text{ الأوزان الترجيحية)}_{\text{الأساس}}} \times 100$$

وتعني كلمة مرجح أن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الاعتبار، وتظهر أهمية السلع الاستهلاكية من خلال كمياتها المستهلكة. وعليه يتم ترجيح الأسعار بكميات كل سلعة.

وسنتناول الأرقام القياسية المرجحة بكميات سنة الأساس وهي تسمى الأرقام القياسية **لاسبير**(*Laspeyers*)، والأرقام القياسية المرجحة بكميات سنة المقارنة وهي تسمى الأرقام القياسية **باش**(*Pache*)، واخيرا الأرقام القياسية **فيشر**(*Fisher*).

1.3.2. الرقم القياسي لاسبير(*Laspeyers*): يستخدم هذا الرقم كميات سنة الأساس كأوزان مرجحة، وهو يعبر عن التغير في الأسعار كما لو بقيت الكميات المستهلكة في فترة الأساس هي نفسها في فترة المقارنة، وتكون صيغته كما يلي: نسبة مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة إلى مجموع قيم نفس كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس.

$$\text{الرقم القياسي الاستهلاكي المرجح بكميات سنة الأساس} = \frac{\text{مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة}}{\text{مجموع قيم نفس كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس}} \times 100$$

$$C.P._L = \frac{\sum Q0i \times P1i}{\sum Q0i \times P0i} \times 100$$

حيث: P_{0i} و Q_{0i} يمثلان على التوالي أسعار وكميات سنة الأساس. و P_{1i} يمثل أسعار سنة المقارنة.

2.3.2 الرقم القياسي باش (*Pache*): يستخدم هذا الرقم كميات سنة المقارنة كأوزان مرجحة، وهو يعبر عن التغير في الأسعار كما لو كانت الكميات المستهلكة في فترة المقارنة هي نفسها قد استهلكت في فترة الأساس، وتكون صيغته كما يلي: نسبة مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة إلى مجموع قيم نفس كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس.

$$\text{الرقم القياسي الاستهلاكي المرجح بكميات سنة المقارنة} = \frac{\text{مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة}}{\text{مجموع قيم نفس كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس}} \times 100$$

$$C.P._p = \frac{\sum Q1i \times P1i}{\sum Q1i \times P0i} \times 100$$

حيث: P_{1i} و Q_{1i} يمثلان على التوالي أسعار وكميات سنة المقارنة. و P_{0i} يمثل أسعار سنة الأساس.

3.3.2 الرقم القياسي الأمثل (*Fisher*): بعد استمرار الجدل حول فعالية الرقمين السابقين إلى غاية العقد الثاني من القرن العشرين، جاء *Irving Fisher* واقترح رقما قياسيا جديدا هو عبارة عن الوسط الهندسي لكل من الرقم القياسي بطريقة لاسبير وبطريقة باش، وتكون صيغته كما يلي:

$$C.P._F = \sqrt{C.P.L \times C.P.p} = (C.P._L \times C.P._p)^{1/2}$$

وكقاعدة عامة نقول:

- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من **100%** فهذا يعني أن الأسعار قد ارتفعت بمقدار الفارق من **100%**

- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أقل من **100%** فهذا يعني أن الأسعار قد انخفضت بمقدار الفارق من **100%**

- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي **100%** فهذا يعني أن الأسعار لم تتغير.

خامسا: سلسلة تمارين حول الفصل الثاني.

التمرين الأول: أجب باختصار على الأسئلة الآتية:

- ما هي الشروط التي يجب توفرها في السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج الوطني الإجمالي ؟
- حدد على ماذا يعتمد تقدير كل من الناتج الوطني و الدخل الوطني والإنفاق الوطني ؟
- ما الفرق بين الناتج الوطني الإجمالي و الناتج الوطني الصافي ؟
- ما هو الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي و الناتج الوطني الإجمالي ؟
- لماذا يكون من المهم جدا أن نميز بين الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي والناتج الوطني الإجمالي الاسمي ؟

التمرين الثاني: من خلال دراستك لحسابات الدخل الوطني، أجب على ما يلي:

- هل يمثل الناتج الوطني مقياسا كميا أم نوعيا ؟ اشرح ؟
- لماذا يلجأ الاقتصاديون إلى استخدام الأرقام القياسية للأسعار ؟
- ما هي أهمية مقياس الناتج الوطني الإجمالي؟ وما هي ميزته الأساسية ؟
- هل تدخل الصادرات ضمن الناتج الوطني الإجمالي ؟ و لماذا ؟
- ما هي أهم الانتقادات التي يواجهها الناتج الوطني كمقياس للنشاط الاقتصادي للدول ؟

التمرين الثالث: لتكن لدينا المعلومات التالية عن اقتصاد بلد ما:

الناتج المحلي الإجمالي:**8000** وحدة نقدية، الاستثمار الإجمالي: **900** وحدة نقدية، الإنفاق الحكومي: **1300** وحدة نقدية، الاستثمار الصافي: **400** وحدة نقدية، الاستهلاك: **5000** وحدة نقدية، الضرائب غير المباشرة: **150** وحدة نقدية.

المطلوب: أحسب ما يلي:

- الناتج المحلي الصافي
- إنفاق العالم الخارجي؟
- الدخل المحلي

التمرين الرابع: لتكن لدينا المعطيات التالية عن اقتصاد بلد ما خلال عام 2013 (الوحدة: مليون وحدة نقدية):

الناتج الوطني الإجمالي	**1400**	**صافي الصادرات**	**40**
الاستثمار الإجمالي	**380**	**الدخل المتاح**	**900**
الضرائب المباشرة	**60**	**الضرائب على أرباح الشركات**	*203*
الادخار الشخصي	**210**	**اهتلاك رأس المال الثابت**	**80**
إعانات الاستغلال	**60**	**ضرائب غير مباشرة**	**100**
الإنفاق الاستهلاكي	**600**	**الواردات**	**60**

المطلوب: حساب كل من:

1- الإنفاق الحكومي.

2- الناتج الوطني الصافي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج.

3- الدخل الشخصي.

4- الفوائد المدفوعة بواسطة المستهلكين.

التمرين الخامس: في دولة تقوم على إنتاج سلعة واحدة فقط، جاءت بيانات النشاط الاقتصادي على النحو التالي: (الوحدة: مليون دينار).

كمية الإنتاج (مليون وحدة)	10	أرباح غير موزعة	100	الواردات	200
سعر الوحدة (دينار)	240	إعانات حكومية للإنتاج	60	الصادرات	240
إنفاق العائلات	400	الضرائب على الأرباح	40	الفائدة	140
إجمالي الاستثمارات	360	أرباح موزعة	160	الريع والإيجار	180
الأجور والمرتبات	340	اهتلاك رأس المال	40	دخل الملاك	180
ضرائب غير مباشرة	80	الإنفاق الحكومي	400		

المطلوب: حساب الناتج الداخلي الخام: **1**-بطريقة الإنتاج **2**- بطريقة الإنفاق **3**- بطريقة الدخل

التمرين السادس: لتكن لدينا بيانات حول أسعار ثلاث سلع والكميات المباعة من كل سلعة.

السلع	الفترة الأولى		الفترة الثانية	
	السعر P_0	الكمية Q_0	السعر P_1	الكمية Q_1
السلعة الأولى	60	10000	55	15000
السلعة الثانية	80	40000	90	35000
السلعة الثالثة	45	60000	60	55000

المطلوب:

- أحسب الرقم القياسي للأسعار للاسبير(*Laspeyres*) المؤشر العام للأسعار ؟
- أحسب الرقم القياسي للأسعار لباش *paache* ؟
- أحسب الناتج الاسمي(الجاري) لكل فترة، ثم احسب الناتج الحقيقي للفترة الثانية ؟

الفصل الثالث

التوازن الاقتصادي الكلي وفق النموذج الكلاسيكي

تمهيد:

يعتبر مصطلح النموذج الاقتصادي الكلي الكلاسيكي حديث النشأة نسبيا، حيث يعود الفضل في استعماله أول مرة للاقتصادي جون مينارد كينز بدءا من الثلاثينيات من القرن العشرين. ففي كتابه الشهير"النظرية العامة للتشغيل، الفائدة والنقود" جمع كينز في مصطلح "النموذج الكلاسيكي" كافة الأعمال والأفكار الاقتصادية المسقطة على الاقتصاد الكلي والتي بزغت بداية من القرن الثامن عشر.[1] ويعتبر هذا النموذج هو نتاج أفكار ومساهمات كبار الاقتصاديين المنتمين إلى التيارين الكلاسيكي والنيوكلاسيكي ومن أبرزهم: آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، ليون والراس، ألفرد مارشال وآرثر بيقو.

أولا: مدخل للتحليل الاقتصادي الكلي في النموذج الكلاسيكي.

يشير النموذج الكلاسيكي إلى نظام التحليل الاقتصادي الذي نشأ في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ ظهور العالم الاقتصادي دافيد ريكاردو وحتى الثلاثينات من القرن العشرين، ولا يشير هذا النموذج إلى نظرية متكاملة بالمعنى الدقيق، لأنه، وبالرغم من وجود أفكار كثيرة ومتفرقة كما سبق ذكره في كتابات الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك تتعلق بالمستوى التوازني للناتج الكلي وحجم التوظف، إلا أن أيا منهم لم يوضح العوامل الأساسية التي تحدد هذه المتغيرات. وبالتالي لم تظهر لأي منهم نظرية متكاملة في التحليل الاقتصادي الكلي.

ولهذا السبب فان الحديث عن النظريات الاقتصادية الكلية للاقتصاديين الكلاسيك هو أمر غير دقيق من الناحية التاريخية، ومع هذا فمن المفيد من الناحية التحليلية مناقشة هذه النظريات وتوضيحها، لأن ذلك يساعدنا على فهم النظريات المعاصرة التي جاءت بعد الكلاسيك، وقد قام الاقتصاديون المعاصرون بالكثير من الجهود لربط الآراء الكلاسيكية في كيان واحد لإعطاء تفسير منطقي للكيفية التي يتحدد بها مستوى الدخل والتوظيف طبقا للنظرية الكلاسيكية.

I- أسس وافتراضات النموذج الكلاسيكي.

إن النموذج الكلاسيكي مبني على مجموعة من المبادئ والافتراضات التي تشكل أساس النظرية الكلاسيكية في التوازن الكلي، وأهمها:

[1]- محمد بوخاري، **الاقتصاد الكلي المعمق**، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 37.

– الاقتصاد دائما في حالة توازن التشغيل التام: بمعنى التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج، وبالتالي عدم وجود بطالة إجبارية.

– الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك حسب المبدأ الأساسي لسميث "دعه يعمل دعه يمر".

– الرشادة الاقتصادية ومبدأ اليقين: بمعنى أن كل الأعوان الاقتصادية تتصرف وفق الرشادة الاقتصادية واليقين وذلك من خلال الدراية المسبقة بأوضاع السوق.

– توفر شروط المنافسة الحرة الكاملة في أسواق السلع والخدمات النهائية وخدمات عناصر الإنتاج، مما يعني عدم قدرة بائعي هذه السلع والخدمات في السيطرة على الأسعار، فالبائعون والمشترون متلقون للأسعار ولا يستطيعون التأثير عليها، بل أن تفاعلات قوى السوق (العرض والطلب) هي التي تحدد الأسعار والأجور.

– قانون المنافذ: يسمى كذلك بقانون "ساي" نسبة للعالم الفرنسي جون باتيست ساي، والذي ينص على أن العرض يخلق دوما الطلب المساوي له، وبالتالي الاقتصاد لا يعرف أبدا فائضا في الإنتاج. وبالتالي يكون العرض الكلي هو أساس التحليل الاقتصادي الكلي والطلب الكلي يتجه دائما لمساواة العرض الكلي.

– التوازن الآني للأسواق وفكرة اليد الخفية: أو ما يعرف بفكرة التوازن التلقائي للأسواق حيث تكون الأسواق متوازنة وإن حدث هناك اختلال فإن قوى السوق التي تسمى اليد الخفية والمتمثلة في قوى العرض والطلب والأسعار، كفيلة بإرجاع الأوضاع إلى حالتها الطبيعية والمتمثلة في وضعية التوازن عند التشغيل التام.

– الفترة القصيرة: بمعنى التحليل في الفترة القصيرة الأجل(النموذج الكلاسيكي نموذج قصير الأجل).

– حيادية النقود: يعتبر الكلاسيك أن النقود حيادية أي أنها لا تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية بل تمس فقط المستوى العام للأسعار، هذا يعني أن الطلب على النقود ينحصر فقط في استعمالها كوسيط للمبادلات لا غير.

– المرونة الكاملة للأسعار: يقوم الفكر الكلاسيكي على فرضية المرونة الكاملة للأسعار، حيث يعتقدون أن كل الأسعار بما فيها الأجور(سعر العمل) هي قابلة للزيادة أو النقصان، وهذه المرونة هي التي تصحح الاختلال وتحقق التوازنات.

– قانون تناقص الغلة: يعتمد التحليل الكلاسيكي على فكرة قانون الغلة المتناقصة لعناصر الإنتاج، بمعنى تناقص إنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج كلما وظفنا وحدات إضافية من هذا العنصر في ظل ثبات عناصر الإنتاج الأخرى.

II- منهجية التحليل في النموذج الكلاسيكي.

إن التحليل في النموذج الكلاسيكي مبني على منهجية خاصة والتي تعتمد على قانون "ليون والراس"[1] وفكرة الازدواجية الاقتصادية (حقيقي/نقدي).

1- قانون والراس:

ينص هذا القانون على ارتباط الأسواق بين بعضها البعض، فيستحيل عدم توازن سوق إذا كانت الأسواق الأخرى في حالة توازن. إسقاطا على الأسواق الأربع، هذا يعني أنه إذا كانت أسواق العمل والسلع والخدمات والنقود في حالة توازن فحتما ستكون سوق رؤوس الأموال في حالة توازن.

هذا القانون يسمح لنا بتضييق دراسة النموذج الكلاسيكي إلى ثلاث أسواق، فالسوق الرابعة ستكون حتما متوازنة في حالة توازن الأسواق الثلاثة الأولى. لهذا السبب سنبحث عن التوازن في أسواق العمل، السلع والخدمات والنقود.

2- ثنائية التحليل (الازدواجية:حقيقي/نقدي):

بما أن حيادية النقود هي مسلمة في النموذج الكلاسيكي، فسيكون هناك توازنان: توازن حقيقي يتحدد بالوحدات الحقيقية وتوازن نقدي للحصول على المتغيرات النقدية، وتتجلى هذه الازدواجية في التعامل مع التوازنات في الأسواق المختلفة.فالقيم الحقيقية تستخلص من سوقي العمل والسلع والخدمات. والتي تسمح لنا بمعرفة الكميات التوازنية للتشغيل والادخار والاستثمار والاستهلاك. أما توازن سوق النقود فيحدد لنا المستوى العام للأسعار التوازني. وبعد تحديد كل القيم الحقيقية التوازنية والمستوى العام للأسعار التوازني، يمكن حساب القيم الاسمية لكل المتغيرات الحقيقية.[2]

ثانيا: توازن القطاع الحقيقي في النموذج الكلاسيكي.

يتحقق التوازن العام حسب النموذج الكلاسيكي على مرحلتين، الأولى ويتم فيها توازن القطاع الحقيقي فقط، أما المرحلة الثانية فيتم ضم القطاع الحقيقي إلى القطاع النقدي.

[1]– **Léon walras** (1834-1910), est un économiste français.

[2]– محمد بوخاري، **الاقتصاد الكلي المعمق**، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره 2014، ص 42.

إن النموذج الكلاسيكي الذي يبحث في تحديد مستوى التوازن الاقتصادي الكلي مشتق من النظرية الاقتصادية الجزئية وبالضبط من تحليل الأسواق[1]، ويهتم هذا التحليل بسوق العمل وسوق السلع والخدمات، ويتحدد كل من مستوى الإنتاج ومستوى الاستخدام حسب الكلاسيك بتفاعل الطلب على عناصر الإنتاج الذي يصدر عن المنتجين وفق مبدأ تعظيم الربح، وعرض هذه العناصر من طرف العائلات وذلك وفق مبدأ تعظيم المنفعة (تعظيم الدخل). وباستقلال عن ذلك يتحدد مستوى الأسعار العام التوازني في سوق النقود.

هكذا سندرس على التوالي: توازن سوق العمل، ثم توازن سوق السلع والخدمات وهذا في القطاع الحقيقي، ثم توازن سوق النقود في القطاع النقدي. ثم في المرحلة الأخيرة نجمع كل عناصر النموذج ونبين كيف تتم عملية التوازن الكلي.

I- توازن سوق العمل وحجم الإنتاج.

يتحقق التوازن عند الكلاسيك عن طريق العرض الكلي(القطاع الحقيقي) والطلب الكلي(القطاع النقدي)، ويتمثل جانب العرض حتمية التوازن بين الإنتاج والاستهلاك حيث يقوم قانون"ساي" على فكرة جوهرية وهي أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، وبالتالي لا يمكن أن توجد في المجتمع طاقات عاطلة لأن الاقتصاد يكون دائما في حالة توازن الاستخدام التام مهما كان مستوى السعر وبالتالي يتحقق التوازن بشكل مستمر في الاقتصاد. ومن هنا يكون منحى العرض الكلي في النموذج الكلاسيكي على شكل خط عمودي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-01): منحى العرض الكلي حسب النموذج الكلاسيكي

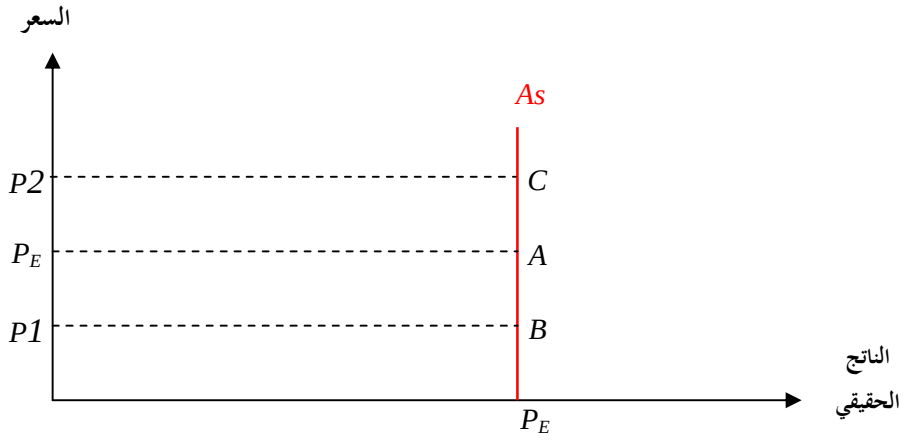

المصدر: عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)**، مرجع سبق ذكره، 1994، ص 40.

[1]- محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 90.

نلاحظ أن منحى العرض الكلي يأخذ شكل خط عمودي، مشيرا إلى استقرار الإنتاج عند مستوى العمالة الكاملة معنى هذا أن الإنتاج يرتفع إلى أن يصل إلى مستوى العمالة الكاملة ثم يتوقف. والتغيرات في الأسعار سواء بالزيادة أو النقصان تؤدي إلى الانتقال من وضع إلى آخر على طول المنحنى (الخط العمودي) دون تغيير الإنتاج. وذلك لأن الكلاسيك يعتمدون على الأسعار النسبية وليس على الأسعار المطلقة، حيث أن التغير في السعر من Pe إلى $P2$ يشمل أسعار السلع وأيضا أسعار عوامل الإنتاج.

1- دالة الإنتاج الكلية:

إن النموذج الكلاسيكي في تحليله للتوازن الاقتصادي الكلي ينطلق من دالة الإنتاج الكلية. ولهذا درسوا دالة الإنتاج وعلاقتها بعناصر الإنتاج.

تعبر دالة الإنتاج عن العلاقة المبسطة التقنية التي تربط بين حجم الإنتاج الحقيقي وعوامل الإنتاج المستخدمة في تحقيق هذا الإنتاج وعلى رأسها العنصرين الأساسيين: العمل ورأس المال، رغم اعتراف الاقتصاديين بمتغيرات عديدة أهمها حجم التكنولوجيا، العادات،...الخ، والتي يستثنونها عن طريق العبارة"مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة"، وهكذا يمكن كتابة دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y= F (L ,K)$$

حيث Y: حجم الإنتاج الكلي.

L: عنصر العمل.

K: عنصر رأس المال.

وباعتبار أن الكلاسيك عالجوا الموضوع في إطار فرضية الفترة القصيرة التي يترتب عنها أن عنصر رأس المال سيصبح ثابتا في حين عنصر العمل يبقى متغيرا، فتصبح دالة الإنتاج دالة لمتغير واحد هو عنصر العمل(مع ملاحظة أنه من الناحية المنطقية ليس هناك أي مشكلة في اعتبار عنصر رأس المال متغيرا وعنصر العمل ثابتا، ولقد اعتمد الكلاسيك الحالة الأولى نظرا لكونهم يدرسون سوق العمل).

وعليه فان حجم الإنتاج الكلي يتحدد في الفترة القصيرة الأجل بعنصر العمل فقط وبالتالي تصبح دالة الإنتاج السابقة على الشكل التالي:

$$Y= F (L)$$

بالنسبة للتحليل الكلاسيكي هناك علاقة طردية بين مدخلات عنصر العمل والإنتاج الكلي في الفترة القصيرة، حيث يزيد الإنتاج الكلي بزيادة عنصر العمل، وهذا نفسره رياضيا:

$$Y' = \frac{\partial Y}{\partial L} > 0$$

ونقول أن إنتاجية عنصر العمل في الفترة القصيرة موجبة ولكنها متناقصة، بمعنى أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص كلما وظفنا عنصر عمل جديد وهذا يفسر رياضيا بكون المشتقة الثانية لدالة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل سالبة: $Y'' = \frac{d^2 Y}{d^2 L} < 0$

ويكون شكل دالة الإنتاج ما يلي:

الشكل رقم (03-02): منحى دالة الإنتاج الكلي حسب النموذج الكلاسيكي

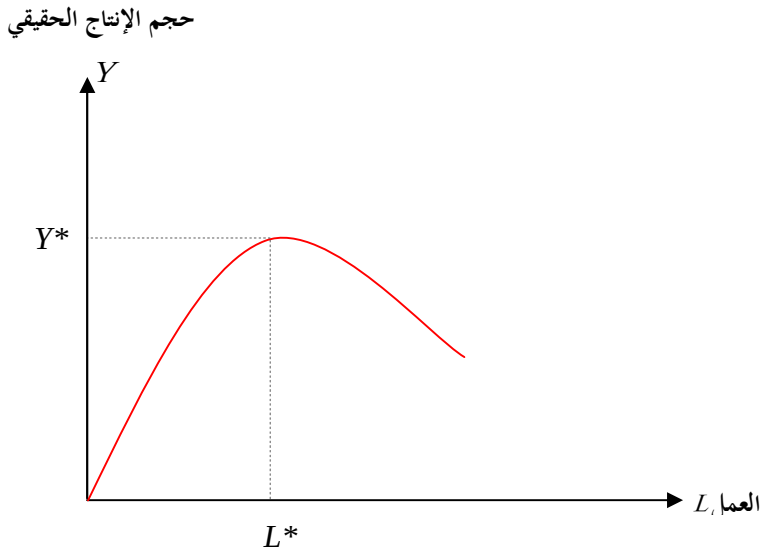

المصدر: محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 92.

ويمكن تفسير الشكل أعلاه بأن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدلات متناقصة كل ما وظفنا وحدات عمل جديدة، بسبب قانون تناقص الغلة في ظل ثبات عناصر الإنتاج الأخرى وتواجدنا في الفترة القصيرة، ثم يصل إلى الذروة وهي مستوى الإنتاج الأعظم التي تكون عندها إنتاجية أخر عامل معدومة، وبعد بلوغ قيمة الإنتاج القصوى يبدأ الإنتاج في التناقص كلما وظفنا يد عامة إضافية لأنها غير مجدية(تكلفتها أكبر من قيمة إنتاجيتها).

وبما أن حجم العمل الأمثل هو الذي يحدد حجم الإنتاج الأمثل، فلابد من البحث أولا عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العمالة المستخدمة في فترة ما.

2- تحليل سوق العمل:

يهدف تحليل سوق العمل إلى تحديد حجم العمل المستخدم (مستوى التشغيل التوازني) ومستوى الأجور الحقيقية التوازنية. ويتحدد كل هذا في سوق العمل من خلال تفاعل عرض العمل والطلب عليه.

1.2. الطلب على العمل:

يصدر طلب العمل عن المنتجين (المؤسسات، أرباب العمل)، وهو يرتبط عكسيا بمعدل الأجر الحقيقي، بمعنى أن أصحاب المؤسسات لا يطلبون عمالا جدد إلا في ظل انخفاض الأجور الحقيقية. ويعني معدل الأجر الحقيقي نسبة الأجر الاسمي إلى المستوى العام للأسعار وهو يعبر عن القوة الشرائية للأجر الاسمي. هكذا فإذا رمزنا إلى الأجر الاسمي بالرمز(w) والى مستوى الأسعار العام بالرمز (p) والى الأجر الحقيقي بالرمز(W)، فان هذا الأخير يتحدد كما يلي: $W = \frac{w}{p}$

ورياضيا يكون الطلب على العمل هو دالة متناقصة في الأجر الحقيقي كما يلي:

$$L^d = F\left(\frac{w}{p}\right).$$

حيث: $L^{d'} = \frac{dL^d}{d\frac{w}{p}} < 0$

وهذا يؤكد وجود علاقة عكسية بين الطلب على العمل ومعدل الأجر الحقيقي(ميل دالة الطلب سالب)ن ويمكن تمثيلها بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (03-03): منحنى دالة الطلب على العمل حسب النموذج الكلاسيكي للتوازن.

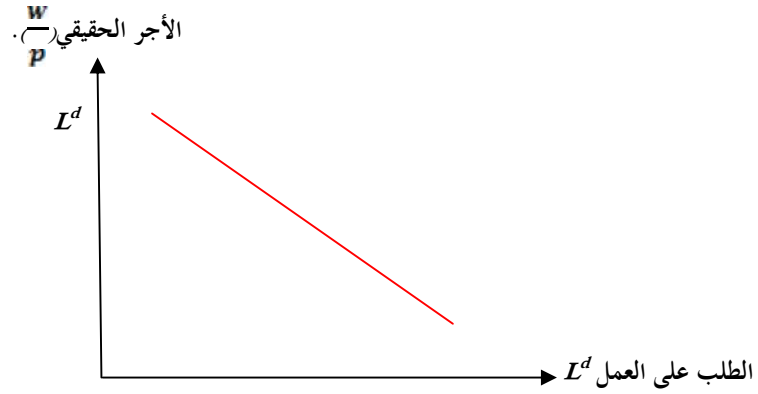

المصدر: شعيب بونوة و زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 164.

نلاحظ أن منحنى الطلب على العمل يشبه منحنى الطلب على أي سلعة، وهو يعبر عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من العمل(L^d) وسعرها (معدل الأجر الحقيقي). ويعتمد الاستدلال الكلاسيكي هنا على السلوك العقلاني للمنتج الفرد في سوق تسودها المنافسة الحرة الكاملة، والمرتكز على قاعدة تعظيم الربح الذي يتحقق عند حجم الإنتاج الذي تكون فيه التكلفة الحدية مساوية للإيراد الحدي($MC=MR$). وبما أن العمل هو المتغير الوحيد، بالتالي تصبح التكلفة الحدية تساوي الأجر النقدي

($MC=w$)، أما الإيراد الحدي فيساوي قيمة الإنتاجية الحدية للعمل($MR= MPL \times P$) وعليه تكون العلاقة:

$$MC=MR$$
$$MPL \times P = w$$
$$MPL= (\frac{w}{p})$$

حيث: MPL الإنتاجية الحدية للعمل، P: السعر، w: الأجر الاسمي، $(\frac{w}{p})$: الأجر الحقيقي.

وبالتالي تصبح العلاقة الأخيرة هي شرط تعظيم الربح لمنتج ما[1]. وإذا عمم الاستدلال الجزئي على الاقتصاد ككل.فإن شرط التوازن يكون كالتالي: الإنتاجية الحدي للعمل تساوي معدل الأجر الحقيقي:

$$MPL= (\frac{w}{p})$$

هذه العلاقة تعكس لنا معادلة الطلب على العمل حيث أن المنتجين يتوقفون يستمرون في توظيف العمال (طلب العمل) إلى أن يصبح الأجر الحقيقي المدفوع لأخر عامل مساويا للإنتاج الحدي له. وبما أن الإنتاجية الحدية الحقيقية للعمل متناقصة في ظل الفترة القصيرة، فإن أية زيادة في الطلب على العمل تستلزم انخفاضا في معدل الأجر الحقيقي، وهذا في ظل احترام قاعدة تعظيم الربح. ويمكن اشتقاق دالة الطلب على العمل من الإنتاجية الحدية للعمل. وبالضبط فان منحى الطلب على العمل ما هو إلا منحنى الإنتاجية الحدية للعمل.

2.2. عرض العمل:

يصدر عرض العمل عن العمال (أو العائلات) وهو يرتبط ايجابيا بمعدل الأجر الحقيقي، وهكذا تكون دالة عرض العمل عند الكلاسيك كما يلي:

$$L^s = f(\frac{w}{p}).$$

والعلاقة بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقي طردية وهذا معناه أن المشتقة الأولى لدالة عرض العمل بالنسبة للأجر الحقيقي موجبة:

$$L^{s'} = \frac{dL^d}{d_p^w} > 0$$

ويمكن تمثيل دالة عرض العمل بيانيا كما هو مبين في الشكل التالي:

[1]- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي(الاقتصاد الكلي)**، مرجع سبق ذكره 1994، ص 41.

الشكل رقم (03-04): منحنى دالة عرض العمل حسب النموذج الكلاسيكي للتوازن.

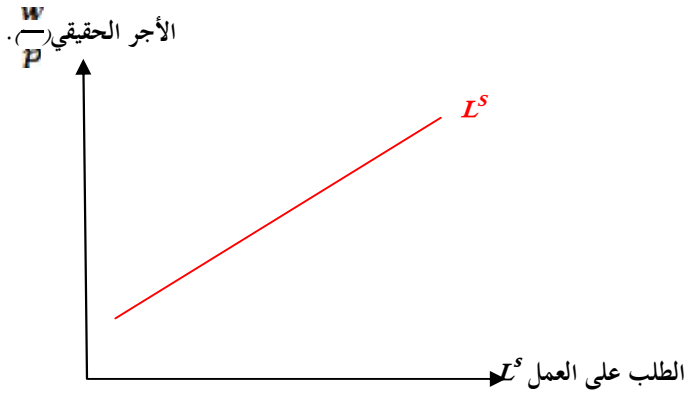

المصدر: عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 43.

نلاحظ أن منحنى عرض العمل يشبه منحنى عرض أي سلعة، وهو يعبر عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من العمل(L^S) وسعرها (معدل الأجر الحقيقي). ويعتمد الاستدلال الكلاسيكي هنا على فرضيتين هما:

- حسب الكلاسيك، العمال بحكم عقلانيتهم غير معرضين للخداع النقدي، لأنهم ببساطة يفترضون أن القوة الشرائية للدخل تظل ثابتة كون المستوى العام للأسعار يتحرك في نفس الوقت ونفس الاتجاه ونفس النسبة مع تحرك الأجر النقدي وهذا ما يجعل العامل عند الكلاسيك يحتفظ بنفس السلوك رغم تغير مستوى الأجر النقدي.

- عندما يعرض العمال خدماتهم فهم يبحثون عن تعظيم دخلهم في سوق تسودها المنافسة الحرة الكاملة، وهي فرضية تنبثق من قاعدة تعظيم المنفعة، فالعمال لا يتخلون عن وحدات الراحة إلا إذا تم تحفيزهم بوحدات إضافية من الأجر الحقيقي. وهذا كلما أُريد الحصول على مقدار أكبر من عنصر العمل، تطلب ذلك معدل اجر حقيقي أعلى وذلك لتعويض انخفاض رغبة العمال في العمل وانخفاض المنفعة الحدية لدخولهم من جهة، ومواجهة ارتفاع المنفعة الحدية للراحة من جهة أخرى.

3.2. التوازن في سوق العمل:

يتم توازن سوق العمل عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه ($L^s=L^d$)، ويتحدد في نفس الوقت معدل الأجر الحقيقي التوازني الذي يقبله العمال والمنتجين وحجم العمالة التوازني والذي يعبر عن ذلك المستوى من الاستخدام لليد العاملة التي ترضى بهذا الأجر الحقيقي التوازني. أما ما بقي من عمالة

فإنها تفضل عدم التضحية بالراحة مقابل هذا الأجر الحقيقي التوازني وبالتالي فهي بطالة اختيارية وليست إجبارية.

وبناء على فرضيات النموذج الكلاسيكي فإن هناك حل واحد للتوازن في سوق العمل تنعدم عنده البطالة. ويمكن تمثيل ذلك بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (03-05): التوازن في سوق العمل حسب النموذج الكلاسيكي.

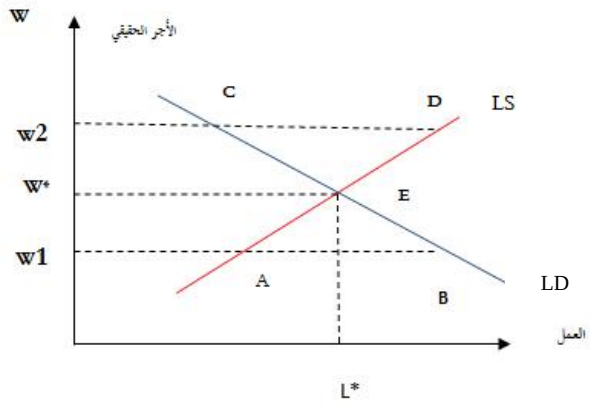

المصدر: عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 44.

يتحدد توازن سوق العمل عندما يتقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب عليه عند النقطة (E)، ويكون هذا التوازن توازن التشغيل التام (لا وجود للبطالة الإجبارية).

يقسم النموذج الكلاسيكي من خلال الشكل السابق عالم الشغل إلى ثلاث مستويات:

- وضع التوازن: عند النقطة (E) ويكون هذا التوازن توازن الاستخدام التام حيث لا وجود للبطالة. وهو الوضع السائد حسب فرضيات النموذج الكلاسيكي.

- عندما يكون الطلب على العمل أكبر من عرض العمل، أي أن سوق العمل يعاني من عجز في اليد العاملة (يقدر بالمسافة AB)، وهنا تتدخل آليات السوق المبنية على قابلية الأجر الحقيقي للتغير لتعيد سوق العمل لوضع التوازن المثالي.

- عندما يكون عرض العمل أكبر من الطلب عليه، وهذا يؤدي إلى خلق فائض في اليد العمل(المسافة CD) أي وجود بطالة، وهنا تتدخل كذلك آليات السوق(مرونة الأسعار بما فيها الأجور) لتعيد الاقتصاد بشكل تلقائي لوضع التوازن.

وهكذا إذا تم تحديد حجم العمل، فإن دالة الإنتاج تعطينا تلقائيا حجم الإنتاج الموافق لذلك، كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03-06): العلاقة بين سوق العمل و سوق الإنتاج حسب النموذج الكلاسيكي.

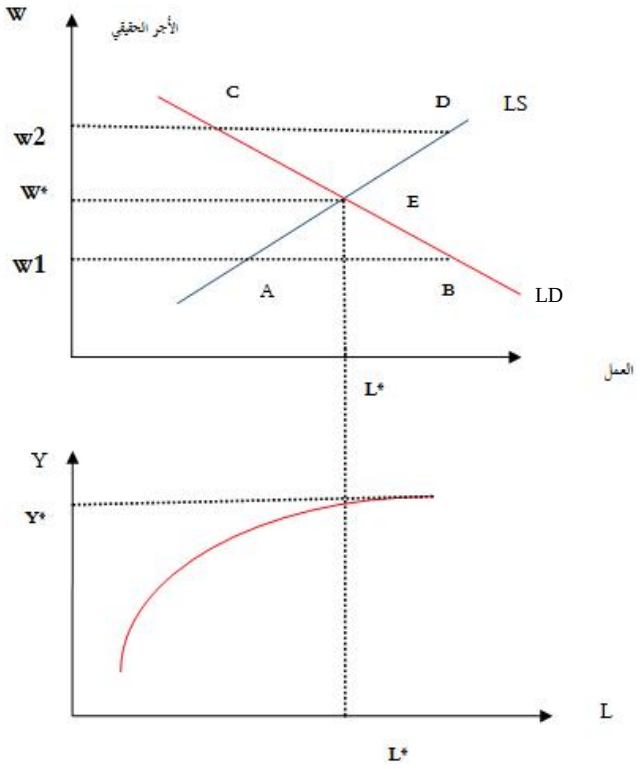

المصدر: محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصادي الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 76.

يلاحظ من الشكل أنه عندما يتحقق التوازن في سوق العمل(النقطة: E)، فان حجم الإنتاج التوازني(Y^*) يتحقق مباشرة. ونظرا للفرضيات السابقة يكون التوازن توازن الاستخدام التام، وبالتالي يكون حجم الإنتاج الكلي(Y^*) هو حجم الإنتاج عند الاستخدام التام.

ومما تجدر ملاحظته هو أن حجم العمل في التوازن، حسب النموذج الكلاسيكي، هو نفسه حجم الاستخدام التام (التشغيل الكامل لليد العاملة). كما أن معدل الأجر الحقيقي في التوازن هو نفسه معدل الأجر الحقيقي في حالة الاستخدام التام، وهذا معناه أن أي شخص يقدر ويرغب في العمل يمكنه الحصول على وظيفة عند معدل الأجر التوازني السائد، وأي شخص لا يرغب في العمل عند ذلك الأجر الحقيقي التوازني فهو عاطل عن العمل بمحض إرادته (بطالة إرادية) وذلك لسببين أساسيين:

- إذا بقي العمال بدون عمل عند مستوى التوازن، فهذا يرجع إلى أن معدل الأجر الحقيقي المحدد من قبلهم يكون اكبر من الإنتاجية الحدية للعمل ($w/p > MPL$)، وبذلك تكون البطالة اختيارية، حيث أنهم

إذا قبلوا بتخفيض أجورهم الاسمية فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض الأجور الحقيقية (في ظل ثبات مستوى الأسعار في الفترة القصيرة) وبالتالي تشجيع المنتجين على طلب يد عاملة أكثر.

– أن النظرية الكلاسيكية مبنية على فرضية المنافسة الحرة الكاملة، حيث تكون الأجور الاسمية مرنة نحو الانخفاض مما يؤدي إلى تحديد الأجور الحقيقية وفق حجم الاستخدام، وبذلك فإن كل بطالة توجد عند مستوى معين من الأجر الحقيقي التوازني هي بطالة إرادية.[1]

II- توازن سوق السلع والخدمات:

لقد رأينا سابقا أن النموذج الكلاسيكي في تحليله للتوازن الاقتصادي الكلي ينطلق من دالة الإنتاج الكلية والتي تعتمد في الفترة القصيرة على عنصر العمل. وبالتالي بمجرد تحديد حجم العمل الأمثل المستخدم نكون قد حددنا تلقائيا حجم الإنتاج الحقيقي الذي يطابق تماما حجم الدخل الكلي لأي اقتصاد. وطالما أن الدخل الكلي هو الذي يحدد الطلب الكلي على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية والرأسمالية، يبقى لنا أن نعرف ما إذا كان الطلب الكلي يكون دائما في المستوى الذي يستوعب العرض الكلي، أي الإنتاج الكلي لمختلف السلع والخدمات. بعبارة أخرى: هل الطلب الكلي يكون دائما كافيا لامتصاص كل العرض الكلي من السلع والخدمات المنتجة ؟

حسب الكلاسيك الجواب: نعم، ويستدلون على وجهة نظرهم بالعنصرين التاليين:

1- قانون المنافذ(قانون ساي *SAY*):

نسبة للمفكر الاقتصادي الفرنسي جون باتسيت ساي "*Jean-Baptiste Say*"[2]، و ينص هذا القانون على أن "كل عرض يخلق الطلب المساوي له"، بمعنى أن كل عملية إنتاج تؤدي إلى خلق دخل وهذا الدخل يتجه إلى التحول إلى طلب على إنتاج أخر(منفعة النقد المباشرة معدومة)، أي أن المنتجات تبادل بالمنتجات وما النقد إلا وسيط للتبادل.

وإذا اقتنعنا بفكرة المنتجات تبادل بالمنتجات، فسيكون الإنتاج هو الذي يفتح المنافذ (المجال لتصريف) لمنتجات أخرى حيث عندما ننتهي من إنتاج سلعة سيتولد عنها دخلا نقديا والذي هو ليس غاية في حد ذاته، بل سيفتح منفذا لغيرها من المنتجات أي سينفق على سلع وخدمات أخرى حاليا أو مستقبلا، فيصبح الطلب على السلع والخدمات النهائية يتجه دائما إلى مقابلة العرض وفق المنظور

[1]– PIERRE ALAIN MUET, **théories et modèles de la macroéconomie**, tome 01, l'équilibre de courte période, Ed, économisa, paris, 1994, p54-55.

[2]– **Jean-Baptiste Say:** (1767-1832), est le principal économiste classique français.

الكلاسيكي، لأن قيمة الإنتاج تطابق تماما المداخيل الموزعة على المتعاملين الاقتصاديين. وبما أن سلوك الأفراد العقلاني يهدف إلى تعظيم المنفعة فيتجهون إلى إنفاق كل دخلهم على السلع والخدمات النهائية في الحاضر أو المستقبل(الادخار) وبالتالي الاقتصاد لا يعرف أبدا فائضا في الإنتاج.

إن تحقيق التوازن حسب قانون "ساي" لا يعني أن كل الأسواق متوازنة، فقد يكون هناك نقص في الطلب على سلعة أو خدمة ما، كما قد يكون هناك نقص في عرض سلعة أو خدمة ما (اختلال في بعض الأسواق)، إلا انه حسب "ساي" لا يمكن أن توجد أزمة في الطلب على المستوى الكلي، أي لا يمكن أن تكون هناك أزمة في الإنتاج على المستوى الكلي.[1]

2- نظرية الاستثمار، الادخار ومعدل الفائدة:

ينطلق هذا الاستدلال من كون السلوك العقلاني للأفراد وحيادية النقود يؤدي إلى تحول كل النقد إلى طلب كلي على الإنتاج. ولكن السؤال الذي يطرح هنا هو: هل إذا قامت بعض الوحدات الاقتصادية بادخار جزء من دخلها بدلا من إنفاقه على السلع والخدمات، سيؤدي ذلك إلى نقص في الطلب الكلي بقيمة مساوية إلى قيمة الدخل المدخر ؟.

إن إجابة الكلاسيك على هذا السؤال كانت بالنفي، لأنه حسب رأيهم الادخار ما هو إلا شكل من أشكال الإنفاق المسبق، وسينفق على شراء السلع والخدمات الرأسمالية. وبتعبير أخر فان كل ادخر لا بد أن يتحول أليا إلى استثمار.

1.2. الادخار: حسب رأي الفكر الكلاسيكي، الادخار هو عدم استهلاك جزء من الدخل حاليا، ليس من أجل الاحتفاظ به في شكله النقدي، بل من أجل توظيفه والحصول على مردود، والعنصر الذي يشكل هذا المردود هو معدل الفائدة الحقيقي والموجب(i)، فالادخار إذن هو دالة لمعدل الفائدة. ولكن في اية علاقة؟

العلاقة بين عرض الادخار ومعدل الفائدة علاقة طردية، أي أن دالة الادخار هي دالة متزايدة لمعدل الفائدة، لأن الأفراد إذا قاموا بادخار جزء هام من دخلهم فسيؤدي ذلك إلى انخفاض الاستهلاك في الحاضر وارتفاعه في المستقبل، وبما أن الاستهلاك يخضع إلى قانون تناقص المنفعة الحدية والذي معناه أن المنفعة الحدية لكل وحدة استهلاك(الدينار مثلا) تم التنازل في الحاضر ترتفع في الوقت نفسه الذي تنخفض فيه المنفعة الحدية لكل وحدة استهلاك إضافية في المستقبل. وفي هذه الشروط، لا يمكن للمدخرين

[1]- شعيب بونوة و زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 169.

أن يزيدوا من حجم الادخار في إطار الدخل الجاري، إلا إذا ارتفع معدل الفائدة الحقيقي، لأن تلك هي الطريقة الوحيدة لتعويضهم عن الخسارة المتزايدة في كل وحدة استهلاك حالية تم التنازل عنها.[1]

إذا رمزنا إلى الادخار بالرمز S ومعدل الفائدة الحقيقي بالرمز i، فإن: $S = f(i)$

وإذا قبلنا بأن دالة الادخار هي دالة مستمرة وقابلة للاشتقاق، فإنه يكون لدينا الادخار الحدي سالب:

$$S' = f(i)' = \frac{dS}{di} > 0$$

ويمكن تمثيل دالة الادخار بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (03-07): منحنى دالة عرض الادخار حسب النموذج الكلاسيكي للتوازن.

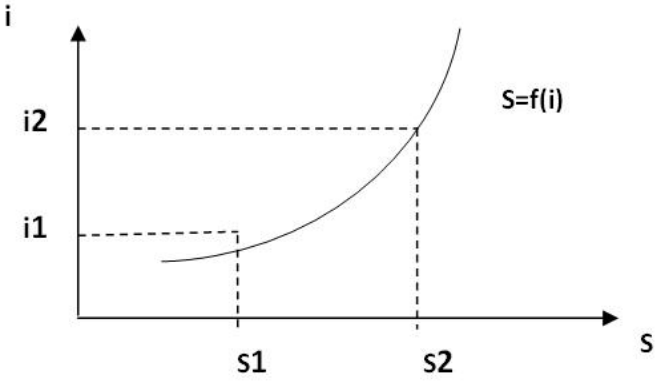

المصدر: أحمد فريد مصطفى، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 214.

نلاحظ في الأخير، وتأكيدا لما سبق ذكره، أن عرض الادخار ما هو إلا الطلب على الأصول ذات المردود. أي أن المدخرين يفضلون هذه الأصول التي تدر عليهم دخلا إضافيا بدل الاحتفاظ بالنقد السائل الذي لا يدر أي شيء.

2.2. الاستثمار: إذا كان الادخار حسب الكلاسيك هو عرض للموارد النقدية وفي نفس الوقت طلب على الأصول ذات المردود، فإن الاستثمار ما هو إلا طلب على هذه الموارد النقدية وفي نفس الوقت عرض للأصول ذات المردود. يصدر هذا الطلب عن المؤسسات الاقتصادية لتمويل بعض أنشطتها، فتقوم بإصدار أسهم وسندات تضعها تحت تصرف المدخرين. ومنه فالاستثمار هو دالة في الربحية المتوقعة من المشروعات من جهة وفي سعر الفائدة من جهة أخرى.

[1]- محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 113.

وبما أن هذه الربحية تصطدم بقانون تناقص الغلة (كل ما زاد الاستثمار نقصت الغلة) وما دام سعر الفائدة يقيس تكلفة رأس المال المستخدم لتمويل الاستثمار ، فهذا يعني أن المستثمرين لا يزيدون في استثماراتهم إلا إذا قبل المدخرون سعر فائدة أقل ، فكل زيادة في سعر الفائدة تؤثر على المردودية المنتظرة من المشاريع الاستثمارية. ونستنتج مما سبق أن الاستثمار دالة متناقصة في معدل الفائدة كما يلي:

$I= f(i)$ حيث: I حجم الاستثمار، و i معدل الفائدة الحقيقي.

وإذا قبلنا بأنها دالة مستمرة في معدل الفائدة وقابلة للاشتقاق، يكون المشتق الأول (الاستثمار الحدي)سالب

$$I' = f(i)' = dI/di < 0$$

أما شكلها البياني يكون كما يلي:

الشكل رقم (03-08): منحنى دالة الطلب على الاستثمار حسب النموذج الكلاسيكي للتوازن.

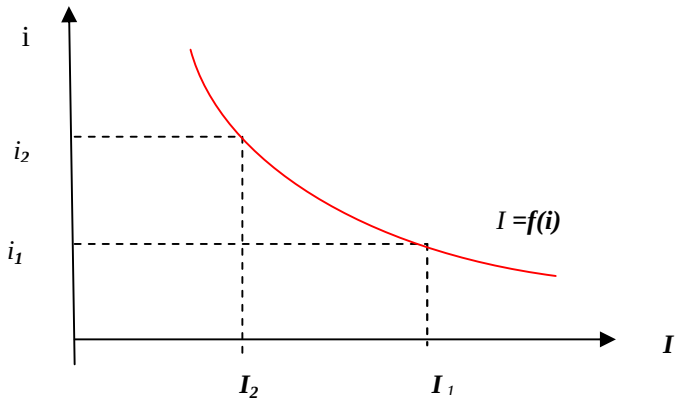

المصدر: أحمد فريد مصطفى، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 215.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الاستثمار هو دالة متناقصة في معدل الفائدة الحقيقي، حيث يزداد الاستثمار كلما انخفض معدل الفائدة والعكس صحيح. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديون يميزون بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، خاصة في فترات التضخم أو الكساد أي في فترات عدم استقرار الأسعار، إذ أن سعر الفائدة الاسمي هو ذلك المعدل الذي يدفعه المستثمرون عند اقتراض الأموال، بينما سعر الفائدة الحقيقي هو سعر الفائدة الاسمي مصحح من أثار التضخم.

3-توازن سوق السلع والخدمات(توازن سوق الأموال المعدة للقرض):

إن توازن سوق الأموال المعدة للقرض يكون بتعادل العرض الإجمالي(Y^s) مع الطلب الإجمالي(Y^d) مع الدخل الإجمالي، ويدرس الكلاسيك هذا التوازن من ناحيتين:

– من جانب العرض: نعلم أن الدخل في النموذج البسيط ينقسم إلى استعمالين أساسيين هما الادخار(S) والاستهلاك(C). وحسب التصور الكلاسيكي، يقوم الأفراد بتحديد الادخار وفق معدل الفائدة الحقيقي السائد في السوق، ثم يستهلكون ما تبقى من دخلهم، أي أن الادخار يسبق الاستهلاك حسب الكلاسيكي: $Y^S = S + C$

– من جانب الطلب: يتمثل الطلب السوقي عند الكلاسيك في الطلب على السلع الاستهلاكية(C) من جهة، والطلب على السلع الاستثمارية(I) من جهة أخرى: $Y^d = C + I$

وبما أن الادخار وفق هذا النموذج ما هو إلا شكل من أشكال الإنفاق، وهو الإنفاق على السلع والخدمات الإنتاجية، وعليه يحدث توازن سوق السلع والخدمات عند تساوي عرض الادخار مع الطلب على الاستثمار.

العرض الكلي: $Y^S = S + C$

الطلب الكلي: $Y^d = C + I$

شرط التوازن: $S = I$

إذن إذا كان الادخار هو إنقاص للطلب الحالي على السلع والخدمات الاستهلاكية، فالاستثمار ما هو إلا الطلب على السلع والخدمات الاستثمارية(الإنتاجية).

بيانيا يحدث التوازن في سوق السلع والخدمات عند نقطة تقاطع منحى دالة الادخار مع منحنى دالة الاستثمار، ويتحدد في نفس الوقت سعر الفائدة الحقيقي التوازني(i^*)، وآلية السوق تضمن بأن يكون الحل واحد ووحيد.

الشكل رقم (03-09): التوازن في سوق السلع والخدمات حسب النموذج الكلاسيكي.

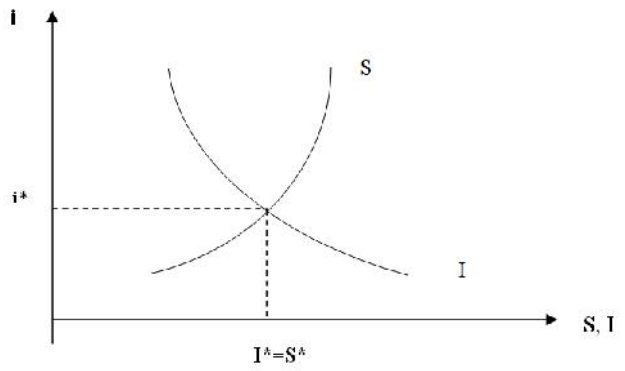

المصدر: أحمد فريد مصطفى، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 217.

نلاحظ من الشكل، انه عند نقطة تقاطع المنحنيين الممثلين لدالتي الادخار والاستثمار، يتحدد حجما التوازن لكل من الادخار(S^*) والاستثمار(I^*) ومعدل الفائدة الذي يضمن التوازن(i^*).

III-المرحلة الأولى من التوازن: (توازن القطاع الحقيقي المكون من سوق العمل وسوق السلع والخدمات).

يمكن إيجاد التوازن الكلي بالنسبة للقطاع الحقيقي على حدة (لوحده)، لأن الكلاسيك يقسمون الاقتصاد إلى قسمين: القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، ويرتكز هذا الانقسام الثنائي للاقتصاد على فرضية حيادية النقود أي أنها لا تؤثر على ما يحدث في القطاع الحقيقي[1].

يحتوي النموذج الذي يمثل القطاع الحقيقي على كل العلاقات الأساسية اللازمة لحله، أي العلاقات اللازمة لتحديد قيم المتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية الداخلية عند التوازن والمتمثلة في: حجم العمل التوازني(L^*)، معدل الأجر الحقيقي(W^*)، حجم الدخل الحقيقي التوازني(Y^*)، سعر الفائدة الحقيقي التوازني(i^*)، حجم الاستثمار التوازني(I^*)، حجم الادخار التوازني(S^*)، وحجم الاستهلاك التوازني(C^*).

وتتمثل العلاقات الأساسية لهذا النموذج في:

- **دالة الإنتاج للفترة قصيرة الآجل:** $Y= F(L)$
- **سوق العمل:**

عرض العمل: $L^s = F\left(\frac{w}{p}\right)$

الطلب على العمل: $L^d = F\left(\frac{w}{p}\right)$

شرط توازن سوق العمل: $L^s = L^d$

- **سوق السلع والخدمات:**

عرض الادخار: $S = F(i)$

الطلب على الاستثمار: $I = F(i)$

شرط توازن سوق السلع والخدمات: $S = I$

[1]- محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 121.

- **تعريف الاستهلاك:** $C = Y - S$

يحدث التوازن الكلي في القطاع الحقيقي عندما تتوازن السوقان معا في الوقت ذاته، وبهذا توازن سوق العمل يمكننا من تحديد حجم الإنتاج الحقيقي، وتوازن سوق السلع والخدمات يمكننا من توزيع هذا الدخل بين الادخار والاستهلاك، ويمكن تمثيل الحل بيانيا بوضع الرسوم البيانية المختلفة جنبا إلى جنب كما يلي:

الشكل رقم (03-10): التوازن في القطاع الحقيقي حسب النموذج الكلاسيكي.

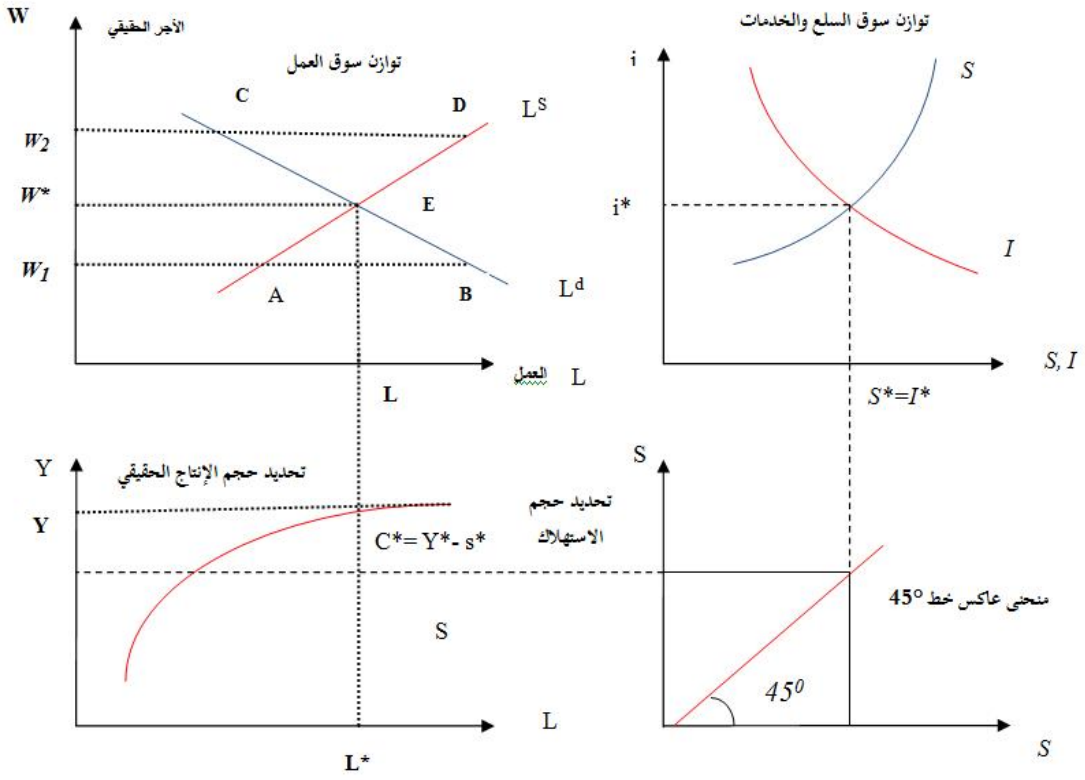

المصدر: شعيب بنوة، زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 176.

ثالثا: توازن القطاع النقدي.

يقوم التحليل الكلاسيكي على الازدواجية الاقتصادية(الفصل بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي)، ومستوى الإنتاج بالنسبة إليهم يتحدد بعوامل حقيقية والتي تتمثل في وسائل إنتاج حقيقية بشرية كانت أو طبيعية ويكون دائما عند مستوى التشغيل التام. فإذا كان حجم الإنتاج لديهم يتحدد بعوامل حقيقية فما هو دور النقود ؟

وفقا للتحليل الكلاسيكي ليس للنقود أي اثر على القطاع الحقيقي والتأثير الوحيد للنقود يتمثل في التأثير على المستوى العام للأسعار[1] (هذا ما حاولت النظرية الكمية للنقود توضيحه)، حيث على أساس وفرتها أو ندرتها في السوق سيتحدد المستوى العام للأسعار والذي ما هو إلا متوسط الأسعار.

I. الفرضيات الكلاسيكية في الجانب النقدي:

إن تطور التحليل الكلاسيكي للنقود، نقل اهتمام الكلاسيك فيما يتعلق بدور النقود في النشاط الاقتصادي من السؤال عن قيمة النقود إلى سؤال آخر هو لماذا يحتفظ الأفراد بالنقود ؟، وهذا ما جعل التحليل الكلاسيكي ينتقل من دراسة عرض النقود إلى دراسة الطلب عليها. وقد ارتكزت هذه النظرية على الفرضيات التالية:

1- ثبات حجم المعاملات: تعتبر النقود في النظرية الكلاسيكية على أنها حيادية، ولا تؤثر على التوازن الاقتصادي ودورها الوحيد هو تسهيل عملية التبادل، إذا النقود تبقى حيادية التأثير على مستوى الاستخدام والناتج ككل. وعليه تفترض النظرية الكلاسيكية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو المتغيرات التي تحدث فيها.

2- ثبات سرعة دوران النقود: نقصد بسرعة دوران النقود معدل متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة. وتقوم هذه الفرضية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود منها: كثافة السكان وتطور التعاملات المصرفية ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية، وهذه العوامل كلها لا تتغير في الأجل القصير.[2]

3- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية عرض النقود: تقوم النظرية النقدية الكلاسيكية على افتراض جوهري مفاده ا ناي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغيرا بنفس النسبة و في نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، أي أن هناك علاقة طردية تناسبية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود.

[1]- ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 57.

[2]- محمد زكي الشافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، مصر، 1981، ص 467.

II.سوق النقود عند الكلاسيك:

يعتبر سوق النقود آخر سوق في النموذج الكلاسيكي، ويتمحور حول تحديد التوازن به كل من عرض النقود والطلب عليها وكذا إيجاد المستوى العام للأسعار.

1- عرض النقود: يتمثل عرض النقود على مستوى الاقتصاد في كمية النقود المتاحة فيه (حجم النقود المعروض في المجتمع)، أي مجموع ما هو متداول من أدوات ووسائل الدفع والتي تتكون من:

- **نقود قانونية (تتداول بموجب القانون):** هي النقود الورقية والنقود المعدنية والتي يصدرها البنك المركزي(السلطات النقدية)، ويرمز لها بالرمز M_1

- **نقود ائتمانية (تتداول بموجب الثقة):** هي نقود الودائع وتسمى كذلك النقود المصرفية، وتتمثل في تلك النقود المودعة بالبنوك التجارية، بالحسابات البريدية الجارية، بالحسابات الجارية بالخزينة العمومية...الخ. ويرمز لها بالرمز M_2

- إن العلاقة بين النقود القانونية والنقود الائتمانية يحددها البنك المركزي من خلال ما يعرف بمعدل الاحتياطي القانوني الذي هو أساس مضاعف الائتمان، وعليه النقود القانونية هي مصدر خلق النقود الائتمانية.

إن عرض النقود لا تحدده الوحدات الاقتصادية، وإنما السلطات النقدية التي بدورها تتعرض لضغوط عديدة ومتنوعة(سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية...الخ)، والتي تجعل من الصعب فهم آلية طرح النقود والتحكم فيها من قبل السلطات النقدية، ولذلك يعتبر عرض النقود عند الكلاسيك متغيرا خارجيا تحدد السلطات النقدية (يتحدد خارج النموذج الاقتصادي).

$$M = M_0$$

حيث M :عرض النقود.

M_0 : كمية معينة من النقد المعروض.

ويمكن تمثيل عرض النقود بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (03-11): منحنى عرض النقود حسب النموذج الكلاسيكي للتوازن.

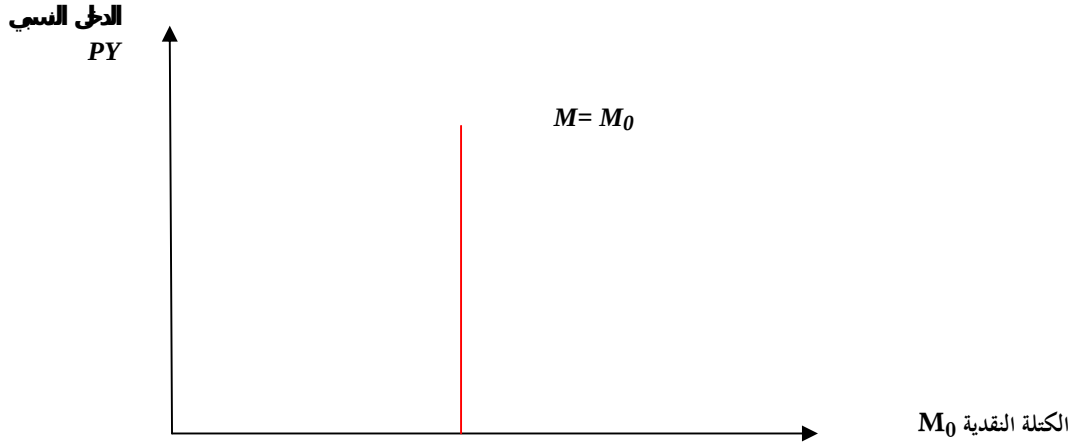

المصدر: بتصرف: محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره،ص 128.

2-الطلب على النقود: إن الكلاسيك لا يرون ضرورة في طلب النقود إلا من خلال ما تقوم به كأداة لقياس قيمة السلع والخدمات ووسيط في التداول، ومنه ستستخدم النقود لشراء المنتجات المتدفقة من عملية الإنتاج وتحديد الأسعار. وبالتالي الطلب على النقود ما هو إلا طلب النقد لإتمام جميع الصفقات والمعاملات الاقتصادية لتصريف كل الإنتاج الوطني خلال فترة من الزمن ولتكن سنة.

يعتمد النموذج الكلاسيكي على النظرية الكمية لتحديد دالة الطلب على النقود والتي بدورها مشتقة من المعادلة الكمية التالية: $M.V= P.T$ حيث: M كمية النقود في لحظة زمنية معينة.

V: سرعة دوران(تداول) النقود.

T: كمية المبادلات الحقيقية من الإنتاج.

P: المستوى العام للأسعار.

تطرح هذه المعادلة إشكالية التفسير النظري لها وهذا ما تجاوزه النموذج الكلاسيكي في مرحلتين هما:

- **معادلة التبادل لفيشر ونظرية كمية النقود:** تقوم النظرية الكمية للنقود على أساس اعتبار النقود كعامل أساسي وحاسم لتفسير النقود أو تحديد المستوى العام للأسعار، وتعتبر هذه النظرية أن النقود كأي ساعة من السلع تحدد قيمتها بتفاعل عرضها مع الطلب عليها، فالزيادة في عرض النقود مقارنة بالطلب عليها سيؤدي إلى انخفاض قيمتها وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، أما إذا ارتفع مستوى الطلب على النقود على مستوى المعروض منها فان هذا سيؤدي إلى ارتفاع قيمتها وانخفاض مستوى الأسعار. ومنذ القرن السادس عشر طور العديد من العلماء هذه النظرية وعلى رأسهم جون

بودان *J.Bodoin*، بينما جاء في القرن الثامن عشر جون لوك ودافيد هيوم وجون ستيوارت ميل الذي اقروا بأن قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كميتها.

أما في القرن التاسع عشر فقد دافع عن هذه النظرية العالم الأمريكي ارفينج فيشر *Irving Fisher*، وصاغ هذا التحليل النقدي في شكل معادلة، عرفت باسم معادلة التبادل[1]، حيث أكد من خلالها على وجود علاقة طردية بين كمية النقود المعروضة من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى. ومعادلة التبادل هذه تفيد بأن النقود كوسيلة للتبادل(الطلب عليها) تحقق التساوي بين القيم المدفوعة والقيم المقبوضة، وهكذا يمكننا الاستنتاج أن عملية التبادل ذات طرفين[2]:

- طرف نقدي: ويمثل النقود المدفوعة ويعبر عنها بـ: كمية النقود المدفوعة مضروبة في سرعة تداولها.
- طرف سلعي: يمثل قيمة السلع المتبادلة ويعبر عنها بـ: كمية السلع مضروبة في أسعارها

فإذا افترضنا أن M: هي كمية النقود، V: سرعة دوران النقود، Q: كمية السلع المنتجة، P: أسعار السلع المنتجة، فان معادلة التبادل يمكن صياغتها بالشكل التالي:

$$M \cdot V = \sum P \cdot Q$$

وقد طر فيشر هذه العلاقة وصاغها على النحو التالي:

$$M \cdot V = P \cdot T$$

حيث T: حجم المبادلات وهي دالة في مستوى الدخل الحقيقي، P: المستوى العام للأسعار.

ثم من معادلة تعتمد على المعاملات(T) انتقلت إلى معادلة تعتمد على الدخل الحقيقي(Y)، وذلك على يد كل من: الفريد مارشال(*A. Marshall*) و أرثر سيسل بيقو(*A.C. Pigou*)

$$M \cdot V = P \cdot Y$$

وبما أن فرضيات الكلاسيك ترتكز على ثبات حجم الناتج عند مستوى التشغيل التام، كما أن عادات الدفع ثابتة في الفترة القصيرة أي أن سرعة تداول النقد(V) ثابتة كذلك. ومنه سيكون أي تغير في سواء بالزيادة أو النقصان في حجم الكتلة النقدية سيؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه:

$$M \cdot \bar{V} = P \cdot \bar{Y}$$

[1]- ساكر محمد العربي، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، بدون مكان النشر، 2003، ص 09.

[2]- محمد زرقون وأمال رحمان، **النظرية الاقتصادية الكلية: محاضرات وتمارين**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 68.

كما يفترضون أن النقد هو الذي يؤثر في المستوى العام للأسعار وليس العكس، أي أن مستوى الأسعار هو دالة في كمية النقد المعروضة: $P = f(M)$ وهي دالة متزايدة.

لقد بين **فيشر** العلاقة الميكانيكية الموجودة بين مستوى الأسعار وكمية النقود المتداولة في الاقتصاد. بالتالي معادلته جاءت كنظرية مفسرة لتغير المستوى العام للأسعار في حال تغير عرض النقود وليس الطلب عليها[1].

- **معادلة كمبرج (معادلة الارصدة النقدية)**: تعتبر هذه النظرية امتداد للتحليل الكلاسيكي، وروادها عرفوا باسم الكلاسيكيون الجدد والذين كانوا من جامعة كمبرج أمثال: الفريد مارشال و ارثر بيجو وأكدت هذه النظرية أن التقلبات في المستوى العام للأسعار يعود إلى تغير كل من الطلب على النقود وعرضها. كما رأو أن الطلب على النقود يرتبط بكونها مخزنا للقيمة اي أداة للوفاء بالمدفوعات الآجلة. حيث يرغب الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في صورة أرصدة نقدية حاضرة وهذه النسبة أطلق عليها K. حيث يكون مستوى الأسعار مستقرا إذا تساوت الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة وفقا للمعادلة التالية: $Md = KY$، حيث وبمطابقتها مع صيغة فيشر يكون $K = \frac{1}{V}$ أي أن K تمثل مقلوب سرعة الدوران، وهي عبارة عن النسبة من الدخل النقدي التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة رصيد نقدي سائل لمواجهة مشتريات السلع والخدمات، وتعرف كذلك بنسبة التفضيل2. أما $Y = py$ حيث Y تمثل الدخل النقدي، والذي يساوي y الدخل الحقيقي مضروب في المستوى العام لأسعار p. وعليه تصبح العلاقة من الشكل $Md = Kpy$.

وبحكم أن مارشال من رواد المدرسة النيوكلاسيكية والتي هي الأخرى تؤمن بأن الناتج الحقيقي y يتحدد بجانب العرض كما هو الحال عند الكلاسيك مع مستوى التشغيل الكامل، فسيصبح الدخيل الحقيقي ثابتا كذلك في الفترة القصيرة وهذا لثبات عنصر العمل خلال هذه الفترة. وبما أن K تكاد تكون ثابتة أيضا في الآجال القصيرة فقد توصل إلى نفس النتائج التي وصل إليها فيضر، إذ أن الأسعار سترتفع زيادة الكمية المعروضة من النقد وهذه لن تؤثر اطلاقا على الأسعار النسبية التي تبقى ثابتة والتي تتحدد بالعوامل دون سواها، ومنه تؤكد هذه النظرية الاعتقاد الذي كان سائدا وهو أن النقد حيادي لا يؤثر على حجم الإنتاج ولا على العلاقة بين مختلف السلع.

[1]- محمد بوخاري، **الاقتصاد الكلي المعمق**، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره 2014، ص 57.

[2]- محمد أحمد أفندي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2006، ص328.

الشكل رقم (03-12): التمثيل البياني لمعادلة الأرصدة النقدية

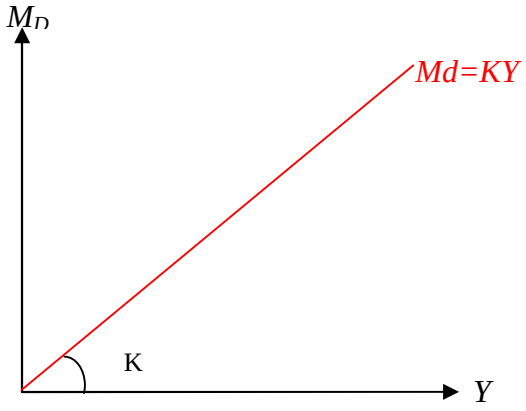

المصدر: محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 128، بتصرف.

أهم الاختلافات بين معادلة الأرصدة النقدية ومعادلة فيشر:

تقرر معادلة فيشر وجود علاقة ميكانيكية بين كمية النقود وبين المستوى العام وهي علاقة طردية وتناسبية بينما تقرر معادلة الأرصدة النقدية وجود علاقة بين كمية النقود والدخل النقدي بحيث التغيرات النقدية على حجم الإنتاج على المستوى العام للأسعار.

تتفق المعادلتان في أن العلاقة بين الطلب على النقود والمعروض منها يحددان التوازن الاقتصادي لأن هذه تحدد بدونها المستوى العام للأسعار سواء كان بصورة مباشر (بحسب ما يقرره فيشر في معادلة المبادلة) أو بصورة غير مباشرة (بحسب ما يقرره مارشال في الأرصدة النقدية).

3- التوازن في سوق النقد عند الكلاسيك:

يتحدد التوازن في سوق النقد بتساوي الطلب على النقود وعرضها $Md = Ms$ حيث المعروض النقدي M_0 يعد متغيرة خارجية تحدد من طرف السلطات النقدية.

$$Md = Ms \leftrightarrow Md = Kpy = MS = M_0$$

ويمكن تمثيل التوازن بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (03-13): التمثيل البياني لتوازن سوق النقد الكلاسيكي:

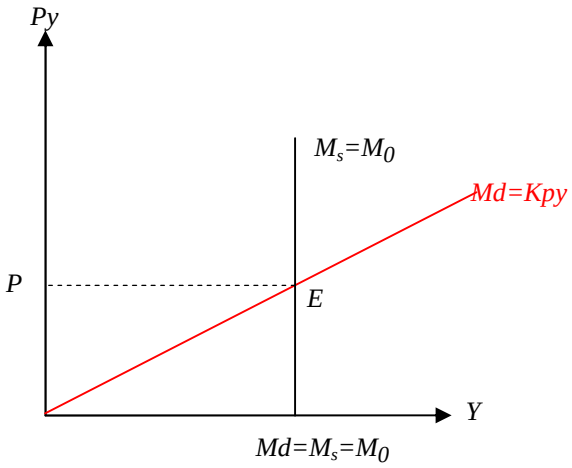

المصدر: محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره،ص 128، بتصرف.

العلاقة بين كمية النقد والمستوى العام للأسعار بافتراض أن الحجم الدخل الحقيقي Y ثابت، تصبح من الشكل $P = f(M)$ ، ومن المعادلة يصبح $P = \frac{M}{Ky}$ ، وبما أن المقدار Ky ثابت فإن P يرتبط مباشرة بكمية النقد والعلاقة بينهما طردية وتناسبية، أما العلاقة بين p و y فهي علاقة عكسية، وهذا موضح في التمثيل البياني الموضح للعلاقة بين ناتج الحقيقي والمستوى العام.

الشكل رقم (03-14): التمثيل البياني للعلاقة بين مستوى الناتج والمستوى العام.

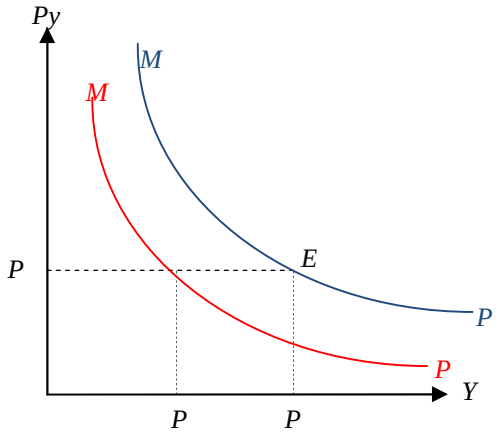

المصدر: سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية**، وكالة الاهرام للتوزيع، القاهرة، 1994، ص183.

من خلال التمثيل البياني يتضح جليا أن التغير في كمية النقد المعروضة قد تغيرت لسبب من الأسباب وفقا لقرارات السلطة النقدية فإن هذا سيؤدي حتما إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة التي ارتفعت بها كمية النقد، وذلك لأن الدخل يوجد في مستواه الأقصى (الاستخدام الكامل) ولا يمكن أن يتغير.

رابعا: التوازن الكلي للقطاعين الحقيقي والنقدي.

I- اشتقاق منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي عند الكلاسيك

إن التوازن الكلي في التحليل الكلاسيكي يتحدد بتساوي الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن اجل تجسيد هذا التوازن وجب تحديد هذين الجانبين.

1- اشتقاق منحنى العرض الكلي عند الكلاسيك:

تفترض النظرية الكلاسيكية سيادة حالة المنافسة التامة، ومرونة الأجور الاسمية والأسعار، ومن خلال كل من سوق العمل ودالة الإنتاج هو الذي يعبر عن **العرض الكلي** في التحليل الكلاسيكي، ويتعمد نموذج العرض الكلي على مجموعة من المعادلات: [1]

$$Y = f(L) \quad .1$$

$$W = \frac{w}{p} \quad .2$$

$$L_s = L_s(W) \quad .3$$

$$L_d = L_d(W) \quad .4$$

$$L_s = L_d = L^* \quad .5$$

[1]- ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية-التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2005، ص ص: 89-92.

الشكل رقم (03-15): التمثيل البياني لاشتقاق منحنى العرض الكلي في النموذج الكلاسيكي

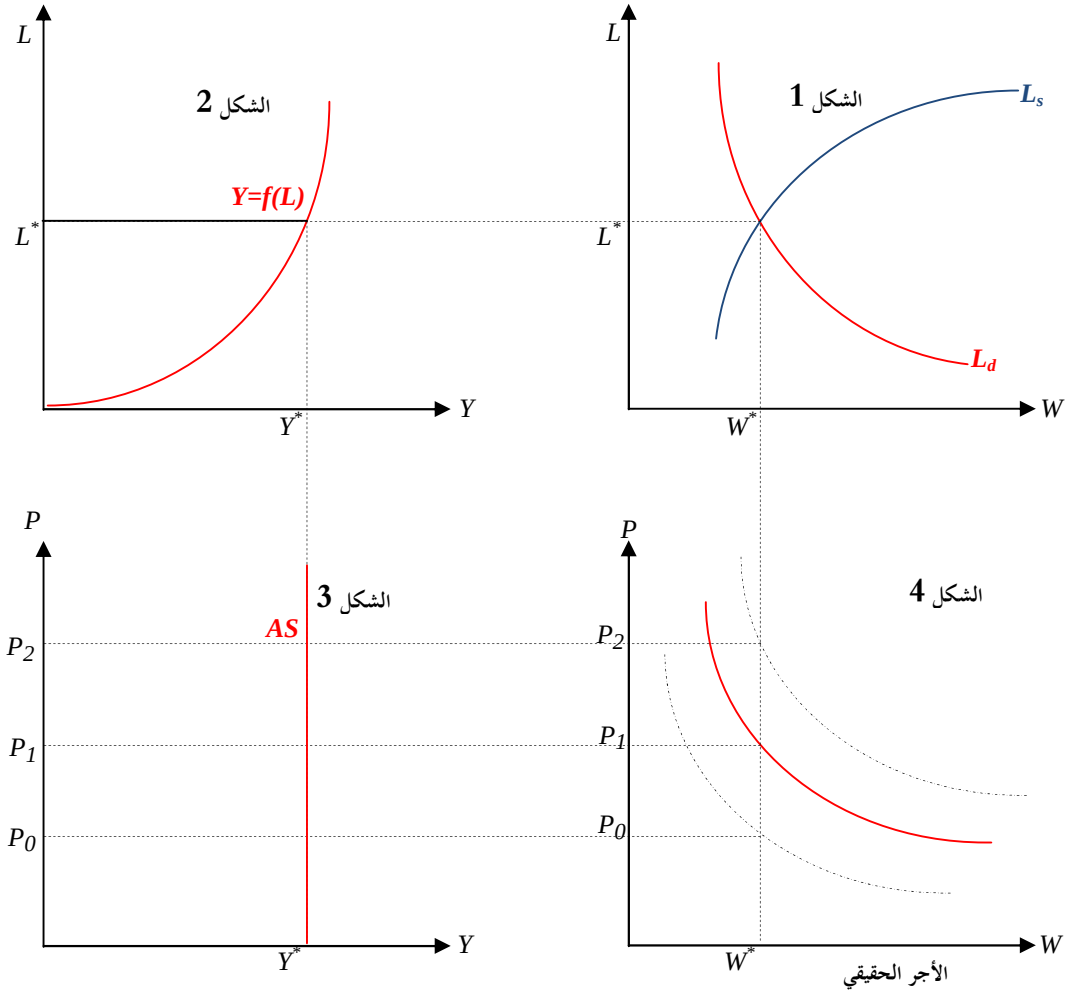

المصدر: محمد أحمد أفندي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص334.

من خلال التمثيل البياني لاشتقاق منحنى العرض الكلي يتبين أن عملية الاشتقاق تنطلق من تحديد حجم العمالة التوازني في سوق العمل والتي تتحقق عند تساوي العرض والطلب على العمل عند مستوى الأجور الحقيقية التوازنية W^* والتي عندها تكون فرص العمل متوفرة لكل من يرغب في العمل. وفي هذه النقطة تكون هناك حالة تشغيل تام (الشكل 1)، وتحديد حجم التشغيل التام يعني تحديد حجم الإنتاج الأقصى أو التوازني Y^*، وذلك من خلال دالة الإنتاج (الشكل 2)، وكلا القيمتين التوازنيتين لحجم العمالة وحجم الإنتاج (Y^*،W^*) تتحدد بمتغيرات حقيقية لهذا فإن منحنى العرض الكلي (الإنتاج الحقيقي) لا يتغير مهما تغير المستوى العام للأسعار ارتفاعا أو انخفاضا. بالتالي فما هو دور هذا الأخير في النموذج؟

إن المستوى العام للأسعار متغير نقدي ولا يؤثر إلا في العوامل النقدية، حيث وفقا للشكل 4 توجد علاقة عكسية بين كل من الأجر الحقيقي والمستوى العام للأسعار لكن وفي ظل الوضعية التوازنية لسوق

العمل فإن الأجر الحقيقي لن يحدث بتغير المستوى العام للأسعار لكن وفي ظل الوضعية التوازنية لسوق العمل فإن الأجر الحقيقي لن يتغير بتغير المستوى العام للأسعار، لذلك فإن الأجر النقدي سيتغير ارتفاعا وانخفاضا توافقا مع تغيرات المستوى العام للأسعار (مرونة الأجور والأسعار). وبالتالي فتحديد العرض الكلي (مستوى الإنتاج) يكون من خلال العوامل الحقيقية فقط (عرض العمل، الظروف الفنية للإنتاج)، وتعتمد كل التعديلات على التغير في الأسعار النسبية، ما جعل منحنى العرض الكلي شاقوليا لاستقلاليته التامة على المستوى العام للأسعار.

2- الطلب الكلي عند الكلاسيك:

وهو يمثل الطلب على السلع والخدمات التي يتم انتاجها، وهذا الطلب يتحدد بالعلاقة العكسية بين الأسعار والإنتاج، وهذه العلاقة العكسية مستمدة من النظرية الكمية للنقود، فالتغير في كمية النقد سيؤثر على حجم الإنفاق وهذا الأخير بدوره سوف يؤثر على حجم الإنتاج، أو يمكن التعبير عن ذلك من جانب آخر، إذا كانت سرعة دورات وحدة النقد ثابتة (وذلك لثبات عادات الأفراد المتعلقة بحفظهم للنقود) فإنه يمكن الحصول على علاقات بين المتغيرات المتبقية وهي: $P.Y.M$، فإذا كانت كمية النقود ثابتة فإن الإنتاج (Y) والأسعار (P) سوف يتغيران عكسيا، وبالتالي يكون منحنى الطلب الكلاسيكي سالب الميل[1]. ويمكن توضيح هذا المنحنى بيانيا كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-16): التمثيل البياني لمنحنى الطلب الكلي عند الكلاسيك

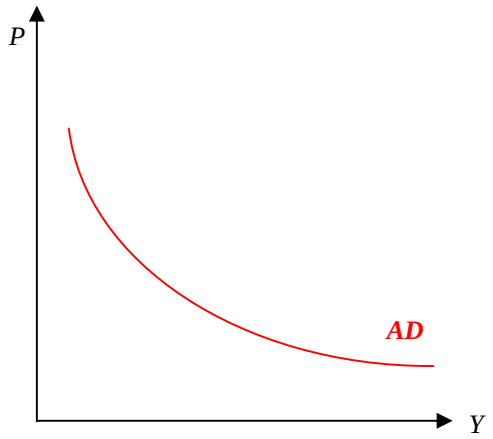

المصدر: أحمد فريد مصطفى، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 286.

[1]- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي(الاقتصاد الكلي)**، ص ص47-48.

– التوازن في التحليل الكلاسيكي:

يتحدد حجم العمالة التوازني في سوق العمل، وبتعويضها في دالة الإنتاج يتحدد مستوى الدخل التوازني Y^* دون الإشارة إلى سوق السلع والخدمات أو سوق النقد، وهذا ما يجسد مفهوم الازدواجية الاقتصادية في النموذج الكلاسيكي بمعنى أن شروط العرض تحدد مستوى الإنتاج، في حين أن شروط الطلب تحدد مستويات الأسعار[1].

بالتالي يحدث التوازن بالتقاء منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي.

الشكل رقم (03-17): منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي.

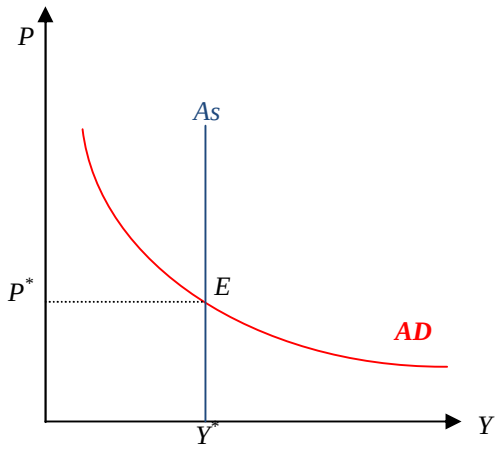

المصدر: أحمد فريد مصطفى، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 287.

3– نقد النظرية الكلاسيكية:

لقد برزت على اثر أزمة الكساد العالمي انتقادات كثيرة للفكر الكلاسيكية منها:

– كلما زاد الدخل نقل الميل للاستهلاك، ما يجعل جزء من الدخل لا يوجه للاستهلاك وهذا وفقا لنظرية الاستهلاك المتناقص التي جاء بها ماركس؛

– الأفراد بطبعه ميالون للادخار، ما يجعل جزء من السلع والخدمات لا يجد طلبا موازيا له وفق ما رأى ألفريد مارشال؛

– التوازن ممكن أن يحدث دون مستوى التشغيل التام وهذا ما توصل إليه كينز، وانتقد بذلك قانون ساي.

– الأفراد يتعرضون للخداع النقدي ولا يولون اعتبارا للأجر الحقيقي بل للأجر النقدي، فعرض العمل بالتالي ليس دالة في الأجور الحقيقية بل في الأجور الاسمية؛

[1]– ضياء مجدي المسوي، **النظرية الاقتصادية–التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص92.

- النقود لها دور مهم في الاقتصاد وهي تطلب لثلاث دوافع (المعاملات، الاحتياط، المضاربة)؛
- سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بعرض النقود والطلب عليها؛
- يمكن تحديد مستوى الدخل والإنتاج في اقتصاد نقدي وهذا ما قام عليه فكر كينز؛
- التوازنات الجزئية لا تؤدي بالضرورة إلى التوازن الكلي، وفي هذا الإطار يعد كين زوال من مشكلة التجميع؛
- الادخار ليس فضيلة اقتصادية بل أنه قد يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي مما يؤدي إلى حدوث البطالة؛
- هناك بطالة إجبارية ما يفرض تدخل الدولة لإعادة التوازن في الاقتصاد وذلك من خلال سياسة التمويل بالتضخم.

خامسا: سلسلة تمارين حول الفصل الثالث:

التمرين الأول:

أجب عن الأسئلة التالية:

- ما هي أهم الفرضيات التي يقوم عليها التحليل الكلي الكلاسيكي؟
- كيف يمكن القضاء على ظاهرة البطالة وفقا للتصور الكلاسيكي؟
- هل يمكن أن ينص قانون "**ساي**" للأسواق على العكس أي "**الطلب ينشأ عرضه**"؟ ولماذا؟
- قانون "**ساي**" للأسواق وضع أساسا ليقوم على المقايضة بين السلع، هل يمكن تطبيقه على الاقتصاديات النقدية؟ فسر ذلك؟
- وضح لماذا؟
  - ❖ مرونة منحنى العرض الكلي ثابت عند الكلاسيك.
  - ❖ يتحدد حجم الإنتاج بكمية التوازن مع العمل.
  - ❖ يتناسب مستوى العام للأسعار تناسبا طرديا مع كمية النقود المعروضة.
- هل يمكن للزيادة في المستوى العام للأسعار، حسب النموذج الكلاسيكي، الرفع من حجم الإنتاج ومستوى العمالة؟

- لماذا يطلق على التحليل الاقتصادي الكلاسيكي بأنه تحليل ثنائي موضحا معنى "**الازدواجية الاقتصادية الكلاسيكية *Dichotomie***"؟

التمرين الثاني:

لتكن لدينا المعطيات المتعلقة باقتصاد كلاسيكي، في ظل سوق عمل لها الخصائص التالية كما يلي:

معادلة عرض العمل (N_s): $N_s = 4(W/P) + 30$

معادلة الطلب على العمل (N_d) $N_D = 70 - 6(W/P)$

والعلاقة بين المستوى العام للأسعار (P) ومستوى الإنتاج تعطي بالعلاقة التالية:

$M = 1/2(YP)$ حيث الكتلة النقدية $M = 276$، ودالة الإنتاج الكلية معرفة كما يلي:

$Y = 4N$ حيث N تمثل وحدات العمل.

المطلوب:

- أوجد قيمة كل من الأجر الحقيقي والناتج الحقيقي وعدد العمال عند التوازن؟
- أوجد قيمة كل من الأجر الاسمي والناتج الاسمي؟
- مثل بيانيا العلاقة بين المتغيرات الكلية؟

التمرين الثالث:

إذا كانت دالتي الطلب على العمل وعرض العمل ممثلين بالعلاقتين التاليتين:

$$N = 112 + 6.5\left(\frac{W}{P}\right)$$

$$N = 195{,}3 - 17{,}3\left(\frac{W}{P}\right)$$

المطلوب:

- ميز معادلة الطلب من معادلة العرض مع تبرير الإجابة؟
- بافتراض أن الأجر الاسمي لوحدة العمل هو 6,25 وحدة نقدية وأن المستوى العام للأسعار هو 2,5 وحدة نقدية، هل حالة سوق العمل تمثل وضع التوازن أم لا ولماذا؟ وما يستوجب ذلك لتحقيق الوضع التوازني؟

- ما هو الأجر الحقيقي للتوازن، وضح الحالتين بيانيا؟ اي حالة عدم التوازن وحالة التوازن.
- نفترض أن الأجرة النقدية ارتفعت إلى 10,50 ون لوحدة العمل وأن مستوى الأسعار هو 03 وحدة نقدية، وضح ما يحدث لعرض العمل ولماذا؟

التمرين الرابع:

لنفترض أن مؤسسة ما تستطيع بين منتجاتها بسعر 20 دينار للوحدة والتي يجب عليها أن تدفع لموظفيها أجرا يساوي 120 دينار في الساعة. ولنفرض أن دالة الإنتاج في الأجل القصير لهذه المؤسسة تكون معرفة بالمعطيات التالية:

الموظفين	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الإنتاج	0	11	21	30	38	45	51	56	60	63	65

المطلوب:

- أحسب الإنتاج الحدي؟
- ما هو الأجر الحقيقي المدفوع من طرف المؤسسة لتحقيق مستوى التشغيل الأكثر ربحية؟
- لنفرض أن المؤسسة خفضت سعر منتجاتها إلى 15 دينار للوحدة. فما هو إذا مستوى التشغيل؟

الفصل الرابع

التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكينزي

تمهيد:

إن النموذج الكلاسيكي المبني على فرضيات والتي من أهمها:

1- حتمية التوازن (التوازن التلقائي) بين الإنتاج والاستهلاك (قانون ساي)، وبالتالي لا يمكن أو توجد في المجتمع طاقات عاطلة (الاقتصاد دائما في حالة توازن الاستخدام التام) (اعتبار العرض الكلي هو المتغير الأساسي)

2- حيادية النقد، أي أن النقود لا تؤثر على الحركة الاقتصادية (المتغيرات الاقتصادية)، ويبقى دورها متمثل في كونها وسيط للتبادل.

3- عدم تدخل الدولة: أي عدم بلورة سياسية اقتصادية من طرفها.

4- قانون المنافذ.

5- المنافسة الحرة الكاملة.

6- العرض الكلي هو أساس التحليل الاقتصادي.

7- المرونة الكاملة للأسعار.

يعتبر غير كافي ليكون مؤشرا للسياسة العامة للدولة نتيجة لفرضياته التي لا تتلاءم مع الواقع العملي.

بعد المدرسة الكلاسيكية، ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية التي اعتمدت على التحليل الحدي (التوازن الجزئي) ثم توسعت لتشمل المشاكل الاقتصادية الكلية (بطالة، تضخم، نمو...) وكانت تزعم أنها قادرة على تفسير كل الظواهر، إلا أن وجدت نفسها عاجزة عن تفسير الأزمات التي تلت الحرب العالمية الأولى.

ونتيجة لفشل الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي في تفسير الحياة الاقتصادية (بسبب ارتكاز نظرتهم على قضية ان الاقتصاد الرأسمالي يوجد دائما في حالة توازن)، ظهر الاقتصاد الكينزي الذي اهتم كثيرا بالتحليل الكلي وبالسياسيات الاقتصادية الهادفة إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتفادي الأزمات .

لا يمكن أن تقتصر دراستنا اليوم على آراء كينز فقط بل سنحاول عرض أفكار هذه النظرية وما دار حولها من تعديل وإضافة.

أولا: أسس وفرضيات النظرية الكينزية:

كينز هو اقتصادي انجليزي (*John Maynard Keynes*) أعطى دفعا جديد لتطور التحليل الاقتصادي الكلي، مما أدى إلى تكوين النظرية الاقتصادية الكلية الحديثة (أبو الاقتصاد الكلي)، وهذا من خلال كتابه الشهير " النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد" عام 1936م، ومن الأفكار الأساسية لنظرية كينز نذكر:

1- من الخطأ الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الرأسمالي دائما في حالة توازن الاستخدام الكامل، بل أن الحالة الأكثر وقوعا هي حالة التوازن غير الكامل، ويمكن للاقتصاد أن يكون في حالة الاستخدام الكامل ولكنة لفترة قصيرة وبالتالي نظرية كينز تلقي الضوء على كل الحالات.

2- يعتمد كينز في اظهر التوازن (توازن الاستخدام الغير الكامل) على إعطاء الأفضلية للعلاقات السلوكية (الوظيفة) .

3- يركز التحليل الكينزي على الفترة القصيرة الأجل (في الفترة القصيرة التوازن يكن على أساس الكميات (الطلب) وليس الأسعار).

4- يرفض كينز فكرة حيادية النقود في التحليل الاقتصادي، بل يرى أن النقود نشيطة وتؤثر على الحركة الاقتصادية أي تؤثر على المتغيرات الحقيقية (يتم التوازن عند كينز بين القطاعين الحقيقي والنقدي في آن واحد).

5- ضرورة تدخل الدولة بشكل فعال، بواسطة سياسات اقتصادية (نظرا لكون الاقتصاد في أغلب الأحيان في حالة الاستخدام غير الكامل) (سياسة النفقات العمومية، سياسات الاستثمار، الادخار....).

6- الطلب الكلي هو أساس التحليل الاقتصادي (الطلب الكلي هو الذي يحدد مستوى الإنتاج الكلي).

7- عدم وجود مرونة تامة في الأسعار بما فيها أسعار عوامل الإنتاج (خاصة الأجور).

8- عدم وجود المنافسة الحرة الكاملة في الواقع[1].

هكذا جاء كينز باقتراحات جديدة لإنقاذ النظام الرأسمالي الذي كان يعيش ظروف صعبة خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين.

[1]- بريبش سعيد، **الاقتصاد الكلي: نظريات- نماذج وتمارين محلولة**، مرجع سبق ذكره، ص98.

إن كينز من خلال انتقاداته لأسس وفرضيات التحليل الكلاسيكي يكون قد توصل إلى أنه ومن أجل إحداث التوازن الاقتصادي، يجب التركيز على جانب الطلب الكلي وليس على جانب العرض الكلي، فالعرض بالنسبة إليه يجب أن يكون خاضعا للطلب وليس العكس.

حيث عند محاول معالجة أزمة 1929 وجد بأن أسبب الأزمة تكمن في جانب الطلب (عدم كفاية الطلب) وليس في جانب العرض (وجود فائض في الإنتاج) لهذا كان اهتمامه منصبا على دراسة جانب الطلب فقط من خلال دراسة وتحليل مركبات هذا الطلب حيث الطلب عنده نوعان: طلب على سلع وخدمات نهائية وطلب على النقود.

وفقا برنامج التكوين سنركز في هذا الفصل على توازن سوق السلع والخدمات من خلال عدة نماذج تكون الانطلاقة من النموذج البسيط ثم الانتقال إلى النماذج الأكثر واقعية.

ثانيا: التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكينزي المكون من قطاعين

إن النموذج الكينزي مبني على فرضية هامة هي أن الطلب الكلي هو الذي يحدد مستوى الإنتاج على أساس أن الطلب الكلي غير كافي (بالنسبة لقدرات الإنتاج المتاحة) فلابد إذا من دراسة مكونات الطلب الكلي قبل دراسة آلية تحديد مستوى العرض.

سوف نستعرض النموذج الكينزي في مرحلتين وسوف نضع بعض الفرضيات حسب كل جزء من المرحلتين (فترة قصيرة الأجل، ثبات المستوى العام للأسعار (في الفترة القصيرة)، اقتصاد مغلق، عدم تدخل الدولة).

ملاحظة: سوف ندرج إلى هذا النموذج متغيرات أخرى من شأنها أن تقرب النموذج من الواقع.

- التوازن في سوق السلع والخدمات:

نعتبر في هذا النموذج قطاعين فقط هما: قطاع العائلات وقطاع الأعمال (المشروعات)، والطلب هنا هو الاتفاق سواء بالنسبة للعائلات أو المشروعات.

$$C = Y + I$$

حيث: Y : الطلب الكلي

C : طلب قطاع العائلات (استهلاك، انفاق)

I : طلب قطاع الأعمال (انفاق) استثمار.

I– دالة الاستهلاك الكلية:

هناك عوامل تؤثر على الاستهلاك منها: الدخل الوطني، معدلات الفائدة ، مستوى الأسعار، حجم السكان، معدلات الضرائب، ... إلخ إلا أن الدخل الوطني يعتبر المحدد الأساسي للاستهلاك، أي أن الاستهلاك دالة تابعة للدخل.

نكتب إذن: $C= f(y)$

حيث أن C: الاستهلاك الكلي (الوطني)

y: الدخل الوطني.

ويمكن تمثيل العلاقة بين الاستهلاك والدخل بصورة ادق بمعادلة من الدرجة الأولى في المدى القصير (معادلة خط مستقيم)

$$C = a + by$$

حيث: $a > 0$ $0 < b < 1$

الشكل رقم (04–01): التمثيل البياني لدالة الاستهلاك.

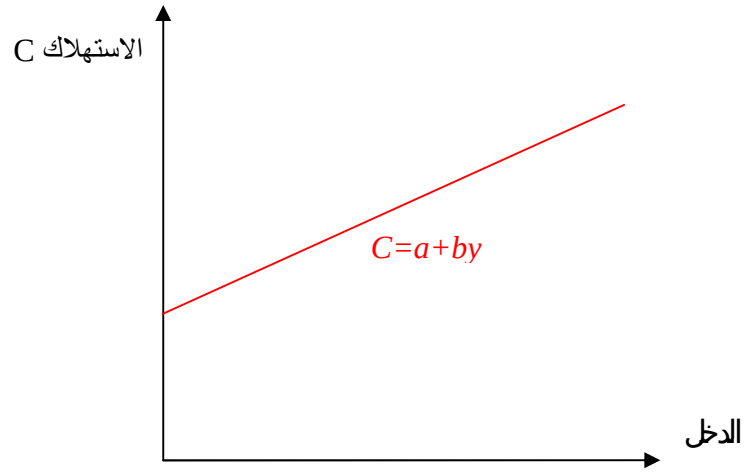

حيث:

a: رياضيا تمثل نقطة تقاطع دالة الاستهلاك (C) مع المحور العمودي (محو الاستهلاك)

a: اقتصاديا تمثل الاستهلاك التلقائي، أو المستقل عن الدخل، ويعبر عن الحد الأدنى للاستهلاك الذي لا يمكن التنازل عنه وبعبارة أخرى a تمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل يساوي صفر.

أما تمويله فيتم عن طريق السحب من الادخار أو عن طريق الاستدانة (موجود في المدى القصير لأنه لا يمكن الاعتماد على الاستدانة أو الادخار في المدى الطويل).

b: تمثل رياضيا ميل الخط المستقيم (ميل دالة الاستهلاك) وباعتبار الدالة خطية فهو ثابت (في المدى القصير) (المشتق = 0).

b: تمثل اقتصاديا التغير في الاستهلاك الناجم عن التغيير في الدخل الوطني بوحدة نقدية واحدة.

$0 < b < 1$ لأن المتغير الذي يحدث في الاستهلاك أقل من تغير الدخل الذي تسبب فيه $\Delta C < \Delta Y$

حسب قانون كينز السيكولوجي: الأفراد يقومون بزيادة استهلاكهم عندم يزيد دخله، ولكن بمقدار أقل من المقدار الذي زاد به الدخل.

1–الميل الحدي للاستهلاك: *(Propension Marginale a Consommer) (MPC)*:

هو ميل الأفراد إلى إنفاق جزء من دخله على السلع والخدمات النهائية ويعرف علميا بأنه التغيير في الاستهلاك الناتج عنه التغيير في الدخل (رمز التغير هو Δ).

كما يمكن القول أنه السلوك الذي يستجيب به المستهلكون لأي تغير محدد في الدخل[1].

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{\text{الاستهلاك في التغير}}{\text{الدخل في التغير}}$$

حيث: ΔC: التغير في الاستهلاك الناجم عن التغير في Y

ΔY: التغير في الدخل

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

وبافتراض دالة الاستهلاك هي دالة مستمر وقابلة للإشتقاق والتفاضل، فانه يمكن أن نعبر عن الميل الحدي للاستهلاك بمشتق الدالة (C) بالنسبة للدخل Y ($MPC=b$)

[1]- P.A. Samuelson: **Economics**, 9th ed. New York: Mc Graw-Hill 1973. CH.11

الشكل رقم (04-02): منحنى دالة الاستهلاك

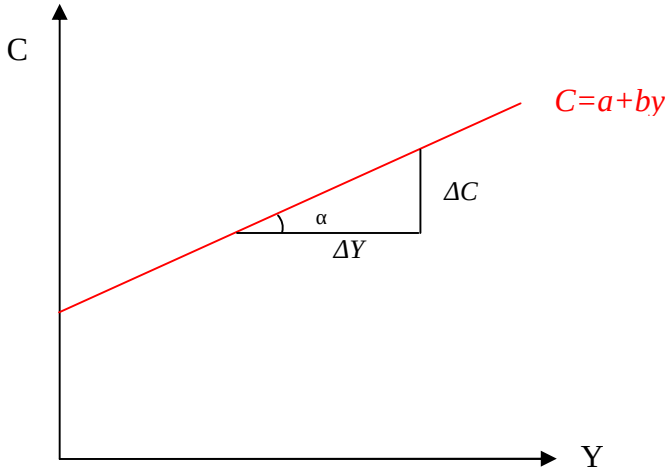

ظل α = $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ = الميل الحدي للاستهلاك

ميل الخط المستقيم هو عبارة عن نسبة التغير العمودي إلى التغير الأفقي

ميل الخط المستقيم = $\frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}}$ = $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ = **ميل دالة الاستهلاك.**

بما أن ميل الخط المستقيم دائما ثابت، فإن الميل الحدي للاستهلاك (b) سيكون دائما ثابت في كافة نقاط الخط المستقيم أي في كافة مستويات الدخل.

-استخراج الميل الحدي للاستهلاك رياضيا: (جبريا)

معادلة الاستهلاك: $C = a + by$ (1)

إذا افترضنا أن الدخل ارتفع من Y إلى $Y+\Delta Y$ وبالتالي ارتفاع للاستهلاك من C إلى $C+\Delta C$ فإن العادلة (1) تصبح :

$$C + \Delta C = a + b(y + \Delta y)$$
$$C + \Delta C = a + by + b\Delta y$$
$$C + \Delta C = C + b\Delta y$$
$$\Delta C = b\Delta y$$
$$\Rightarrow b = \frac{\Delta C}{\Delta y}$$

2-الميل المتوسط للاستهلاك *(Propension Moyen à Consommer) (APC)*:

هو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل المنفق على الاستهلاك، أو هو الجزء المستهلك من الدخل منسوب إلى الدخل نفسه أي نسبة الاستهلاك إلى الدخل

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}}$$

$$APC = \frac{C}{y}$$

حيث:

C: الاستهلاك

y: الدخل

3-العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك:

ليكن لدينا دالة الاستهلاك: $C = a + by$

نقسم طرفي المعادلة على y

$$\frac{C}{y} = \frac{a+by}{y}$$

$$APC = \frac{a}{y} + b$$

$$APC = \frac{a}{y} + MPC \qquad (1)$$

بما أن MPC هو مقدار ثابت وموجب و $\frac{a}{y}$ مقدار موجب فإن: $APC \rangle MPC$

كما نستنتج من المعادلة (1) أن APC ينخفض مع ارتفاع الدخل والعكس صحيح[1]

II- دالة الادخار *(S)*:

الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك أي أنه الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك $S = Y - C$

[1]- محمد شريف إلمان، **محضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص157.

S : تمثل الادخار

C : الاستهلاك

Y : الدخل

نعوض دالة الاستهلاك في السابقة:

$$S = y - (a + by)$$

$$= y - a - by$$

$$S = -a + (1-b)y$$

نفترض أن : $s = 1-b$ نجد :

$$S = -a + sy$$

حيث: $a \rangle 0$ و $0 \langle s \langle 1$

s : رياضيا هي ميل دالة الادخار (ميل الخط المستقيم)

s : اقتصاديا هي الميل الحدي للإدخار قيمة التغيير في الادخار الناتج عن التغيير في الدخل)

a : رياضيا نقطة تقاطع مستقيم دالة الادخار مع المحور العمودي (محور الادخار)

a : اقتصاديا تمثل ذلك الجزء من الادخار الذي لا يتبع الدخل.

الشكل رقم (04–03): التمثيل البياني لدالة الادخار.

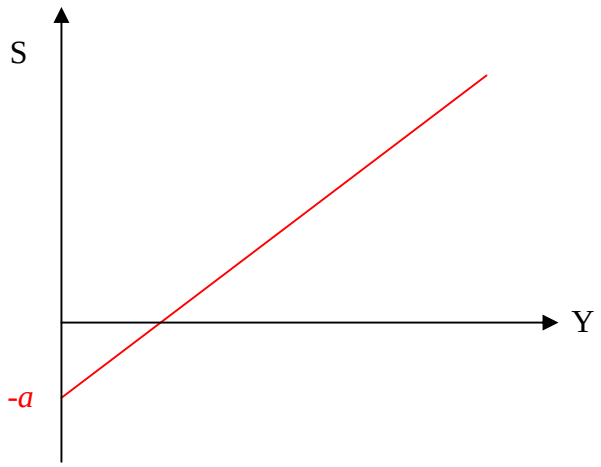

الميل المتوسط للادخار: هو مقدار الادخار على الدخل

$$APS = \frac{S}{y}$$

الميل الحدي للادخار: هو العلاقة بين تغير الادخار (ΔS) الناتج عن تغير الدخل (Δy)، ويمكن القول أنه يعبر عن نزعة أفراد المجتمع للادخار كلما زاد الدخل بمقدار محدد.

$$s = MPS = \frac{\Delta S}{\Delta y}$$

العلاقة بين الميل المتوسط للادخار والميل الحدي للادخار:

$$S = -a + sy$$

نقسم الطرفين على y

$$S = -a + (1-b)y$$

$$APS = \frac{-a}{y} + s$$

$$APS = \frac{-a}{y} + MPS$$

بما أن MPS مقدار ثابت وموجب بينما $\left(\frac{-a}{y}\right)$ مقدار سالب فإننا نستنتج أن : $MPS \rangle APS$

تمرين تطبيقي:

ليكن لدينا الجدول التالي الذي يبين المستويات المختلفة من الدخل والمستويات المعادلة من الاستهلاك .

الاستهلاك (ملايين الدينارات)	الدخل (ملايين الدينارات)
90	0
170	120
250	240
270	270
290	300
310	330
350	390
390	450

1- أحسب الميل الحدي للاستهلاك MPC والميل المتوسط للاستهلاك APC

2-أوجد دالة الاستهلاك الكلية (الشكل العام)

3- اوجد المستويات المختلفة من الادخار المقابلة لكل من مستويات الدخل والاستهلاك.

4- أحسب الميل الحدي للادخار والميل المتوسط للادخار

5- أوجد دالة الادخار الكلية (الشكل العام).

6- حدد العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار.

6- حدد العلاقة بين الميل المتوسد للاستهلاك والميل المتوسط للادخار.

حل التمرين:

Y	C	MPC	APC	S	MPS	APS
0	90	2/3	-	-90	1/3	-
120	170	2/3	1 2/5	-50	1/3	-0,41
240	250	2/3	1,04	-10	1/3	-0,041
270	270	2/3	1	0	1/3	0
300	290	2/3	0,96	10	1/3	0,033
330	310	2/3	0,93	20	1/3	0,06
390	350	2/3	0,89	40	1/3	0,102
450	390	2/3	0,86	60	1/3	0,133

1- إيجاد الشكل العام لدالة الاستهلاك الكلية:

$$C = a + by$$

ايجاد a: عند $y=0$ نجد $C=a$

من الجدول عند $y=0$ نجد $C=90$ إذن $a=90$

ايجاد b: هو الميل الحدي للاستهلاك من الجدول $b = MPC = ⅔$

الشكل العام لدالة الاستهلاك الكلية هو $C = 90 + ⅔\, y$

2- إيجاد المستويات المختلفة من الادخار:

لدينا: $S = y - C \Leftarrow y = C + S$ إذن $S_1 = -90$

$S_2 = -50$

3- ايجاد دالة الادخار الكلية:

$$S = -a + sy$$

لدينا: $-a = -90$ و s هو الميل الحدي للادخار يساوي $\frac{1}{3}$

إذن: $S = -90 + ⅓\, y$

4- العلاقة بين MPC **و** MPS

من الجدول نلاحظ أن

$MPC + MPS = 1$ أي: $b + s = 1$

$$APC + APS = 1$$

– رياضيا: $y = C + S$

نقسم كلا الطرفين على y:

$$\frac{y}{y} = \frac{C}{y} + \frac{S}{y}$$

$$1 = APC + APS$$

$y = C + S$ (نضع زيادة في الدخل اما تذهب إلى C أو S)

III– دالة الاستثمار:

الاستثمار هو تلك الأموال المخصصة لإنتاج الآلات والمعدات والمباني وما شابه ذلك والأموال المخصصة لزيادة المخزون.

نفترض في المرحلة الأولى أن الاستثمار متغير خارجي، أي أن قيمته تحدد خارج النموذج وهو يساوي قيمة ثابتة عند كافية مستويات الدخل[1].

وعليه نأخذ دالة الاستثمار الصيغة الآتية:

$I = I_0$ حيث $I_0 \rangle 0$

I : الاستثمار

I_0 : مستوى معني من الاستثمار

الشكل البياني لدالة الاستثمار:

الشكل رقم (04–04): منحنى دالة الاستثمار كمتغير خارجي

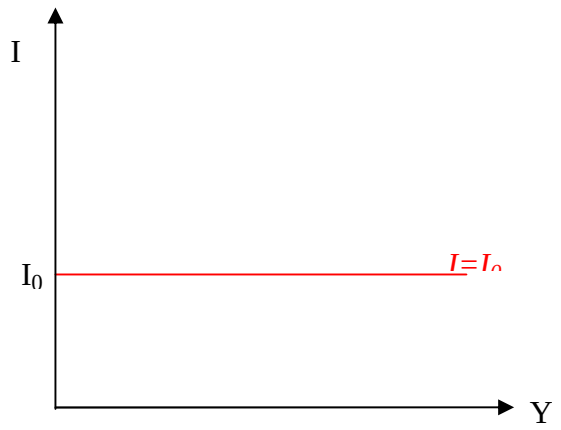

[1]– محمد شريف إلمان، **محضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص157.

يمثل منحنى الاستثمار خط مستقيم أفقي ومعنى ذلك أن حجم الناتج الوطني لا يؤثر على الاستثمار بل هو كمية معينة ثابتة.

IV- الطلب الكلي والعرض الكلي:

1- الطلب الكلي (Y^d): ذكرنا سابقا أن نموذج كينز البسيط يتكون من عنصرين: الاستهلاك (C) والاستثمار (I) إذن الطلب الكلي يتعلق بقطاع الأعمال وانفاق قطاع العائلات

$C+I$ = الطلب الكلي (الإنفاق الكلي)

الشكل رقم (04-05): منحنى الطلب الكلي

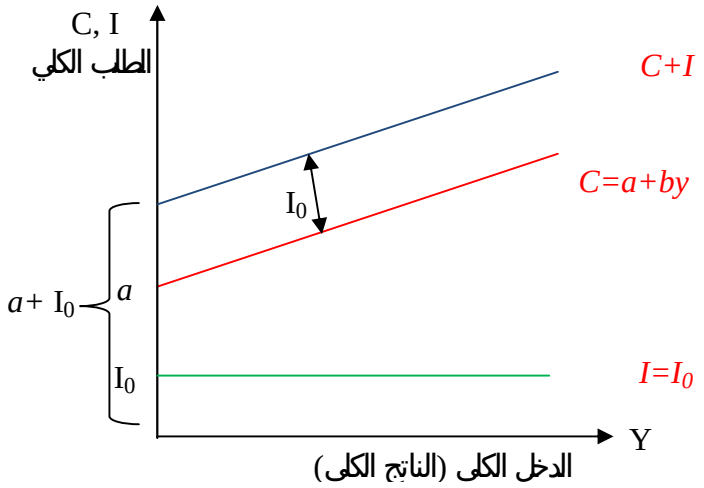

منحنى الطلب الكلي يكون موازيا لمنحنى دالة الاستهلاك ولكن أعلى منه

بما أن الطلب الكلي هو مجموع الاستهلاك والاستثمار فإن يمكن جمع الدول الخاصة لهذين العنصرين في رسم واحد، حيث المحور العمودي ممثل الطلب الكلي $(C+I)$ والمحور الأفقي يمثل الدخل الوطني.

2- العرض الكلي (Y^S): العرض الكلي في نموذج كينز البسيط هو عبار عن المستويات المختلفة المرغوبة والممكن انتاجها بمعنى أنه توقع المجتمع أنه يبيع 100 وحدة فإن سينتج 10 وحدة وإذا توقع بيع 150 ستنتج 150 ستنتج 150 وحدة وهكذا. نستنتج من ذلك أن خط 45° يمثل العرض الكلي حيث ينتج المجتمع في هذا الخط ما يستهلك (العرض الكلي ما هو إلا الدخل الكلي) [1].

[1]- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص68.

الشكل رقم (04-06): منحنى العرض الكلي.

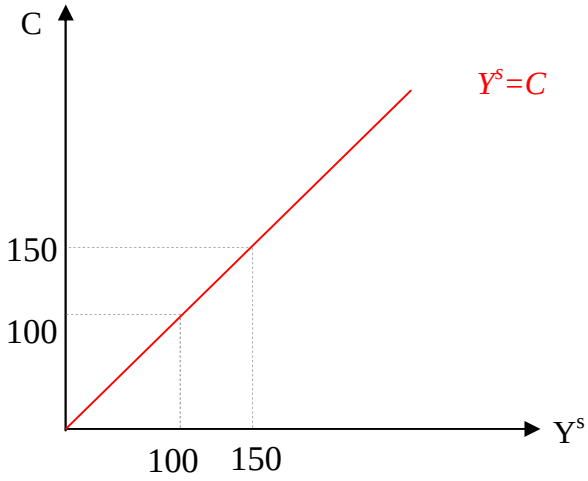

V- الدخل الكلي التوازني: في نموذج كينز البسيط المكون من قطاعين

1- تحديد الدخل التوازني بطريقة الطلب الكلي يقابل العرض الكلي: (الطلب الكلي يساوي العرض الكلي)

يتحقق التوازن (توازن سوق السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية) عندما يكون الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي

$$Y^S=Y^S = C + I$$

العرض الكلي ما هو إلا الدخل الكلي الذي رمزنا إليه بالرمز Y

$$Y^S=Y$$

هكذا يمكن إعادة كتابة شرط التوازن

$$Y = C + I$$

حيث:

C: الاستهلاك الوطني

Y: الدخل الوطني

I: الاستثمار (متغير خارجي)

1-1- تحديد دخل التوازن رياضيا

لدينا شرط التوازن $Y = C + I$ (1)

دالة الاستهلاك $C = a + by$ (2)

دالة الاستثمار $I = I_0$ (3)

نعوض (2) و (3) في 1 نجد:

$$Y = C + I$$
$$Y = (a + by) + I_0$$
$$Y = a + by + I_0$$
$$Y - bY = a + I_0$$
$$Y(1-b) = a + I_0$$
$$Y = \frac{1}{(1-b)}(a + I_0)$$
$$Y^* = \frac{1}{(1-b)}(a + I_0)$$

ملاحظة: عندما نعوض Y^* في دالة الاستهلاك ممكن أن نتحصل على مستوى الاستهلاك التوازني:

2-2- تحديد الدخل التوازني هندسيا: يحدث التوازن هندسيا عند نقطة تقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي.

الشكل رقم(04-07): تحديد الدخل الكلي التوازني بيانيا

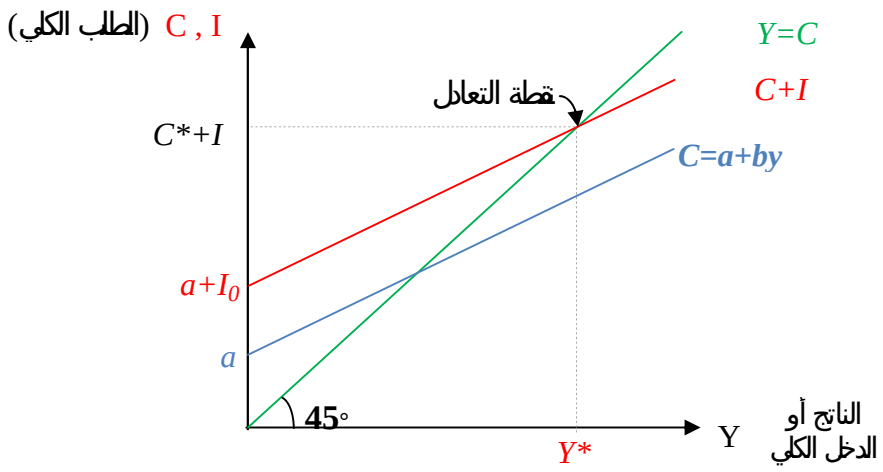

هناك نقطة واحدة ليتعادل أو يساوي فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي هو نقطة التعادل وبواسطتها يتم تحديد التوازن

2- تحديد الدخل الكلي التوازني بطريقة التسربات الادخارية تساوي الإضافات الاستثمارية

2-1- تحديد الدخل الكلي التوازني رياضيا:

لدينا:

(1) $Y = C + I$ من زاوية الطلب الكلي.

(2) $Y = C + S$ من زاوية العرض الكلي (العرض الكلي ما هو إلا الدخل الكلي)

لدينا: (1) = (2) إذن:

$$C + I = C + S$$

(3) $I = S$ يسمى شرط التوازن في نموذج مكون من قطاعين

من (3) نجد:

$$I = I_0$$
$$S = -a + ¢y$$
$$I_0 = -a + sy$$

$Y = \frac{1}{s}(a + I_0)$ مستوى الدخل التوازني

لدينا من الدروس السابقة: $s = 1 - b$

$$Y^* = \frac{1}{1-b}(a + I_0)$$

2- تحديد دخل التوازن هندسيا:

لدينا:

$$I = I_0$$
$$S = -a + sy$$

الشكل رقم(04-08): تحديد الدخل الكلي التوازني بيانيا بطريقة الاستثمار يقابل الادخار.

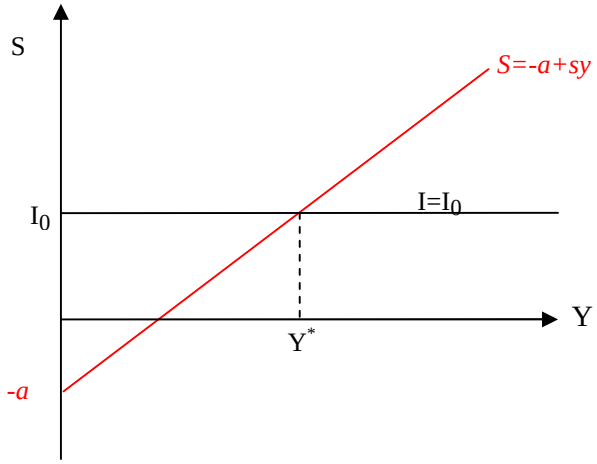

مثال تطبيقي: ليكن لدينا دالة الاستهلاك الكلية التالية:

$$C = 50 + 0.8y$$

$$I = 50\,U.m$$

المطلوب:

- اوجد الدخل التوازني رياضيا؟
- أوجد مستوى الدخل التوازني هندسيا؟ $U.m$
- أحسب مستوى الاستهلاك الكلي عند التوازن؟

الحل:

- إيجاد الدخل التوازني:

لدينا شرط التوازن: الطلب الكلي = العرض الكلي

$$Y = C + I$$

$$Y^* = 50 + 0{,}8y + 50$$

$$Y - 0{,}8y = 100$$

$$y(1 - 0{,}8) = 100$$

$$0{,}2y = 100$$

$$Y^* = \frac{100}{0{,}2} = 500 \Rightarrow Y^* = 500Um$$

– هندسيا:

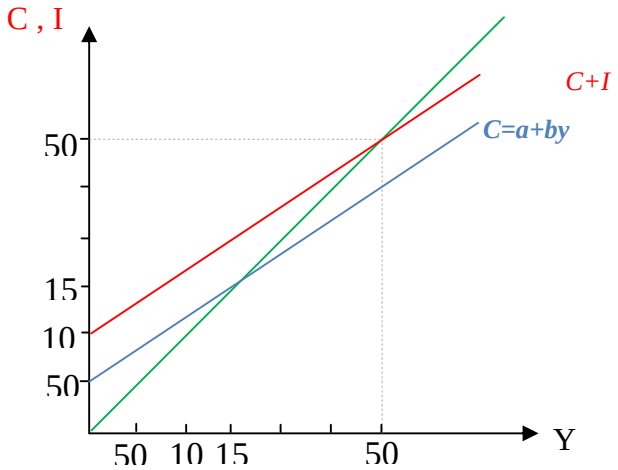

– حساب مستوى الاستهلاك عند التوازن: (C^*)

$$C^* = a + by^*$$

$$C^* = 50 + 0{,}8(500)$$

$$C^* = 450Um$$

3– الاستثمار كمتغير داخلي:

لقد افترضنا سابقا أن الاستثمار متغير خارجي، غير أن هذا الافتراض لا يمثل واقع العلاقات الدقيقة بين الاستثمار والدخل ، حيث أن الاستثمار مثل الاستهلاك يتناسب طرديا مع مستوى الدخل ويمكن تمثيل العلاقة بين الاستثمار والدخل الداخلي بالعلاقة التالية:

$$I = I_0 + dy \qquad \text{حيث } 0\langle d\langle 1$$

I_0 : هو الاستثمار التلقائي ورياضيا يمثل نقطة تقاطع منحنى دالة الاستثمار مع المحور العمودي (محور الاستثمار)

d : اقتصاديا هو التغير في الاستثمار الناتج عن التغير في الدخل بواحدة ، رياضيا هو ميل منحنى الاستثمار إذن d هو **الميل الحدي للاستثمار**

$$d = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$$

الشكل رقم(04-09): التمثيل البياني لدالة الاستثمار

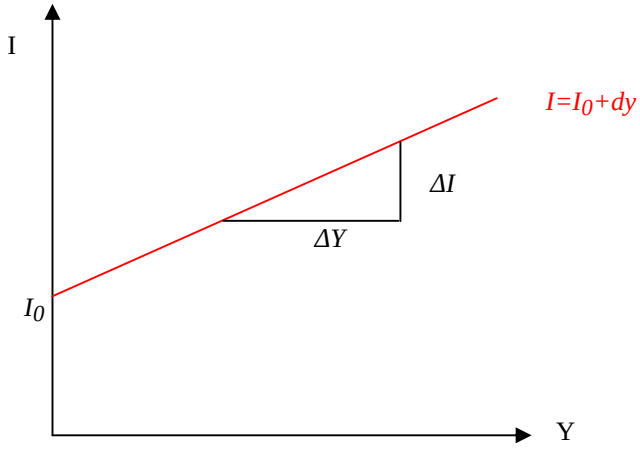

مثال: ليكن لدينا النموذج التالي:

$$C = 30 + 0{,}8y$$
$$I = 20 + 0{,}1y$$

المطلوب: أوجد بطريقتين مختلفتين الدخل في التوازن.

الحل:

طريقة الطلب الكلي– العرض الكلي:

الطلب الكلي= العرض الكلي

شرط التوازن $Y = C + I$

$$Y = 30 + 0{,}8y + 20 + 0{,}1y$$
$$Y = 50 + 0{,}9y$$
$$Y^* = \frac{50}{0{,}1} = 500Um$$

طريقة الاستثمار– الادخار

شرط التوازن $I = S$

استخراج دالة الاستثمار:

$$S = -a + sy$$
$$a = 30 \Rightarrow -a = -30$$
$$s = 1 - b \Rightarrow s = 1 - 0{,}8 = 0.2$$
$$S = -30 + 0{,}2y$$

$$20 + 0{,}1y = -30 + 0{,}1y$$
$$50 = -0{,}1y \Rightarrow Y = \frac{50}{0{,}1} = 500Um$$

$$Y^* = 500Um$$

VI- المضاعفات في نموذج ذي قطاعين:

1- مفهوم المضاعف: أول من ابتكر مفهوم المضاعف هو الاقتصادي *Richard Kahn* [1] خلال دراسة له حول أثر الاستثمار على خلق مناصب الشغل، حيث وجد أن القيام بالاستثمار أدى إلى مضاعفة حجم العمال ومن هنا جاء مصطلح "مضاعف".

2- عملية المضاعفة: هي عملية مضاعفة الإنتاج (أو الدخل الكلي)، وتعتمد على وجود متغيرات خارجية في النموذج بحيث يؤثر تحركها على الجهاز الإنتاجي، فينتقل مستوى التوازن إلى نقطة أخرى.

تنتمي هذه المتغيرات المستقلة إلى الطلب الكلي وفي النموذج البسيط المكون من قطاعين تتمثل بالضبط في الاستثمار (I_0) (كمتغير خارجي)، والجزء المستقل من الاستهلاك (a)، هكذا عندما يحدث اي تغيير في (I_0) أو (a) أو في كليهما، يتغير الطلب الكلي، ويؤدي هذا إلى تغير الإنتاج الكلي (الدخل)[2]. إذن:

المضاعف: هو الذي يبين لنا أثر التغيرات في الإنفاق المستقل (سواء إنفاق استهلاكي أو إنفاق استثماري) على مستوى التوازني للدخل.

3-مضاعف الاستهلاك (أثر الاستهلاك في الدخل)

لدينا: $C = a + by$ حيث: a : استهلاك تلقائي

لنفترض أن الاستهلاك التلقائي (a) تغير بمقدار (Δa) وكنتيجة لذلك تغير الدخل الوطني بمقدار (Δy) فما هي قيمة Δy؟ (ما هي قيمة التغير في الدخل)

إيجاد قيمة Δy: لدينا معادلة التوازن

$$(1) \quad Y = \frac{1}{1-b}(a + I_0)$$

لدينا a تغير بمقدار Δa (أي أصبح $a+\Delta a$) و y تغير بمقدار Δy (أي أصبح $y+\Delta y$) نعوض قمتي a و y بقيمتهما في المعادلة (1)

$$(2) \quad Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b}(a + \Delta a + I_0)$$

نطرح (1) من (2) لأننا نبحث عن Δy

[1]- اقتصادي بريطاني (1905-1989).

[2] - Gordon – Robert.J, **Macroeconomics**, Fifth edition. Scott, foresman little, brown-higher education CH6.

$$Y+\Delta Y-Y=\frac{1}{1-b}(a+\Delta a+I_0)-\frac{1}{1-b}(a+I_0)$$

التغير في مستوى الدخل:

$$\Delta Y=\frac{1}{1-b}(\Delta a)$$

أي التغير في مستوى الدخل يساوي مقدار التغير في الاستهلاك التلقائي مضروب في الكسر $\frac{1}{1-b}$ ويسمى الكسر $\frac{1}{1-b}$ بمضاعف الاستهلاك (K_a)

$$K_a=\frac{1}{1-b}=\frac{\Delta y}{\Delta a}$$

مثال: لتكن لدينا المعلومات التالية:

$$C=40+0{,}8y$$
$$I=50$$

المطلوب:

1. احسب الدخل التوازني.
2. إذا ارتفعت قيمة الاستهلاك التلقائي a بمقدار 20 ون فماذا يحدث للدخل الوطني في التوازن.

الحل:

لدينا معادلة التوازن:

$$Y^*=\frac{1}{1-b}(a+I_0)$$
$$Y^*=\frac{1}{1-0{,}8}(40+50)=450 ون!$$

2 a ارتفع بمقدار 20 و.ن أي Δa=20

$$\Delta Y=\frac{1}{1-b}(\Delta a)$$
$$\Delta Y=\frac{1}{1-0{,}8}(20)=100 ون!$$

إن الدخل في التوازن سيرتفع بمقدار 100 و.ن لارتفاع الاستهلاك التلقائي بمقدار 20 وحدة نقدية ولهذا يصبح الدخل الوطني الجديد في التوازن :

$$Y_1^* = Y^* + \Delta y$$

$$Y_1^* = 450 + 100 = 5502.!$$

التمثيل البياني لأثر المضاعف

توضيح أثر التغير في الاستهلاك على الدخل: طريقة الطلب الكلي يساوي العرض الكلي

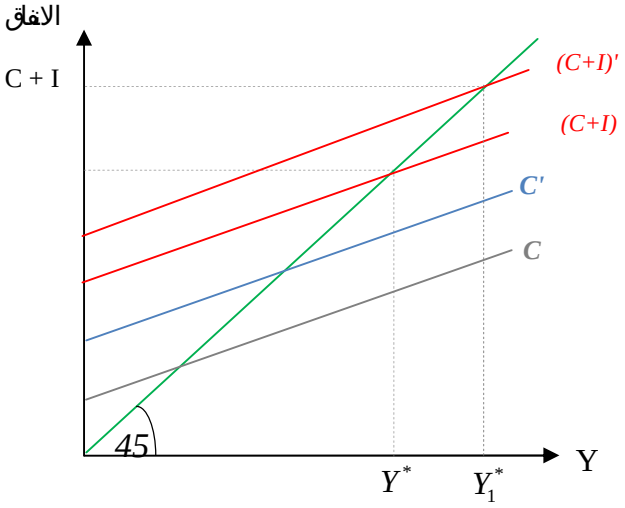

توضيح أثر التغير في الإنفاق التلقائي على الدخل التوازني – طريقة الاستثمار – ادخار.

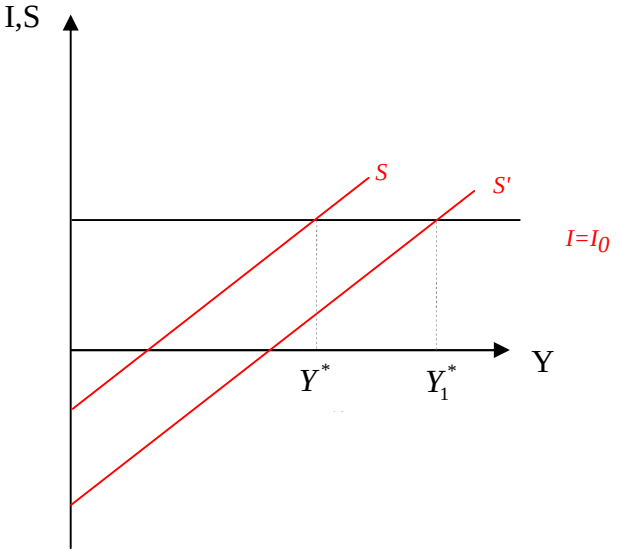

4- مضاعف الاستثمار (اثر الاستثمار على الدخل)

لنفرض أن الاستثمار الذي هو متغير خارجي: قد تغير بمقدار ما هو (ΔI_0) فأصبح $(I+\Delta I)$، فهذا سوف يؤدي إلى تغير الدخل بمقدار (ΔY) أي يصبح $(Y+\Delta Y)$، فما هي قيمة (ΔY)؟

لتحديد قيمة (ΔY) التي تعكس اثر تغير الاستثمار على مستوى الدخل نتبع الخطوات التالية:

لدينا معادلة التوازن:

$$Y^* = \frac{1}{1-b}(a + I_0) \quad (1)$$

نعوض القيم الجديدة لكل من Y و I فيصبح لدينا:

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b}(a + I_0 + \Delta I) \quad (2)$$

يطرح (1) من (2) نحصل على:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta I)$$

أي أن التغير في مستوى الاستثمار يساوي التغير في مستوى الاستثمار مضروب بالقيمة $\left(\frac{1}{1-b}\right)$ والتي تسمى **مضاعف الاستثمار**.

$$K_I = \frac{1}{1-b} = \frac{\Delta y}{\Delta I_0}$$

5- الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية:

إن زيادة الطلب الكلي (الإنفاق) تؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج الوطني، ولكم هذه الزيادة قد تكون حقيقية أو اسمية. ويحدث الاحتمال الأول إذا كانت هناك موارد عاطلة أي هناك مجال لزيادة الإنتاج. أما إذا كانت جميع الموارد مشغلة تشغيلا كاملا وزاد الطلب الكلي فإنه يترتب على ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار. وإذا انخفض الطلب الكلي انخفض الناتج الوطني اجمالي الحقيقي الحقيق لأن الأسعار غير مرنة عند انخفاضها بسبب عدم قابلية بعض التكاليف للانخفاض كالأجور[1].

- الفجوة الانكماشية:

إذا كان الطلب الكلي اقل مما يجب لتشغيل جميع الموارد المتاحة ويبلغ $(C+I)_0$ مثلا كما هو موضح في الشكل أدناه، فإن الناتج الوطني (Y_E^*) سيكون أقل من الناتج الوطني المستطاع (Y_F^*). والناتج الوطني المستطاع هو عبارة عن أقصى حجم للناتج الوطني الحقيقي الذي يمكن الوصول إليه عن طريق استخدام جميع الموارد المتاحة في المجتمع، وستكون في هذه الحالة فجوة في الإنتاج تقدر بـ ($Y_E^* - Y_F^*$). وبالتالي تظهر الفجوة الانكماشية التي تقدر بالمسافة (AB).

[1]- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص95.

والفجوة الانكماشية تبين ذلك المقدار من الإنفاق التلقائي الضروري لإعادة الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل.

يمكن حساب الفجوة الانكماشية باستخدام العلاقة التالية:

$$\text{الفجوة الانكماشية} = \frac{\text{فجوة الإنتاج}}{\text{مضاعف الإنفاق}}$$

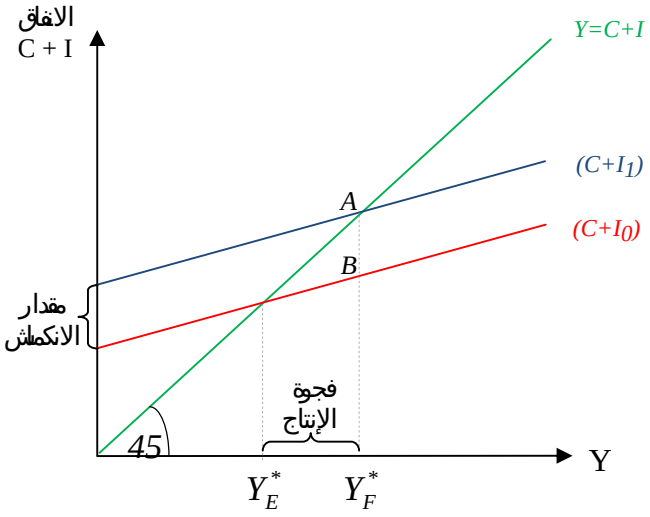

– الفجوة التضخمية:

إذا كان الطلب الكلي أكبر مما يجب لتحقيق الاستخدام الكامل ويبلغ $(C+I)_0$ كما هو موضح في الشكل أدناه، فإن الدخل الكلي التوازني (Y_E^*) سيكون أكبر من الدخل الكلي الممكن (Y_F^*)، وبما أنه لا يمكن زيادة الإنتاج لأن كل الموارد المتاحة مستخدمة استخداما كاملا فإن الزيادة الحاصلة في قيمة الدخل الكلي التوازني هي إلا عبارة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار وستكون في هذه الحالة فجوة اضافية في الإنتاج تقدر بـ $(Y_F^* - Y_E^*)$ وبالتالي تظهر الفجوة التضخمية والتي تقدر بالمسافة (MD).

والفجوة التضخمية تبين ذلك المقدار من الإنفاق التلقائي الذي يجب التخلص منه لإعادة الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل.

يمكن حساب الفجوة التضخمية باستخدام العلاقة التالية:

$$\text{الفجوة التضخمية} = \frac{\text{فجوة الإنتاج}}{\text{مضاعف الإنفاق}}$$

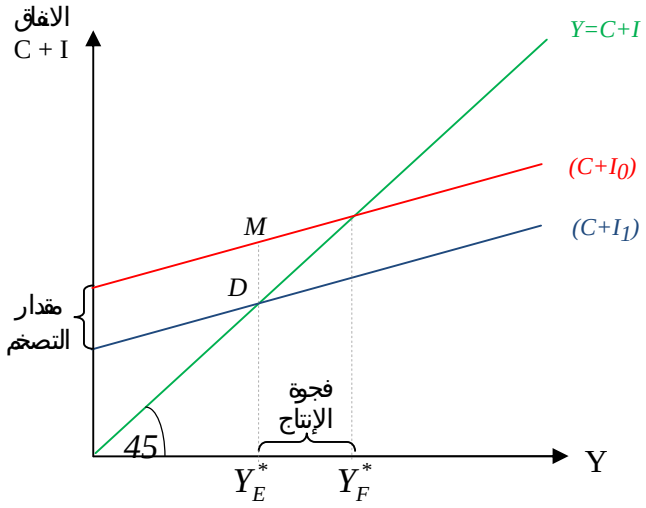

وباختصار يمكن تمييز ثلاث حالات:

1- إذا زاد الطلب الكلي عن الحد اللازم نتج عن ذلك تضخم.

2- إذا قل الطلب الكلي عن الحد اللازم نتج عن ذلك بطالة.

3- إذا تعدل الطلب الكلي مع الناتج الوطني المستطاع فستكون هناك عمالة تامة وهي الحالة المعروفة بالاستقرار الاقتصادي.

ثالثا: التوازن في نموذج كينز المكون من ثلاثة قطاعات.

I- أدوات تدخل الحكومة:

بإدخال الحكومة في النموذج الاقتصادي البسيط، نتحول من نموذج ذي قطاعين إلى نموذج ذي ثلاثة قطاعات، ويمكن للحكومة أن تؤثر في مستوى الدخل بعدة أساليب هي:

1- الإنفاق الحكومي: يتكون مما تنفقه الحكومة في إطار التزاماتها أمام المجتمع ونرمز له بالرمز (G)

2-الضرائب: وهي تمثل ما تستلمه الحكومة من الأفراد والمؤسسات ونرمز له بالرمز (T)

3-التحويلات الحكومية: وتتكون مما تدفعه الحكومة للأفراد والمؤسسات ونرمز لها بالرمز (R) مثل (مدفوعات الضمان الاجتماعي، تأمين البطالة).

4- رصيد ميزانية الحكومة: سنقوم الآن بإدراج ميزانية الدولة (ضرائب وتحويلات وإنفاق حكومي) في النموذج البسيط السابق بحيث يصبح مكون من 3 قطاعات.

$$B_s = T - G - R$$

II- الدخل التوازني في نموذج مكون من 3 قطاعات (مع وجود ضرائب وتحويلات):

يرتبط الإنفاق الحكومي باعتبارات سياسية ولذلك يمكن اعتباره متغيرا خارجيا، وعليه تصبح دالة الإنفاق الحكومي كما يلي:

$$G = G_0$$

حيث G_0 : مستوى معين من الإنفاق الحكومي

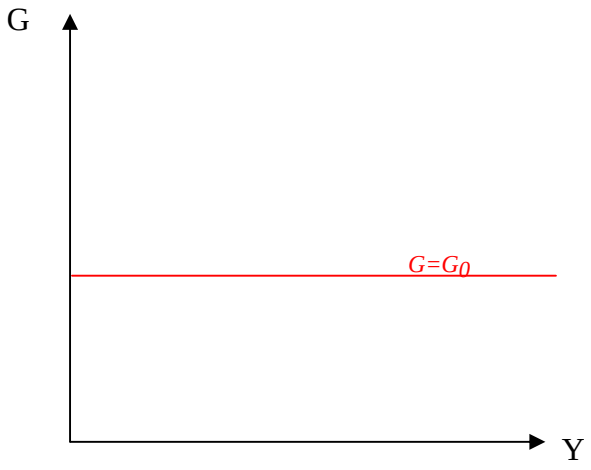

بعد ذلك يصبح نموذج الدخل الوطني كما يلي:

$$Y = C + I + G$$
$$C = a + by$$
$$I = I_0$$
$$G = G_0$$

أما الضرائب والتحويلات فيدخلان في النموذج من خلال دالة الاستهلاك (C)، التي تصبح تابعة للدخل التصرفي لأن جزء كبير من الدخل تستلمه الحكومة على شكل ضرائب (T) كما تدفع جزء منه على شكل تحويلات (R)، لذلك لابد من تعديل دالة الاستهلاك لتصبح تابعة للدخل المتاح، أي:

$$Y_d = Y - T + R$$

ملاحظة: نعتبر هنا أن الضرائب والتحويلات هي متغيرات خارجية $T = T_0$ ، $R = R_0$ أي أنهما يساويان كميات ثابتة عند كافة مستويات الدخل.

بعد ذلك يصبح النموذج كما يلي:

$$Y = C + I + G$$

$Y_d = Y - T + R$ حيث: (دالة الاستهلاك) $Y = a + b.Y_d$

(دالة الاستثمار) $I = I_0$

(دالة الإنفاق) $G = G_0$

(دالة الضرائب) $T = T_0$

(دالة التحويلات) $R = R_0$

ولتحديد الدخل في التوازن نستخدم طريقتين:

1-طريقة الطلب الكلي يساوي العرض الكلي:

نعلم أن شرط التوازن في الاقتصاد هو:

الطلب الكلي- العرض الكلي

شرط التوازن[1] $Y = C + I + G$

بالتعويض نجد:

$$Y = a + by_d + I_0 + G_0$$

لدينا: $(Y_d = Y - T + R)$ نعوضها في المعادلة السابقة

$$Y = a + b(Y - T_0 + R_0) + I_0 + G_0$$

$$Y = a + by - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$Y - by = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$Y(1-b) = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

الدخل في التوازن $Y^* = \frac{1}{(1-b)}(a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0)$

[1]- يوجين أ.ديوليو، **النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم**، ترجمة: محمد رضا العدل وحمدي رضوان عبد العزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص37.

2- طريقة الاستثمار والإنفاق الحكومي والتحويلات تساوي الادخار والضرائب (التسربات الادخارية تقابل الإضافات الاستثمارية):

شرط التوازن:[1] $I + G + R = S + T$

بما أن الدخل المتاح يوزع ما بين الاستهلاك والادخار فهذا يعني أن دالة الادخار تصبح دالة تابعة للدخل المتاح أي تكتب $Y_d = Y - T + R$ $S = -a + sY_d$

لدينا شرط التوازن:

$$I + G + R = S + T$$

نعوض كل قيمة بقيمتها:

$$I_0 + G_0 + R_0 = -a + sY_d + T_0$$
$$I_0 + G_0 + R_0 = -a + s(Y - T_0 + R_0) + T_0$$
$$I_0 + G_0 + R_0 = -a + sY - sT_0 + sR_0 + T_0$$
$$sY = a + sT_0 - sR_0 - T_0 + I_0 + G_0 + R_0$$
$$Y^* = \frac{1}{s}(a + sT_0 - sR_0 - T_0 + I_0 + G_0 + R_0)$$

$$Y^* = \frac{1}{s}(a + sT_0 - sR_0 - T_0 + I_0 + G_0 + R_0)$$

مثال: لتكن لدينا المعلومات التالية:

$C = 30 + 0{,}6Y_d$

$I = 100$ ، $G = 60$ ، $T = 50$ ، $R = 10$.

المطلوب:

1. أحسب الدخل التوازني
2. أحسب الاستهلاك في التوازن

[1]- يوجين أ.ديوليو، **النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم**، مرجع سبق ذكره، ص37.

الحل:

1- طريقة الطلب الكلي – العرض الكلي:

$$Y^* = \frac{1}{(1-b)}\left(a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0\right)$$

بالتعويض نجد:

$$Y^* = \frac{1}{(1-0,6)}\left(30 - \left(0,6 \times 50\right) + \left(0,6 \times 10\right) + 100 + 60\right)$$

$$Y^* = \frac{1}{(0,4)}\left(30 - 30 + 6 + 100 + 60\right)$$

$$Y^* = 415U.m$$

1- طريقة الاستثمار والتحويلات والإنفاق الحكومي تساوي الادخار والضرائب:

$$Y^* = \frac{1}{s}\left(a + sT_0 - sR_0 - T_0 + I_0 + G_0 + R_0\right)$$

$$Y^* = \frac{1}{(0.4)}\left(30 + \left(0,4 \times 50\right) - \left(0,4 \times 10\right) - 50 + 10 + 100 + 60\right)$$

$$Y^* = 415U.m$$

III- آثار المتغيرات الخارجية في الدخل:

1- أثر الإنفاق الحكومي في الدخل (مضاعف الإنفاق الحكومي):

لنفرض أن الإنفاق الحكومي قد تغير بمقدار (ΔG) وأدى هذا إلى تغير في الدخل بـ (ΔY)، فما هي قيمة (ΔY)

- لدينا معادلة الدخل التوازني:

$$Y = \frac{1}{(1-b)}\left(a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0\right) \qquad (1)$$

نعوض قيمة G بـ ($G+\Delta G$) و y بـ ($Y+\Delta Y$)

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{(1-b)}\left(a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + \Delta G_0\right) \qquad (2)$$

بطرح المعادلة (1) من (2) نجد:

$$Y+\Delta Y-Y=\frac{1}{(1-b)}\left(a-bT_0+bR_0+I_0+G_0+\Delta G_0\right)-\frac{1}{(1-b)}\left(a-bT_0+bR_0+I_0+G_0\right)$$

$$\Delta Y=\frac{1}{(1-b)}\Delta G_0$$

أي أن التغير في مستوى الدخل الوطني الموافق لتغير الإنفاق الحكومي: هو حاصل ضرب التغير في الاتفاق الحكومي بالقيمة $\frac{1}{1-b}$ وتسمى القيمة $\left(\frac{1}{1-b}\right)$ بـ **مضاعف الإنفاق الحكومي**[1].

$$K_G=\frac{1}{1-b}=\frac{\Delta y}{\Delta G}$$

2- مضاعف الضرائب (أثر الضرائب في الدخل):

لنفرض أن الضرائب قد تغيرت من T إلى $(T+\Delta T)$ وتبعا لذلك سيغير الدخل من Y إلى $(Y+\Delta Y)$ وبهذا يكون:

$$Y+\Delta Y=\frac{1}{(1-b)}\left(a-bT_0+b\Delta T_0+bR_0+I_0+G_0\right) \qquad (3)$$

بطرح (1) من (3) نجد:

$$Y+\Delta Y-Y=\frac{1}{(1-b)}\left(a-b\left(T_0+\Delta T_0\right)+bR_0+I_0+G_0\right)-\frac{1}{(1-b)}\left(a-bT_0+b\Delta T_0+bR_0+I_0+G_0\right)$$

$$\Delta Y=-\frac{1}{(1-b)}b\Delta T_0$$

اي أن التغير في الدخل يساوي التغير في الضرائب مضروب في الكسر $\left(-\frac{b}{1-b}\right)$ ويسمى هذا الكسر **بمضاعف الضرائب**.

$$K_{T_0}=\frac{-b}{1-b}=\frac{\Delta y}{\Delta T_0}$$

3- مضاعف التحويلات (أثر التحويلات في الدخل):

لنفرض أن التحويلات قد تغيرت من R إلى $(R+\Delta R)$ وتبعا لذلك سيغير الدخل من Y إلى $(Y+\Delta Y)$ وبهذا يكون:

[1]- يوجين أ.ديوليو، **النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم**، مرجع سبق ذكره، ص40.

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{(1-b)}\left(a - bT_0 + R_0 + b\Delta R_0 + I_0 + G_0\right) \qquad (4)$$

بطرح (1) من (4) نجد:

$$Y + \Delta Y - Y = \frac{1}{(1-b)}\left(a - bT_0 + b\left(R_0 + \Delta R_0\right) + I_0 + G_0\right) - \frac{1}{(1-b)}\left(a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0\right)$$

$$\Delta Y = \frac{1}{(1-b)} b\Delta R_0$$

$$\Delta Y = \frac{b}{(1-b)}\Delta R_0$$

إن التحويلات لها أثر معاكس لأثر الضرائب ، لذا فإن مضاعف التحويلات سيكون هو نفسه مضاعف الضرائب لكن بإشارة موجبة ومنه فإن التغير في الدخل يساوي التغير في التحويلات مضروب في الكسر $\left(\frac{b}{1-b}\right)$ ويسمى هذا الكسر مضاعف التحويلات.

$$K_{R_0} = \frac{b}{1-b} = \frac{\Delta y}{\Delta R_0}$$

4- مضاعف الميزانية المتعادلة:

هو يقيس لنا تأثير التغيرات المتساوية في الإنفاق الحكومي (G) والضرائب على مستوى الدخل .

وعليه لنفترض أن الحكومة قررت زيادة كل من الإنفاق الحكومي والضرائب في آن واحد وبنفس المقدار (بالتالي فإن ميزانية الدولة تبقى متعادلة) فما هو اثر ذلك على مستوى الدخل؟

من المحتمل أن يظن البعض بأنه لن يكون هنالك اثر طالما أن الزيادة في الإنفاق قابلها زيادة مماثلة في الضرائب لكن هذا خطأ، لأن مستوى الدخل سيزداد بنفس زيادة الإنفاق الحكومي (أو بنفس زيادة الضرائب التلقائية)[1].

رياضيا:

لدينا أثر مضاعف القطاع الحكومي في الدخل هو: $\Delta Y = \frac{1}{(1-b)}\Delta G$

لدينا اثر مضاعف الضرائب في الدخل هو: $\Delta Y = \frac{-b}{(1-b)}\Delta T$

وبالتالي فإن الأثر المتساوي لهذين المضاعفين في آن واحد هو جمع هذه المضاعفين:

[1]- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص111.

$$\Delta Y = \left(\frac{1}{1-b}\right)\Delta G + \left(\frac{-b}{1-b}\right)\Delta T$$

لدينا: $\Delta G = \Delta T$

$$\Delta Y = \left(\frac{1}{1-b}\right)\Delta G + \left(\frac{-b}{1-b}\right)\Delta G$$

$$\Delta Y = \frac{1-b}{1-b}\Delta G$$

$$\Delta Y = \Delta G$$

هذا يعني أن الزيادة المتساوية في G و T ستؤدي إلى زيادة مستوى الدخل بمقدار تلك الزيادة

$$K_{B_s} = \frac{1-b}{1-b} = 1$$

يسمى الكسر $\frac{1-b}{1-b}$ **مضاعف الميزانية المتوازنة**

5- ماذا يحدث للدخل إذا زادت كل من التحويلات والضرائب بنفس القيمة في نفس الوقت؟

لدينا اثر مضاعف التحويلات في الدخل الكلي هو $\Delta Y = \frac{b}{(1-b)}\Delta R$

لدينا اثر مضاعف الضرائب في الدخل الكلي هو: $\Delta Y = -\frac{b}{(1-b)}\Delta T$

نجمع هذين الأثرين:

$$\Delta Y = \frac{b}{(1-b)}\Delta R - \frac{b}{(1-b)}\Delta T$$

لدينا: $\Delta T = \Delta R$

$$\Delta Y = \frac{b}{(1-b)}\Delta R - \frac{b}{(1-b)}\Delta R$$

$$\Delta Y = 0$$

هذا يعني أن زيادة التحويلات والضرائب بنفس المقدار وفي نفس الوقت تترك الدخل الكلي كما هو.

IV- الضرائب كدالة تابعة للدخل:

إن الضرائب في الواقع ترتبط بمستوى الدخل، ولسهولة الدراسة نفرض أن العلاقة بين الضرائب والدخل هي خطية وبالتالي تكون دالة الضرائب كما يلي:

$$T = T_0 + ty$$

حيث: $0\langle t\langle 1$

y: الدخل الوطني (وليس تصرفي)

تشير هذه الدالة إلى أن هناك علاقة طردية بين الضرائب والدخل الوطني.

T_0: مقدار مستقل من الضرائب (ضرائب تلقائية)، ورياضيا: نقطة تقاطع دالة الضرائب مع المحور العمودي (محور الضرائب)

t: الميل الحدي للضرائب: اقتصاديا: نسبة التغير في الضرائب الناتجة عن تغير الدخل بوحدة واحدة

1- الدخل الكلي في التوازن عندما تكون الضرائب دالة تابعة للدخل:

يصبح لدينا النموذج التالي:

$$Y = C + I + G$$

$$Y = a + b.Y_d$$

$$I = I_0$$

$$G = G_0$$

$$R = R_0$$

$$T = T_0 + ty$$

1-1- طريقة العرض الكلي = الطلب الكلي:

$$Y = C + I + G$$

$$Y = a + b.Y_d + I + G$$

$$Y = a + b(Y - T + R) + I + G$$
$$Y = a + b(Y - (T + ty) + R) + I + G$$
$$Y = a + bY - bT - bty + bR + I + G$$
$$Y - bY + bty = a - bT + bR + I + G$$
$$Y(1 - b + bt) = a - bT + bR + I + G$$
$$Y = \frac{1}{1 - b + bt}(a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0)$$

1-2- طريقة استثمار/ادخار(تسربات ادخارية تساوي إضافات استثمارية):

لدينا شرط التوازن $I + G + R = S + T$

$$S = -a + sY_d$$
$$I = I_0$$
$$G = G_0$$
$$R = R_0$$
$$T = T_0 + ty$$

$$I + G + R = S + T$$
$$I + G + R = -a + sY_d + T$$
$$I + G + R = -a + s(Y - T + R) + T$$
$$I + G + R = -a + s(Y - T_0 - ty + R) + T_0 + ty$$
$$I + G + R = -a + sY - sT_0 - sty + sR + T_0 + ty$$
$$sy - sty + ty = a + sT_0 - sR - T_0 + R_0 + I_0 + G_0$$
$$y(1 - st + t) = a + sT_0 - sR - T_0 + R_0 + I_0 + G_0$$

الدخل التوازني $Y^* = \frac{1}{1 - st + t}(a + sT_0 - sR - T_0 + R_0 + I_0 + G_0)$

مثال: ليكن ليدنا النموذج التالي:

$$C = 50 + 0{,}75\,y_d$$
$$I = 120$$
$$G = 250$$
$$T = 40 + \frac{1}{3}y$$

المطلوب: حساب الدخل التوازني بطريقتين.

إذا تغير الإنفاق الحكومي بمقدار 50 و ن، اوجد الدخل التوازني.

الحل:

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt}\left(a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0\right)$$

$$Y^* = 780$$

2- المضاعفات عندما ترتبط الضرائب بالدخل:

عندما ترتبط حصيلة الضرائب بمستوى الدخل، فسيكون هناك تسرب ادخاري يؤدي إلى تغيير الأثر المضاعف للمتغيرات المتنقلة في الإنفاق.

2-1- مضاعف الإنفاق الحكومي: لنفرض أن الإنفاق الحكومي قد تغير بمقدار (ΔG) ونتيجة لهذا تغير الدخل بمقدار (ΔY).

$$Y = \frac{1}{1-b+bt}\left(a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + \Delta G\right) \qquad (1)$$

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b+bt}\left(a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + \Delta G\right) \qquad (2)$$

بطرح (1) من (2) نجد:

$$K_G = \frac{1}{1-b+bt} \quad \text{ومنه} \quad \Delta Y = \frac{1}{1-b+bt}\Delta G$$

2-2- مضاعف الضريبة: إذا افترضنا تغير مستقلا في الضرائب فهذا يؤدي إلى تغير في الدخل التوازني.

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b+bt}\left(a - bT_0 - b\Delta T_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + \Delta G\right) \qquad (3)$$

بطرح (1) من (3) نجد:

$$K_T = \frac{-b}{1-b+bt} \qquad \text{ومنه} \qquad \Delta Y = \frac{-b}{1-b+bt}\Delta T$$

2-3- مضاعف التحويلات: إذا افترضنا تغير مستقلا في التحويلات وأدى هذا إلى تغير في الدخل التوازني. فإنه يكون لدينا:

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b+bt}\left(a - bT_0 + bR_0 + b\Delta R_0 + I_0 + G_0 + \Delta G\right) \qquad (4)$$

بطرح (1) من (4): $\Delta Y = \frac{b}{1-b+bt}\Delta R$ ومنه $K_R = \frac{b}{1-b+bt}$

2-4- مضاعف الميزانية المتوازنة: إذا افترضنا تغير متساويا في الضرائب والتحويلات فهذا يؤدي إلى تغير في الدخل التوازني.

لدينا: $\Delta T = \Delta G$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt}\Delta G + \frac{-b}{1-b+bt}\Delta T$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt}\Delta G + \frac{-b}{1-b+bt}\Delta G$$

$\Delta Y = \frac{1-b}{1-b+bt}\Delta G$ ومنه $K_{Bs} = \frac{1-b}{1-b+bt}$ وهو أقل من الواحد الصحيح

رابعا: التوازن في نموذج كينز المكون من أربعة قطاعات.

لقد كنا حتى الآن نتعامل مع اقتصاد مغلق (اي ذلك الاقتصاد لم يتاجر مع دول اخرى)، وفي هذا الفصل سنحلل أثر التجارة الدولية على مستوى الدخل في الدولة، وهذه التجارة تتمثل في صفقات التصدير وصفقات الاستيراد.

إذن سوف ندخل في النموذج الاقتصادي القطاع الرابع (قطاع العالم الخارجي) ليصبح أكثر واقعية.

I- دالة الصادرات (X) : الصادرات هي ذلك الجزء من الناتج الوطني المحلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى أنها تمثل جزء من الطلب على الناتج الوطني (اي تدخل مباشرة في دالة الطلب الكلي) .

$Y = C + I + G + X$ حيث X: تمثل الصادرات

تعامل الصادرات كمتغير خارجي، وهذا لأن الطلب الخارجي على الناتج الوطني هو دالة تابعة لدخول العالم الخارجي وإلى سياسات التجارية بين الدول وإلى معدلات الفائدة للعالم الخارجي[1].

وبما أن هذه العوامل تتحدد بعوامل خارجية، لذلك نفترض أن الصادرات متغير مستقل، وعليه نكتب دالة الصادرات :

$$X = X_0$$

[1]- سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية**، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1994، ص358.

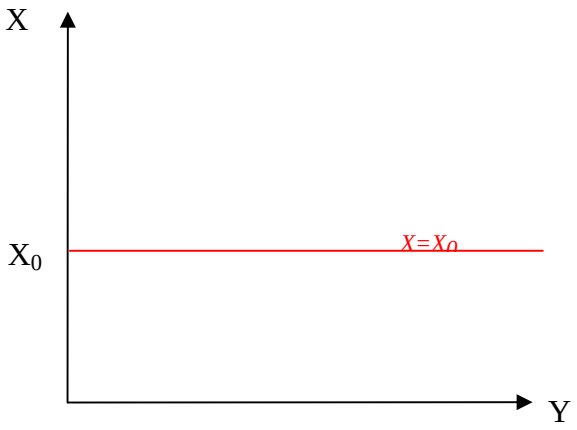

II- دالة الواردات :

تمثل الواردات البضائع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي ولكنها مستهلكة داخل البلد، وبما أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على البضائع والخدمات المحلية لذا فإنها تطرح قيمة إجمالي الناتج الوطني لأن إجمالي الناتج الوطني يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن، وعليه تصبح معادلة الطلب الكلي كما يلي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث M: تمثل الواردات.

والواردات على عكس الصادرات ترتبط بمستوى الدخل الوطني ، وللسهولة نفترض العلاقة بين الواردات ومستوى الدخل هي علاقة خطية، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة جبريا كما يلي:

$$M = M_0 + my$$

حيث:

M_0: مستوى الواردات عندما يكون الدخل يساوي 0.

m: الميل الحدي للاستيراد.

y: الدخل الوطني.

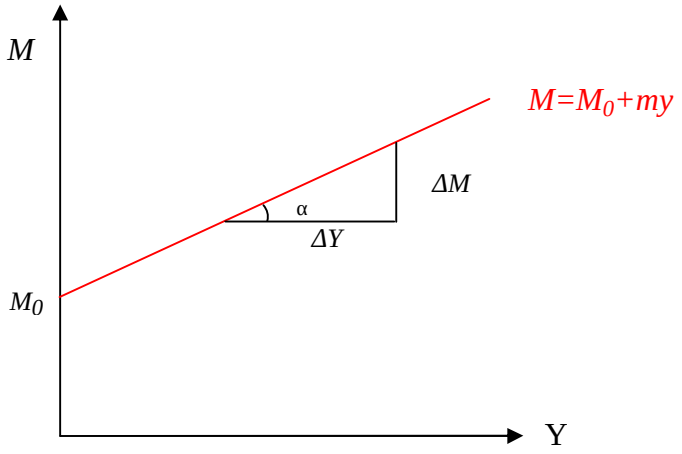

III- الميزان التجاري:

يعرف الميزان التجاري للدولة بأنه صافي الفرق بين الصادرات والواردات وعندما تفوق الصادرات والواردات يكون هناك فائض في الميزان التجاري وعندما تفوق الواردات الصادرات سيكون هناك عجز في الميزان التجاري، ويكون الميزان متوازنا عند تعادل الصادرات مع الواردات.

IV- الصادرات والواردات وتحديد الدخل الكلي التوازني:

إن النموذج يكون كما يلي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$C = a + by_d$$
$$I = I_0$$
$$G = G_0$$
$$R = R_0$$
$$T = T_0 + ty$$
$$X = X_0$$
$$M = M_0 + my$$

ولتحديد الدخل الوطني في التوازن نتبع إحدى الطريقتين:

1-طريقة الطلب الكلي يساوي العرض الكلي:

شرط التوازن $Y = C + I + G + X - M$

$$Y = a + by_d + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - my$$

$$Y = a + b(Y + T + R) + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - my$$
$$Y = a + b(Y + T_0 - ty + R_0) + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - my$$
$$Y - by + bty + my = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$
$$Y(1 - b + bt + m) = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$
$$Y^* = \frac{1}{(1 - b + bt + m)}(a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

2–طريقة الاستخدامات تساوي الموارد: يمكن التعبير عن دخل التوازن في اقتصاد مفتوح في المعادلة التالية:

شرط التوازن[1] $X + I + G + R = S + T + M$

$$X_0 + I_0 + G_0 + R_0 = -a + sy_d + T_0 + ty + M_0 + my$$
$$X_0 + I_0 + G_0 + R_0 = -a + s(Y - T_0 - ty + R) + T_0 + ty + M_0 + my$$
$$X_0 + I_0 + G_0 + R_0 + a + sT_0 - sR_0 - T_0 - M_0 = sy - sty + ty + my$$
$$y(s - st + t + m) = a + sT_0 - sR_0 - T_0 + R_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$
$$Y^* = \frac{1}{s - st + t + m}(a + sT_0 - sR_0 - T_0 + R_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

V– المضاعفات عند وجود قطاع العالم الخارجي:

1– مضاعف الإنفاق الحكومي

$$K_G = \frac{1}{1 - b + bt + m}$$

2– مضاعف الضريبة

$$K_T = \frac{-b}{1 - b + bt + m}$$

3– مضاعف التحويلات:

$$K_R = \frac{b}{1 - b + bt + m}$$

4– مضاعف الميزانية الموازنة.

$$K_B = \frac{1 - b}{1 - b + bt + m}$$

مضاعف الصادرات (مضاعف التجارة الخارجية):

$$K_X = \frac{1}{1 - b + bt + m}$$

[1]– سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية**، مرجع سبق ذكره، ص367.

مضاعف الواردات:

$$K_M = \frac{-1}{1-b+bt+m}$$

VI- الآثار التبادلية للصفقات الخارجية:

نحن نعلم أن واردات دولة ما تكون صادرات دولة أو دول أخرى وبالتالي فأن مستويات الدخل الوطني ترتبط مع بعضها البعض من خلال الصفقات الاقتصادية الدولية، ويطلق على أثر الصفقات التجارية الدولية لبلد ما على مستويات الدخل الوطني لبلدان أخرى تتعامل معه: "**الآثار التبادلية للصفقات الخارجية**"

1- طبيعة الأثر التبادلي للصفقات الخارجية:

لنفرض أن هناك دولتين: الدولة (A) تمثل الاقتصاد الوطني والدولة (B) وتمثل الاقتصاد الأجنبي (بقية العالم) لنفرض في البداية أن هناك زيادة تلقائية في الاستثمارات المحلية في الاقتصاد (A) مما يؤدي غلى زيادة أكبر في مستوى الدخل الوطني للدولة (A) (نتيجة لأثر مضاعف الاستثمار)، ولكن زيادة الدخل الوطني ستؤدي بدورها إلى زيادة في الواردات نظرا لارتباط الواردات بالدخل الوطني وهكذا تكون النتائج في الاقتصاد الوطني كما يلي:

$$\Delta I_A \rightarrow \Delta Y_A \rightarrow \Delta M_A$$

غير أن زيادة وإرادات الدولة (A) يعني زيادة صادرات الدولة (B)، وكما نعلم فإن زيادة صادرات الدولة (B) ستؤدي إلى زيادة مستوى الدخل الوطني فيها (B) بمقدار أكبر نتيجة لأثر مضاعف التجارة الخارجية، وزيادة الدخل الوطني في الدولة (B) تؤدي إلى زيادة وإرادتها وهكذا تكون نتائج الأحداث في الاقتصاد الأجنبي.

$$\Delta I_B \rightarrow \Delta Y_B \rightarrow \Delta M_B$$

وزيادة واردات الدولة (B) ستؤدي إلى زيادة مستوى الدخل الوطني في الدولة (A) وهكذا يستمر الأثر والانعكاس بشكل يرتبط فيه اقتصاد الدولة (A) باقتصاد الدولة (B) من خلال الصادرات والواردات.

يوضح الأثر القوي للتغذية العكسية كيف تنتشر الحالات التضخمية والانكماشية بين اقتصاديات العالم.

خامسا: سلسة تمارين حول الفصل الرابع

التمرين الأول: ليكن لدينا النموذج الاقتصادي التالي:

$$C=20+0,75y$$
$$I= 30+0,1y$$

المطلوب:

1- أوجد دالة الادخار الكلية ؟

2- احسب الدخل التوازني بطريقة: ادخار/ استثمار ؟

3- احسب الدخل التوازني بطريقة: الطلب الكلي/ العرض الكلي.

4- اثبت رياضيا أن مجموع الميلين الحديين للاستهلاك و الادخار يساوي الواحد الصحيح ؟

5- اثبت رياضيا أن مجموع الميلين المتوسطين للاستهلاك و الادخار يساوي الواحد الصحيح ؟

التمرين الثاني: ليكن لدينا: $I= 20+0.2y$ ، $c= 50+0.7y$

المطلوب:

1- احسب قيم: الدخل، الاستهلاك، الاستثمار و الادخار، عند التوازن ؟

2- إذا ارتفع الاستهلاك التلقائي بمقدار: 10 ون، ما هو اثر ذلك على القيم التوازنية السابقة ؟

3- إذا ارتفع الاستثمار التلقائي بمقدار: 10 ون، ما اثر ذلك على القيم التوازنية السابقة ؟- قارنها بالنتيجة السابقة ؟

4- احسب قيمة مضاعف الاستهلاك والاستثمار

التمرين الثالث: لتكن لدينا المعطيات التالية عن اقتصاد ما

$$C=1000+0,6Yd \ , I=200 \ , G=500 \ , R=100 \ , T=600$$

1- اكتب شرط التوازن لهذا الاقتصاد ؟

2- استخرج عبارة الدخل التوازني ؟

3- احسب الدخل التوازني و الاستهلاك و الادخار الموافق له ؟

4- احسب رصيد الميزانية ؟، علق عليه ؟

5- إذا كان الدخل في التشغيل التام يساوي:**2800** ، ما هي حالة الاقتصاد ؟

6- حدد طبيعة الفجوة ؟ ثم احسبها ؟

7- إذا علمت أن الضريبة أصبحت مرتبطة بالدخل، بمعدل السدس $\left(\frac{1}{6}\right)$،

- أحسب الدخل التوازني الجديد؟
- ما هي حالة الاقتصاد والميزانية ؟

التمرين الرابع :

إذا عرفنا مستوى التشغيل الكامل بأنه عند مستوى: **600** ون ، وان السلوك الاستهلاكي يعبر عنه: ***C=10+0,9Yd*** ، وان الاستثمار هو: ***I=60*** ، و الإنفاق الحكومي: ***G=35*** ، بينما حصيلة الضرائب هي: ***T=5+0,10Y*** .

المطلوب:

1-ما هو المستوى التوازني للدخل ؟

2- ما هي مستويات: الاستهلاك ، الاستثمار ، و الضرائب ، عند ذلك المستوى من الدخل ؟

3- هل هذا المستوى من الدخل الوطني: تضخمي ام انكماشي ؟ ، و لماذا ؟

4- ما هو التغير الواجب في الإنفاق الحكومي حتى يتحقق هدف التشغيل الكامل ؟

التمرين الخامس :

اذا كانت لدينا المعلومات التالية عن اقتصاد مفتوح لبلد معين:

$$C=220+0,75Y_d \ , \quad I=100 \ , \quad G=75 \ , \quad T=40 \ , \quad X=10 \ , \quad M=5+0,02Y$$

المطلوب:

1-حساب دالة الادخار الكلي في هذا النموذج ؟

2- احسب الدخل الوطني التوازني ؟

3- حساب الدخل الكلي ألتصرفي التوازني ؟ ثم مستوى الاستهلاك الكلي التوازني ؟

4- إذا قررت الدولة زيادة الواردات بمقدار: **05** ون، ماذا يحدث للدخل الوطني التوازني ؟ و للدخل ألتصرفي التوازني ؟

التمرين السادس:

لتكن لدينا المعلومات التالية عن اقتصاد معين:

$$S= -35+0,5yd \quad , \quad G= 100 \quad , \quad I= 50+0,2y \quad , \quad M= 50+0,05y \quad , \quad T= 20\%$$

المطلوب:

1- أحسب الدخل الكلي التوازني في هذا الاقتصاد ؟

2- أحسب رصيد الميزانية ؟ – علق عليه اقتصاديا ؟

3- مثَل الميزانية الحكومية بيانياً ؟

4- إذا كان الميزان التجاري متوازنا عند الدخل التوازني_ ما هي قيمة الصادرات ؟

5- إذا ارتفعت G بـ: **45** ون

أ- ما هو الأثر على الدخل التوازني(تبعا للسؤال الأول) ؟

ب- ما هي وضعية الميزان التجاري(تبعا للسؤال الرابع) ؟

6- إذا كان مستوى التشغيل التام عند: $Y_f= 320$

- ما هو التغير اللازم في الاستثمارات التلقائية للوصول إلى التشغيل الكامل (تبعا للسؤال الأول)؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم سليمان قطف ونزار سعد الدين العيسى، **الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 43.

2. أحمد حسين الرفاعي وخالد واصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

3. بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي:**نظريات نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع**، عنابة، الجزائر، 2007.

4. بوتيارة عنتر، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة محمد بوضياف**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، 2017.

5. تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع**، الجزائر، 2004.

6. حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى ، دار الشروق، مصر، 1995.

7. ساكر محمد العربي، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، بدون مكان النشر، 2003.

8. سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية**، وكالة الاهرام للتوزيع، القاهرة، 1994.

9. شعيب بونوة و زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

10. ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998.

11. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية–التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005.

12. عبد الرحمان يسري أحمد وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية**، الإسكندرية، 2007.

13. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتاب، القاهرة، 1997.

14. عبلة بخاري، **محاضرات في مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون دار النشر، مصر، بدون سنة النشر.

15. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي(الاقتصاد الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1994، الجزائر، 1994..

16. فايز بن إبراهيم الحبيب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، السعودية، 1994.

17. محمد أحمد أفندي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2006.

18. محمد بوخاري، **الاقتصاد الكلي المعمق**، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

19. محمد زرقون وأمال رحمان، **النظرية الاقتصادية الكلية: محاضرات وتمارين**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

20. محمد زكي الشافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، مصر، 1981.

21. محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

22. محمد صلاح، **الاقتصاد الكلي محاضرات وتمارين محلولة**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016.

23. محمد عبد المؤمن، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مطبوع علمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الوادي، 2007–2008.

24. نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

25. يوجين أ.ديوليو، **النظرية الاقتصادية الكلية**، سلسلة ملخصات شوم، ترجمة: محمد رضا العدل وحمدي رضوان عبد العزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Gordon – Robert.J, **Macroeconomic**s, Fifth edition. Scott, foresman little, brown-higher education CH6.

2. Mankiw,N, Gregory, **Principles of Economics**, the Dryden press, 1997, p 42

3. Mansfield.Edwin, **Principles of Macroeconomics**, 6th. ed, W.W. Norton et Company. 1989, P 36

4. P.A. Samuelson: **Economics**, 9th ed. New York: Mc Graw-Hill 1973. CH.11

5. PIERRE ALAIN MUET, **théories et modèles de la macroéconomie**, tome 01, l'équilibre de courte période, Ed, economica, paris, 1994, p54-55.

6. Samuelson .Paul A, and William.D, Nordhaus, 1995, **Economics**,15th.ed, McGraw – Hill,Inc.